

التاريخ الأمريكي

دكتورة

ناهد إبراهيم دسوقي

أستاذة مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية

التاريخ الأمريكي

دكتورة

ناهد إبراهيم دسوقي

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٨ م - ١٤٢٩ هـ

دار المعرفة الجامعية

للطباعة والنشر والتوزيع

٤٠ شارع سوثير - الأزليطة - الإسكندرية ت ١٦٣ ٤٨٧٠

٣٨٧ شارع قتال السويس - الشاطبي - الإسكندرية ت ١٦ ٥٩٣٣١

تقديم

استرعت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمام الكثير من الباحثين من ناحية نجاح هذه الدولة فى أن تصبح قوة عظمى فى مدى قصير لا يتجاوز عدة قرون، ومن ناحية انجازاتها الواضحة فى المجالات الصناعية والاقتصادية والعلمية، ومن ناحية تجربتها الديمقراطية الناجحة .

إن الهدف من هذا الكتاب هو اعطاء صورة مبسطة للتاريخ الأمريكى منذ الكشف الأوروبى للعالم الجديد إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ومساهمة متواضعة فى إبراز كيفية تحول هذه المستعمرات المتناثرة إلى دولة متحدة مهابة الجانب .

وتطرح هذه الدراسة عدة محاور هى :

أولاً ، الهجرات التى اتجهت إلى العالم الجديد ودورها فى تأسيس دولة تختلف تمام الاختلاف عن العالم القديم .

ثانياً : تحقيق التقدم السريع والنمو الاقتصادى المطرد بفضل قوة الإرادة والعزيمة التى تميز بها الشعب الأمريكى .

ثالثاً ، التوسع الخارجى واتساع نطاق الاستثمارات الأمريكية ، والذى كان المحرك الأساسى له ذلك التقدم الاقتصادى الواضح والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية .

رابعاً ، إثبات الوجود الأمريكى على الصعيد الدولى سواء بالنسبة لأوروبا أو الشرق الأقصى أو الشرق الأوسط أو العالم العربى والنجاح الذى تحقّق لهذه النظرية .

وقد ضمت هذه الدراسة تسعة فصول عالجت فيها اكتشاف العالم الجديد من خلال رحلات كريستوفر كولومبس ، وأوضحت كيفية تكون المستعمرات الأوروبية فى أمريكا وطبيعة سكان هذه المستعمرات مع إلقاء الضوء على بعض الأقليات مثل الهنود والزنوج . وتناولت فى هذه الفصول أيضاً موضوع حرب الاستقلال الأمريكية وحاولت بيان أثر هذه الحرب فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والنتائج التى ترتبت عليها بالنسبة للمجتمع الأمريكى ، حيث كانت هذه الحرب من المنعطقات المهمة فى التاريخ الأمريكى ، ثم كان موضوع الحرب الأهلية الأمريكية بين ولايات الشمال والجنوب والتى برغم أنها شغلت حيزاً صغيراً فى التاريخ الأمريكى إلا أنها مثلت مرحلة على جانب من الأهمية حيث أعقبها انطلاقة اقتصادية واضحة وتوسع خارجى أدى إلى تحول الولايات المتحدة إلى دولة عظمى .

وقد عالجت فصول هذه الدراسة أيضاً موقف الولايات المتحدة من الحربين العالميتين الأولى والثانية مع التركيز على الخروج من العزلة إلى المشاركة فيهما ، ثم خصصت عدة فصول للحديث عن العلاقات الأمريكية- المصرية المبكرة والعلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأقصى خلال القرن التاسع عشر وموقف الولايات المتحدة من بعض القضايا العربية فى محاولة لايضاح سياسة تأكيد الوجود الأمريكى أو إثبات الذات .

وأود أن أوضح أن هذه محاولة متواضعة لإلقاء الضوء على بعض جوانب

التاريخ الأمريكي وطرحها في شكل مبسط للقارئ الكريم ، وأرجو أن أكون
قد وفقت في عرضها وعلى الله قصد السبيل ،

د. ناهد دسوقي

الاسكندرية - يولية ٢٠٠٧

الفصل الأول

- الكشف الأوروبي لأمريكا

- سكان المستعمرات

الكشف الأوروبي للعالم الجديد

هناك اعتقاد بأن السكان الأصليين لقارة أمريكا الشمالية من الهنود قد هاجروا إليها من شمال آسيا باتجاه ألاسكا ومنها إلى المناطق الدفيسة . ويوحى المظهر الجسماني للهنود الأمريكيين من حيث الشعر الأسود واللون الأحمر النحاسي وعظام الوجنة العالية إلى أصولهم الشرقية ، ويعزز هذا الاعتقاد ما سجله العلماء من أنه خلال الفترات الجليدية اتصلت أمريكا الشمالية وآسيا عند مضيق بيرنج . ومن المحتمل أن أصحاب البشرة البيضاء الأوائل الذين اتجهوا إلى السواحل الأمريكية هم الفايكنج الاسكندنافيين الذين شقوا طريقهم بسفنهم أحادية الدفة من البحار الباردة قرب القطب الشمالي إلى جرين لاند خلال القرن العاشر الميلادي ، وأن ليف اريكسون Leif Ericsson هبط بالفعل إلى ما يعرف الآن بالولايات المتحدة الأمريكية . غير أن الفايكنج لم يتمكنوا من الاحتفاظ بمركز ثابت في هذا العالم الجديد ، ويعود الفضل في اكتشاف أمريكا إلى كريستوفر كولومبس .

ولد كريستوفر كولومبس في جنوة بإيطاليا حوالي عام ١٤٣٦م ولم تكن ثقافته عميقة ولكنه كان ملاحاً ماهراً ورحل إلى لشبونة في عام ١٤٧٠ حيث جذبته شهرتها كمركز للعلوم البحرية في أوروبا ونشاطها في مجال الكشف الجغرافية . وقد اندمج كولومبس في المجتمعات الراقية في لشبونة وتزوج من ابنة أحد الملاحين المرموقين وعمل في خدمة ملكي أسبانيا فرديناند وإيزابيلا . وقد اطلع كولومبس على أعمال بطليموس وروجر بيكون العالم الانجليزي الذي أخضع العلم للملاحظة والتجربة (مات عام ١٢٩٢)، كذلك قرأ لماركوبولو الرحالة العالمي، وقد توصل كولومبس إلى نتيجة هامة وهي أنه يمكن الوصول إلى الشرق عن طريق الاتجاه ناحية الغرب ، ولما كان كولومبس لا يملك وسائل تحقيق هذا الهدف لجأ في البداية إلى الملك البرتغالي جون الثاني طالباً منه العون ولكنه رفض فعرض خطته على فرديناند وإيزابيلا وبعد إلحاح منه أحيل المشروع إلى جماعة من العلماء لدراسته ولكنهم رفضوه، فأرسل كولومبس إلى شقيقه في إنجلترا ليعرض المشروع على الملك الانجليزي هنري السابع ولكنه قوبل بالرفض أيضاً . على أن

كولومبس لم يأس وكرر عرض المشروع على فرديناند وإيزابيلا وقابل الملكة
واقبعتها بفوائد المشروع وما يترتب عليه من عظمة ومجد لأسبانيا وبعد أن فرغت
إيزابيلا من حروبها مع العرب ومسقط غرناطة العربية فى ايدى الاسبان فى (٢
يناير ١٤٩٢) بعد سيطرة عربية دامت ثمانية قرون، وبعد عدة شهور من الاستعداد
تمت الموافقة على المشروع واقلعت ثلاث سفن فى ٢ أغسطس ١٤٩٢ م وعلى
متنها حوالى مائتان وعشرون بحاراً وشقت طريقها حتى وصلت إلى جزر الكنارى
ثم واصلت السير غرباً، ولما طال الابهار لمدة شهر دون الوصول إلى الهدف تذر
البحارة وطالبوا بالعودة، ولكن واصل كولومبس الرحلة حتى لاحت لهم الأرض
فى ١١ أكتوبر ١٤٩٢ أى بعد ٧١ يوماً من الابهار وكانت هذه الأرض هى جزر
باهاما Bahama وبناما وأمريكا الجنوبية، وقد أطلق كولومبس على هذه الأرض
سان سلفادور San Salvador وكان كولومبس يعتقد أنه وصل إلى آسيا وظل على
هذا الاعتقاد حتى وفاته. وفى سان سلفادور شاهد كولومبس سكان أمريكا
الاصليين الذين أطلق عليهم الهنود الحمر حيث كان لونهم يختلف عن لون
أهل الهند وشعورهم سوداء مسترسلة. وقد اكتشف كولومبس أيضاً جزيرتى كيوها
وهايتى وأطلق عليها هسبانيولا Hispaniola أى الأرض الإسبانية ثم قرر الرجوع
إلى الملكة ليطلعها على نتيجة اكتشافه بعد أن ترك فى الأرض الجديدة حوالى
٤٠ رجلاً وأخذ معه عشرة من الهنود الحمر وأسس بذلك أول مستعمرة إسبانية.
على أن هذه المستعمرة لم تستمر طويلاً بعد أن فر قائدها عائداً إلى إسبانيا. وبذلك
يكون كولومبس قد فتح الطريق دون أن يدرك إلى قارة جديدة اكتشف منها اجزاء
جديدة مثل جزيرة دومينيكا وترينيداد ومصب نهر الاورينوكو فى أمريكا الجنوبية.

وقد بلغ عدد رحلات كولومبس إلى الاراضى الجديدة أربعة رحلات وبعد
الرحلة الرابعة التى قام بها فى عام ١٥٠٤ كان اعتلاؤه قد كادوا له فأبعد عن

البلاط وتوفى عام ١٥٠٥.

ظهرت بعد ذلك أسماء جديدة لبعض الملاحين مثل أمريجو فيسبوتشى . Amerigo Vespotici الذى اشتقت أمريكا من اسمه وهو فلورنسى كان قد اكتشف ساحل البرازيل فى عام ١٥٠١ بعد ثلاث رحلات قام بها خلال الأعوام ١٤٩٧، ١٥٠١، ١٥٠٣. ولقد كتب أمريجو بالتفصيل عن رحلاته حتى فاقت شهرته شهره كولومبس ولذلك أطلق اسمه على العالم الجديد فى عام ١٥٠٧ بعد أن اقترح أحد اساتذة الجغرافيا باللويين اسم America، وفى أول الأمر كان هذا الاسم يدل على البرازيل ثم استخدم للدلالة على أمريكا الجنوبية ثم صار يرمز إلى الأمريكتين.

وقد تواصلت الرحلات الاسبانية للكشوف الجغرافية فى الفترة التالية فقد ارسلت حملة فى عام ١٥٢١ بقيادة هرناندو كورتيز Hernando Cortiz إلى المكسيك واحتلها وجعلها مستعمرة اسبانية وقد تعرض بعد البحارة الاسبان للضياح داخل غابات أمريكا الاستوائية. وفى رحلة اخرى إلى المكسيك ايضا بقيادة كاييزا دوفكا Cobeza de Vaca تحطمت سفينته فى خليج المكسيك وتاه فى انحاء تكساس حتى وصل إلى كاليفورنيا بصحبة الهنود الحمر. ومن هذه الرحلات رحلة هرناندو دوسوتو Hernando de Soto فى عام ١٥٤١ والتي اكتشف فيها نهر المسيسيبى العظيم الذى يخترق أمريكا الشمالية على أن أول اسيطان اسبانى دائم لأمريكا كان فى عام ١٥٦٥ فى سان أوجاستين بفلوريدا حينما قام الاسبان ببناء قلعه حصينة لحماية المنطقة من غارات الهنود الحمر.

اثارت هذه الاكتشافات اهتمام الدول الأوروبية ومن ثم بدأت فى ارسالة رحلاتها إلى العالم الجديد؛ فارسلت إنجلترا البحارة جون كابوت John Cabot وهو ايطالى الجنسية على متن سفينة انجليزية وتوغل شمالا حتى اكتشف لبرادور

ونيو فوندلاند فى عام ١٤٩٧ وادعى التاج البريطانى بعد ذلك ملكيته لمساحات شاسعة من العالم الجديد.

أما الاستيطان الانجليزى لأمريكا فقد بدأ فى عام ١٦٠٧ حينما وصلت ثلاث سفن صغيرة إلى نهر جيمس ليس بغرض السلب والغزو بل للبحث عن الذهب والشراء العاجل من قبل شركة فيرجينيا التجارية حيث كلفتهم باختيار الاراضى ومدى صلاحيتها لسكنى الانجليز. ولقد واجه هؤلاء الانجليز مشقة واهوالا فى جيمس تاون James town حيث حاربهم الهنود الحمر حتى قرروا الهرب، وثناء عودتهم التقوا بسفن قادمة من انجلترا لمساعدتهم فعادوا مرة أخرى لمواصلة الكفاح. وكان من اشهر هؤلاء الملاحين جون سميث John Smith، وبرسى Percy، وبراون Brown والكوك Aleock ومدونوتر Midwinter وسرجنت Sergent ومارتن Martin وقد مثلوا البذور الأولى للاستعمار البريطانى حينما نجحوا بعد اثنا عشرة سنة من العمل الشاق فى انشاء أول مستعمرة انجليزية أما فرنسا فقد ارسلت احد بحارتها ويدعى جاك كارتيه Jacques Cartier فى رحلة إلى العالم الجديد ووصل إلى مونتريال فى كندا فى عام ١٥٣٥.

وقد ثار النزاع بين اسبانيا وانجلترا حول تقسيم الممتلكات فى العالم الجديد وأن كان العامل الدينى قد لعب دوره فى هذا النزاع حيث اصبحت انجلترا دولة بروتستانتية بعد حركة الاصلاح الدينى فى أوروبا بينما اعتبرت اسبانيا نفسها حامية للمذهب الكاثولىكى، بالإضافة إلى عمليات القرصنة التى قام بها بعض البحارة الانجليز ضد السفن الاسبانية العائدة من العالم الجديد وكانت محملة بالذهب. وفى ظل هذه الظروف قرر فيليب ملك اسبانيا أن يضع حدا لهجمات القراصنة فقام بغزو انجلترا بالأسطول الإسبانى الشهير المعروف باسم الأرمادا Armada وذلك فى عام ١٥٨٨، ولكن السفن الإنجليزية نجحت فى تحطيم الأرمادا وبذلك تم القضاء على

قوة أسبانيا البحرية ولم تستطع منافسة إنجلترا فى العالم الجديد.

وفى الفترة التالية بدأت إنجلترا فى تأسيس امبراطورية المستعمرات فاختارت الملكة اليزابيث المنطقة الواقعة بين نهري سانت لورانس فى الشمال وفلوريدا فى الجنوب ليستوطن فيها الانجليز واطلق عليها اسم فرجينيا Virginia ، وهذه البقعة تمثل الساحل الشرقى لأمريكا الشمالية. ورغم الصعوبات والأهوال التى واجهت العديد من الرحلات الانجليزية إلا أن انتصار الانجليز على الارمادا الاسبانية زاد من حماس الشعب الانجليزى ومن حماس الطوائف الدينية من بروتستانتية وهيبورتانية ورجال الاعمال من الطبقة الوسطى الذين كانوا يرغبون فى استثمار أموالهم فيما وراء البحار. كان جون سميث- الذى سبق ذكره- أشهر ملاحى إنجلترا ومن أنجح الشخصيات فى الحفاظ على بقاء مستعمرة فيرجينيا حيث نجح فى اقناع الهنود الحمر بامداد الرجال بالقمح لانقاذهم من الجوع، وحينما ظهرت الحاجة إلى الأيدى العاملة احضرت شحنة من الزنوج العبيد من افريقيا فى عام ١٦١٩ إلى المستعمرة وإلى مدينة جيمس تاون التى تأسست فى فرجينيا وحملت اسم جيمس الأول تكريماً له. بذلك بدأ نظام توليد الزنوج فى أمريكا والذى أدى إلى خلق مشكلة عنصرية فيما بعد.

اجتمع مجلس فرجينيا الأول فى ذات السنة لأقرار القوانين واللوائح الضرورية لتنظيم أمور المستعمرة ومن اللوائح التى اقراها أنه لم يكن لأحد أن يذبح الماشية إلا بإذن من الحاكم لأن الماشية كانت نادرة آنذاك وإذا سرق أحد قارباً من جاره أو من أحد الهنود عوقب بصرامة على فعلته وكان على رجال الدين أن يقدموا كل عام تقريراً عما قاموا به من عقود الزواج ومراسيم التعميد والموتى. وقد سجل جون پورى John Pory الذى وصل من إنجلترا فى عام ١٦١٩ وصفاً لأحوال فرجينيا فقال: «أن راعى البقر هنا يرتدى فى أيام الأحد رداً من الحرير اللامع، وزوجة

العامل من عمال مناجم الفحم ترتدى قبعة يزينها عقد من اللؤلؤ». وهذا الوصف يدل على مدى النجاح والثراء الذى حققه هؤلاء المهاجرون دون النظر إلى المكانة الاجتماعية لكل منهم. وفى عام ١٦٢٠ قلم جماعة من المهاجرين من البيوريتان أى المتطهرين الذين وصلوا إلى شواطئ ماساتشوستس Massachusetts على سفينة صغيرة تحمل اسم ماى فلور May Flower . وقد جاء هؤلاء المهاجرون إلى أمريكا هربا من الاضطهاد لأنهم أرادوا أن يمدوا الله على طريقته الخاصة التى قامت على البساطة والإيمان الخالص وهؤلاء احضروا معهم عائلاتهم وكان عددهم يربو على المائة وكان قد سبق لهم الهجرة من إنجلترا إلى هولندا ولكنهم تطلّموا إلى الأرض الجديدة لينعموا بالحرية. استقر هؤلاء المهاجرون فى نيو انجلترا New England ثم اعدوا وثيقة تعرف باسم ميثاق ماى فلور May flower Compact ونصه : «باسم الله نحن الموقعين على هذا الرعايا المخلصين لمولانا الملك المهيّب جيمس، لما كنا قد قمنا بهذه الرحلة تمجيدا لله وإعلاء لشأن المسيحية وتبجيلا للمليكنة وامتنا فإننا بموجب هذا الميثاق نتعاقد باخلاص أمام الله وبحضورنا جميعا ونكون هيئة مدنية سياسية لتحسين أمورنا وصيانة حياتنا وتعزيزا للأغراض المذكورة وبناء على ذلك سنقوم من وقت لآخر بسن عدد من القوانين واللوائح العادلة ونقرر من النظم والوظائف ما نعتقد أنه فى مصلحة المستعمرة ونخيرها الشامل وقد وقعنا على ذلك فى ١١ نوفمبر ١٦٢٠ فى عهد مليكنة ومولانا جيمس ملك إنجلترا وإيرلندا واسكتلندا».

وقد وقع على هذه الوثيقة ٤١ رجلا ووافقوا على اختيار جون كارفر John Carver ليكون أول حاكم لمستعمرتهم. وقد أوضح هذا الميثاق حق الجميع فى الحرية والمساواة والديمقراطية مع الولاء التام للحكومة الانجليزية وطاعتها. ومنذ عام ١٦٢٠ لم ينقطع سيل الهجرات من جميع أنحاء أوروبا إلى العالم

الجديد؛ فقد وصلت أمريكا شعوب وسلالات مختلفة؛ فقد جاء الهولنديون إلى نيو نثر لاند New Nether Land والسويديون إلى دلوير Delaware والفرنسيون إلى كارولينا الجنوبية South Carolina وكانوا قد أسسوا من قبل مستعمرة في مدينة كيبك Quebec بكندا في عام ١٦٠٨، ونزح الأسبان إلى فلوريدا ونيو مكسيكو وكاليفورنيا والاييرنديون والاسكتلنديون والألمان إلى بنسلفانيا Pennsylvania، أما الانجليز فقد نزحوا إلى كل مكان، وقد جاء كل من هؤلاء بأشياء مفيدة فالسويديون على سبيل المثال جاءوا يقن بناء الاكواخ من خشب الاشجار فكانوا هم أول من بنوها في المستعمرات الأمريكية المختلفة، وجاء الهولنديون بأمر كثيرة منها فكرة صديق الاطفال الصالحين القديس نيقولا، وجاء الألمان بأساليبهم الناجحة في الفلاحة وجاء الفرنسيون بالمهارة الماثورة عنهم في زراعة الكروم. ولم يأت عام ١٧٧٦ حتى كانت في منطقة ساحل المحيط الاطلنطي ثلاث عشرة مستعمرة تمتد حوالي ١٠٠٠ ميل من بين Maine إلى جورجيا Georgia وكان يقطنها نحو مليونين من السكان يظلمهم جميعاً العلم الانجليزي برغم اختلاف أصولهم. وهذه قائمة بأسماء المستعمرات واعوام تأسيسها .

- | | |
|----------------------|---------------------|
| ١٦٠٧ Virginia | - فرجينيا |
| ١٦١٤ New York | - نيويورك |
| ١٦٢٠ Massachusets | - ماساتشوستس |
| ١٦٣٤ Maryland | - ماري لاند |
| ١٦٣٦ Rod island | - رود آيلاند |
| ١٦٣٦ Connecticut | - كونكتيكت |
| ١٦٣٨ Delaware | - دلاور |
| ١٦٥٠ North Carolina | - كارولينا الشمالية |
| ١٦٥٠ New Nether land | - نيونثرلاند |
| ١٦٦٤ New Jersey | - نيوجرسي |

- كارولينا الجنوبية South Carolina ١٦٧٠ .

- بنسلفانيا Pennsylvania ١٦٨٢ .

- جورجيا Georgia ١٧٣٣ .

وتعد رودايلاند أصغر المستعمرات وإن كانت اشدها نزوعاً إلى الاستقلال فقد
انشأها روجروليام Roger Williams في ١٦٣٦ ومنح سكانها الحرية الدينية في
عام ١٦٦٣ . أما مستعمرة بنسلفانيا فقد انشأها وليام بن William Penn أحد
اعضاء جماعة الامدقاء التي تأسست في إنجلترا منذ عام ١٦٢٤ لمحاربة العنف
ومناهضة الحرب والدعوة إلى السلم. أما مستعمرة جورجيا - فقد أسسها جيمس
أوجلثورب James Oglethorpe كتجربة خيرية إنسانية لمساعدة فقراء المدينة إذ
كان السجن بسبب الدين من المسائل الخطورة في إنجلترا في ذلك العهد، وقد
كان هدف أوجلثورب مساعدة الناس على أن يبدأوا حياتهم من جديد. أما
مستعمرة نيونلر لاند التي أسسها الهولنديون فقد تغير اسمها في ١٦٦٤ إلى
نيويورك حين استولى عليها الإنجليز..

وقد أنشأ اللورد بالتيمور Baltimore وهو نبيل كاثوليكي مستعمرة ميري
لاند واستوطنها الكاثوليك من رجال الكنيسة وإتباعها.

لقد أنشأ هؤلاء المستعمرون ملنا عظيمة مثل فيلادلفيا Philadelphia
وبوسطن Boston ونيويورك ووليا مزبورج Williamsburg وتشارلستن Charleston
ودفعوا بالهنود الحمر إلى الورا وتوغلوا في البلاد وذلوا الجهود الشاقة وازالوا
الغابات وحولوها إلى مزارع للحبوب، لقد برز من بينهم التجار والبحارة والملاحون
المهرة وازدهرت الصناعات المختلفة مثل النسيج والصباغة وصهر الحديد وصيد
الاسماك وصياغة الفضة. وقد نتج عن اتصهار هذا الخليط الجديد من المستعمرين

جيل جديد وشعب متوكل له افكار جديدة وتطلعات جديدة وقد عبر من ذلك هكتور سان جون Hector San John وهو فرنسي عاش في مستعمرة نيويورك عشرين عاما منذ عام ١٧٥٩ فكتب يقول: « ليس لنا امراء نكد ونجوع ونبل الدماء من اجلهم فالمرء هنا حر كما يجب ان يكون. فمن هو اذن الرجل الامريكي الرجل الجديد؟ هو إما اوروبي أو من سلالة اوروبية وهنا ترى هذا الخليط المجيب من شعوب مختلفة فترى في الاسرة الواحد الجد الانجليزى والزوجة هولندية وزوج الابنه فرنسي والاحفاد يتزوجون من زوجات من اصول مختلفة فهنا اختلط افراد من أم مختلفة وامتزجت دماؤهم فتشأ عنها شعب جديد سوف يحدث في العالم تطورات عظيمة لأن الامريكي رجل تخدمه مبادئ جديدة وافكار جديدة».

ومن الامور الجديرة بالذكر ان سكان هذه المستعمرات اقرؤا عنه مبادئ جديدة، من ذلك مثلا للبنات القائل ان دين الانسان من شأنه هو فلا يمكن منع هجرة الكاثوليك الذين قامت على أكتافهم مستعمره ميريلاند، ولا يمكن منع هجرة اليهود الى امريكا وهم من بين الذين استوطنوا فيلادلفيا ونيويورك، ولا يمكن منع هجرة الهوتستانت وهم الذين بدأوا الاستقرار في نيوانجلاند وبذلك اتبعت الفرصة لجميع العقائد والاديان للنمو والازدهار في هذه الاراضى الرحبه الجديدة.

ومن المبادئ الجديده التى ارتبطت بهذه المستعمرات ايضا عدم النظر الى نسب الانسان وموطنه الاصلى الذى نزع منه فلم يسأل المهاجر عن ماضيه بل يسأل عن قدرته على الأنشاء والتعمير فلم يوصد الباب فى وجه أحد لانه كان يهودا او ابلنديا أو من سكان ويلز، فقد كانت الارض متسعه لكل رجل من أى شعب ولم يستثن من ذلك الا الزوج الارقاء.

نظام الحكم فى المستعمرات

كانت المستعمرات الانجليزية فى امريكا تمثل اهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد انجلترا ولذلك تميزت سياسة حكام انجلترا بتشديد القبضة عليها ، واذا كانت هذه المستعمرات قد وضعت تحت ادارة رجال الاعمال والمقرمين من التاج البريطانى فهؤلاء استمدوا سلطاتهم من الملكية، وكانت تمنحهم حكما ذاتيا واسع النطاق طالما ظل الجميع اوفياء للملك ولكن فى بعض الاحيان كان يتم دمج بعض المستعمرات فى مقاطعة واحده وتوضع تحت السيطرة الملكية المباشرة كما حدث فى عام ١٦٨٦ حينما تم دمج نيو انجلاند ونيو يورك ونيوجيرسى فى مقاطعة واحدة وعين عليها حاكم لم يهتم الا بجمع المال للخزينة الملكية وقيد الحريات وفرض الضرائب الباهظة على السكان، ولكن واجه الامريكيون هذا الأمر بممتهى الحزم والقوا القبض على هذا الحاكم واعادوه الى انجلترا.

كانت غالبية المستعمرات تتكون من الحاكم ثم مجلس يعينه التاج وكان يمثل السلطة التشريعية العليا ثم مجلس تمثلى ينتخب السكان اعضاءه وكان لجميع السكان حق التصويت فى هذا المجلس. وقد كانت الحياة فى المدن الصغيرة تركز حول الكنيسة والمدرسة والمزرعة وكانت المناطق التى استقر فيها البيورتيان تهتم اهتماما كبيرا بالتعليم وجعلته الزاميا منذ عام ١٦٥٠ وفضلهم تم تأسيس جامعه هارفارد Harvard منذ عام ١٦٣٦. اما فى المناطق الزراعية مثل فيرجينيا وكاليفورنيا فلم يكن الحكم الذاتى واضحا لعدم تركيز السكان فى منطقة واحدة مما جعل اجتماعهم صعبا. أما فى الجنوب فقد تلاشت الطبقة الوسطى وظهرت الفروق واضحة بين الاغنياء والفقراء بينما تواجدت الملكيات الكبيرة فى الوسط وكذلك المزارع المتوسطة والصغرى مثل بنسلفانيا، وتقدمت فيلادلفيا واطلق عليها مدينة «الحبه الاخويه» واصبحت اهم مدينة فى امريكا القرن الثامن عشر بفضل

شخصيه بنجامين فرانكلين Benjamin Franklin ١٧٠٦ - ١٧٩٠، الذى اخترع مانع الصواعق ووضع اساس علم الكهرباء وعلم نفسه اللغات الفرنسية والاطالية والاسبانية واللاتينية وطبع اول رواية بمطبعة امريكية خالصة وانشأ أول مكتبة عامة للاعارة فى فيلادلفيا ونظم الفرق الأولى للشرطة والمطافئ فى المستعمرات وكان سفيرا غير رسمى من المستعمرات الى انجلترا بالاضافة الى كونه سياسيا عالما وفيلسوبا وكانت نظره الى مستقبل المستعمرات تتميز بالحكمة وبعد أول من اقترح اتحادها لتصبح قوة يحسب حسابها. وبعد الحكم الذاتى هو النظام السائد فى غالبية المستعمرات الامريكية إلا انه منذ منتصف القرن الثامن عشر بدأت تظهر اتجاهات سياسية جديدة عند الأمريكيين جعلتهم متميزين عن سكان الجزر البريطانية، فقد مارسوا حل الكثير من مشاكلهم بأنفسهم وعالجوا موضوعات الأمور السياسية بصورة مستقلة نظرا لبعد المسافة والوقت الطويل الذى كان يتطلبه مراجعة الاداره المركزية فى لندن ونظرا لغياب الرقابة من قبل حكومه لندن فكانت سلطة الحكومة المركزية ضعيفة وكان لا يشعر بها الا فئة من المقربين من التاج الملكى. وقد جعل هذا الوضع سكان المستعمرات يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية وإن حكومة لندن لا تعاملهم على قدم المساواه مع سكان الوطن الأم وانها لا تنظر لمصالحهم الخاصه بعين الاعتبار وقد تبلورت هذه العقليه الأمريكية الجديد بعد صلح باريس عام ١٧٦٣ بين انجلترا وفرنسا وبدأت الانتقادات العلنيه لاسلوب الحاكم البريطانى تنتشر وبدأت الرغبة فى تكوين نظام سياسى خاص بالمستعمرات منفصل عن بريطانيا. وفى ظل هذه الأوضاع ايضا كان التفكير فى اتحاد وترايط بين المستعمرات وكانت البواجر الأولى فى انضمام بعض الولايات فى شكل اتحاد يقوم على الصداقه والمودة ومراعاة مصلحة الجميع. وستكون هذه بوادر حرب الاستقلال الأمريكية الذى ستحدث عنها فيما بعد .

سكان المستعمرات

يعيش على أرض الولايات المتحدة الآن ما يقرب من ١٥٠ مليون نسمة فى ترابض وتآلف ، وهؤلاء يتشرون فى تجمعات كثيفة تصل إلى بضمة ملايين وتجمعات صغيرة لا تضم سوى اعدادا قليلة متتارة. وسكان امريكا يشتملون على عدة جنسيات وفعات فهناك الببض والزواج والاعنياء والفقراء والكاثوليك والبروتانت واليهود والعمال والموظفين والاشراكيين والديمقراطيين.

وقد تزايد سكان امريكا على مر التاريخ، فقد كان مجموعهم فى عام ١٦٥٠م ٥٢ ألف نسمة باستثناء الهنود- سكان امريكا الاصليين- ثم زاد هذا العدد بعد ٥٠ عاما ليصبح ٢٧٥ ألف نسمة، وفى عام ١٧٥٠ اصبح سكان المستعمرات مليون نسمة، وفى عام ١٧٩٠ قفز عددهم إلى ٣,٩٢٩,٠٠٠ نسمة. لقد ضم هؤلاء السكان عناصر من الانجليز والاييرلنديين والاسكتلنديين والالمان والايطاليين والهولنديين والفرنسيين والسويديين والفنلنديين وعلى ذلك اصبح هناك العديد من اللغات والمهارات والعادات والتقاليد، وقد اختلفت أهداف هذه العناصر السكانية فمنهم من قصد العالم الجديد من أجل الشراء ومنهم من قصد المغامرة، ومنهم القارون من الضغوط الدينية، ومنهم مرتكبي الجرائم والهاربين من الاحكام ومنهم اصحاب الديون. ولكن ابرز هذه العناصر السكانية كان الانجليز والالمان والفرنسيين وسحاول الحديث عن بعض هذه العناصر.

أولا- الانجليز-

بأز توافد الانجليز على امريكا منذ عام ١٦٠٦ حينما تكونت شركتان بمواقفة الملك جيمس الأول James I وهى شركة لندن وشركة بليموث Plymouth ، وقد منحت الشركة الاولى حق الاستيطان والتجارة فى المنطقة الممتدة من خط عرض

٣٤° إلى ٣٨° ، أما الشركة الثانية فقد منحت نفس الحقوق من المنطقة الممتدة من خط عرض ٣٨° إلى ٤٥° . ولم تحقق هاتان الشركتان نجاحا يذكر في مجال المشروعات التجارية ولكنها فتحتا الطريق أمام الاستيطان. لقد اعتقد المستوطنون الانجليز أن فرجينيا هي المكان المناسب لتحقيق الثراء وأسسوا في عام ١٦٠٧ أول مستعمرة انجليزية في أمريكا في مدينة جيمس تاون، ولكن حلم الذهب والثراء لم يتحقق سرهما لان فرجينيا كانت في حاجة إلى عمل شاق وجهد مضاعف. وفي عام ١٦١٦ قدم مهاجرون جدد من إنجلترا وواصلوا العمل الشاق وانفقوا اموالا ضخمة في مواجهة الجوع والمرض وهجمات الهنود الحمر، وفي عام ١٦٢٤ تم حل شركة لندن واصبحت فرجينيا أول مقاطعة ملكية في أمريكا. أما شركة بليموث فقد بذلت جهودا أكيدة في نيوإنجلاند New England ولكن واجهها الفشل في عام ١٦٠٨ ، ثم اعيد تنظيمها في ١٦٢٠ تحت اسم مجلس نيوإنجلاند، وفي نفس العام وصلت السفينة مای فلور May Flower وعليها جماعة من المتدينين البيوريتان Puritans ليؤسسوا أول مستوطنة مستقرة في نيوإنجلاند في منطقة بليموث، ثم تم دمج بليموث مع مستعمرة ماساتشوستس فيما بعد. وحينما توج الملك شارل الاول في عام ١٦٢٥ أصبح الاستعمار الانجليزي واضحا في أمريكا حيث هاجر العديد من البيوريتان إلى أمريكا في دفعات وصل بعضها إلى ٢٠ ألف شخص، وفي خلال عام ١٦٣٠ زاد عدد المهاجرين الانجليز واستقروا في رودايلاند ونيوكونكتيكت Connecticut، ولكن لم يحدث امتزاج بين البيوريتان والجماعات الدينية الاخرى مثل Quackers والأرثوذكس. وقد ظهرت مشروعات استيطانية اخرى في هذه الفترة ايضا في ماريلاند وبنسلفانيا حيث اسست بعض الجماعات الكاثوليكية العارية من إنجلترا مستعمرات بها في ١٦٣٤ . وفي ١٦٨١ وصل وليام بن William Pen واستقر في بنسلفانيا ومعه مجموعه من الكويكرز

اصبحت من اغنى وانجح المستعمرات. واستمرت المستعمرات الانجليزية فى التزايد حتى بلغت ثلاثة عشرة مستعمرة تحت التاج البريطانى وشكل الانجليزية غالبية السكان بنسبة ١٠/٩ المستعمرين .

ثانياً :- الهولنديون :-

بينما كان الانجليز يستوطنون فرجينيا ونيوانجلند وصل الهولنديون واستقروا فى المنطقة الوسطى من هذه المستعمرات. فقد كون الهولنديون فى عام ١٦٢١ شركة الهند الغربية ووصل مهاجرون منهم إلى مانهاتن ليكونوا مستعمرة امستردام الجديدة New Amsterdam وامتدت مستوطناتهم إلى هدسن Hudson ودلاور Delaware ولكن قامت الحرب بين انجلترا وهولندا فى عام ١٦٦٤ وتمكن الاسطول الانجليزى من الاستيلاء على جميع مستوطنات الهولنديين وكان عدد سكانها حوالى ٨ آلاف نسمة. وإذا كانت هولندا قد فقدت مستعمراتها فإن التأثير الحضارى الهولندى ظل باقيا لعدة اجيال من حيث اللغة وفنون العمارة والنظافة واساليب الزراعة . وقد أشار المؤرخون الامريكيون إلى عادات الهولنديين الباقية فى امستردام الجديدة برغم توافد العديد من الجنسيات الأخرى عليها مثل السويديين والفتلنديين والفرنسيين والبرتغاليين واليهود والاسكتلنديين والاسبان والثرويجيين والدانماركيين والبوهيميين والهولنديين والألمان والايطاليين وعدد قليل من الانجليز وهؤلاء جميعا أقاموا لفترة من الوقت مع الهولنديين وتأثروا بهم وهذا يفسر لنا تواجد حوالى ثمانية عشرة لغة تحدث بها السكان وظل التأثير الهولندى باقيا بينهم ولم ينثر .

ثالثاً :- الألمان :-

كانت أهم جماعات المهاجرين إلى امريكا خلال القرن الثامن عشر الألمان

والاسكتلنديين والاييرلنديين، ورغم أن الألمان كانوا قلة حتى منتصف القرن فإن هجرتهم نشطت بعد ذلك . وكانت دوافع الهجرة مترامنة مع الاحوال السياسية والاقتصادية والدينية التي كانت تمر بها ألمانيا، ففي أثناء حرب الثلاثين عاما (١٦١٨-١٦٤٨) كانت ألمانيا مركزا للاضطرابات ولذلك هاجر سكان منطقة البلاتينات Palatinat إلى امريكا باعداد كبيرة ، وفي فترة حركة الاصلاح الديني نشطت الهجرة إلى امريكا ايضا. وفي عام ١٦٨٣ هاجر فرنسيس دانييل باستورياس Francis Daniel Pastorius ومعه حوالي ١٣ أسرة ألمانية إلى بنسلفانيا ووضع بذلك اساس المستعمرات الألمانية الصغيرة في امريكا، وحينما زاد معدل الهجرة بعد ذلك تكونت المدن الألمانية في فيلادلفيا ومن ثم أصبحت الأخيرة مركزا للهجرة وللتنوع إلى المناطق الأخرى، وقد أنتشرت مع الألمان عاداتهم وتقاليدهم واساليبهم الزراعية. وفي عام ١٧٦٦ شكل الالمان نحو ثلث سكان بنسلفانيا، ثم تحركوا جنوبا في اتجاه فرجينيا وفي شمال كارولينا وفي جورجيا وغالبية الالمان الذين سكنوا هذه المناطق وفدوا إليها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. أما عن اعداد الالمان في نيوانجلند فهي لاتكاد تذكر ولكن اعدادهم في نيويورك كانت واضحة ووصلت إلى ٣٠٠٠ شخص في عام ١٧١٠. وفي ماريلاند تركزت قلة من الالمان في الغرب. ورغم ان الالمان اشتهروا بمهاراتهم في مجال الزراعة فقد كان بينهم عدد كبير من ذوى الميول الفنية وخاصة في مجال الفنون التشكيلية، وقد اهتمهم البعض بالتحصن والانعزالية ووصفهم بنجاحين فراتكلين بالغباء، ولكن هذا لا ينفي من أن الالمان حملوا معهم إلى امريكا الثراء والتزاهة واساليب الصناعة والتعليم وقد يبرز عدد كبير منهم في مجال الطباعة والنشر ويمكن القول انه استقر في امريكا بعد استقلالها حوالي ١٢,٠٠٠ ألماني بصفة دائمة.

وأخيرا- الأسكتلنديون والاييرلنديون -

وهؤلاء يمثلون الهجرة الكبيرة الثانية خلال القرن الثامن عشر وقد هاجر الاسكتلنديون حينما اضطهدهم الملك جيمس الاول لرغبته فى جعل بلاده

بروتستانتية وقد اتجهوا أول الامر إلى اقليم اولستر Ulster فى ايرلندا، وبعد حوالى قرن من الزمان واجهوا ظروفًا اقتصادية صعبة فقرروا الهجرة إلى امريكا.

لقد أبحر إلى امريكا فى عام ١٧١٨ حوالى ٤,٢٠٠ شخص وبعد عام ١٧٤٠ زادت معدلات الهجرة فى ايرلندا وبلغت ١٢,٠٠٠ شخص سنويا، وبلغ مجموع الاسكتلنديين والاييرلنديين حوالى ٢٠٠,٠٠٠ شخص قبل عام ١٧٧٦ واستقروا على سواحل المحيط الاطلنطى أولا ثم اتجهوا بعد ذلك إلى الدواخل.

وقد فشل الاسكتلنديين والاييرلنديون فى الاندماج مع البورتوريكيين فى ماس تشوستى ولذلك استقروا فى مين Maine ونيو هامبشاير New Hampshire وفيرمونت وغرب نيو انجلاند، وقد شكلوا أيضا ثلث سكان بنسلفانيا.

وقد بلغ عدد المستعمرات الاسكتلندية والاييرلندية بعد عام ١٧٧٦ حوالى ٥٠٠ مستعمرة صغيرة موزعة كالآتى : ٧٠ مستعمرة فى نيو انجلاند، ٥٠ فى نيويورك، ٥٠ نيوجرسي، أكثر من ١٢٠ مستعمرة فى بنسلفانيا ودولاور، وأكثر من ١٠٠ مستعمرة فى فرجينيا وماريلاند، وحوالى ٤٠ مستعمرة فى مارولينا الشمالية، وحوالى ٧٠ مستعمرة فى كارولينا الجنوبية وجورجيا.

وقد ساهم الاسكتلندية والاييرلنديون فى الثقافة الامريكية وخاصة العناصر المتدنية منهم المعروفة بالبرستيتارية Presbyterian ، فحينما ذهبوا كانوا يشيدون الكنائس ويخشرون بفضائل الكلفينية، وقد تميزت هذه الطبقة الكهنوتية بعلمها وثقافتها الواسعة ولذلك اهتموا بتأسيس المدارس أيضا . وقد حقق الاسكتلنديون

والايرلنديون تقدماً ملحوظاً فى مجالات كثيرة وشغل بعضهم مناصب هامة فى الوزارات المختلفة وفى مجال القانون والصحافة والسياسة، كذلك لعب المهاجرون منهم دوراً هاماً فى صد اغارات الهنود الحمر على الحدود، وقاموا بدور هام فى الثورة الامريكية ضد الانجليز حيث كانوا يكتون كراهية شديدة للانجليز.

خامساً : الفرنسيون :

كانت اعدادهم فى بادئ الأمر قليلة فى امريكا بالمقارنة بالمهجرات الاخرى ولكن تأثيرهم كان واضحاً وقد استقر الهوجونوت الفرنسيون فى هولندا الجديدة مع الهولنديين لفترة من الوقت ثم استقروا بعد ذلك فى نيو روشيل New Rohelle التى تميزت بمدراسها ومراكزها الثقافية وكانت افضل مكان لتعليم اللغة والعادات الفرنسية فى نيويورك. وقد تراجعت هجرة الفرنسيين إلى أمريكا إلى حدما بعد صدور مرسوم نانت Edict of Nantes فى عام ١٥٩٨ الذى فتح الهوجونوت فترة من التسامح، ولكن تضاعف هذا التسامح بعد فترة وعادت هجرة الهوجونوت إلى امريكا منذ عام ١٦٨٥ حيث وصلت ١٥٠ أسرة منهم إلى نيوانجلندا واستقروا فيها واندمجوا فى المجتمع لانجليزى، كذلك اندمج الفرنسيون فى بنسلفانيا وفقدوا طابعهم الفرنسى تقريباً، أما الهوجونوت الذين استقروا فى فرجينيا فقد برعوا فى صناعات النسيج والحريير وزراعة الأرز، وبرعوا فيما بعد فى صناعة التبغ والانديجو (الصبغة) والقطن وشيدوا المدارس الاهلية العديدة واستشهرها فى مجال اقراض الاموال لجيرانهم الانجليز. وقد حقق الفرنسيون الاندماج الكامل فى كارولينا الجنوبية منذ عام ١٧٧٦ وكان الهوجونوت اثرياء وقد تحقق ثراؤهم سريعاً فى امريكا بفضل تقدمهم واستتارتهم واقتصادهم فى اتفاق المال وقدماهموا فى ثقافة المستعمرات حيث اشتهر عنهم بناء اكثر من دار اوبرا بها.

لقد هاجر ايضا بعض الكاثوليك الفرنسيين إلى أمريكا ولكنهم كانوا قلة واستقروا في الشمال الغربي وحول وادي المسيسي وفي لويزيانا.

وينبغي أن نلاحظ أن الانجليز كونوا الغالبية العظمى من سكان المستعمرات ووصلت نسبتهم إلى ٢٨٢ من جملة السكان وبلغت نسبة الاسكتلنديين ٢٧ وبرتغاليين ٢١,٩ والامان ٢٥,٦ والهولنديين ٢٢,٥ والجنسيات الأخرى ٢٠,٩ كذلك تفوق الانجليز في التأثير الثقافي وفي العادات والتقاليد وكانت لديهم القدرة على دمج العناصر الأخرى في مجتمعهم. ومن الملاحظ أيضا ان باب الهجرة كان مفتوحا على مصراعية أمام الجميع قبل حرب الاستقلال الأمريكية حيث كانت الرغبة في زيادة اعداد السكان وفرص العمل متوفرة والأراضي افضا، ولكن حينما تزايدت العناصر السبعة بين الوافدين كان التفكير في تقييد الهجرة، وقد حذر جورج واشنطن من الهجرات المتزايدة وخاصة أن الهجرة إلى أمريكا لم تقتصر على أوروبا بل امتدت إلى الشرق.

الهجرة من الشرق :

تضاف الهجرات القادمة من الصين أو من الشرق إلى الهجرات القادمة من أوروبا ولكنها لم تبدأ إلا في القرن التاسع عشر ففي عام ١٨٥٢ وفد حوالي ٢٥,٠٠٠ صيني إلى المحيط الهادئ وتركزوا في كاليفورنيا، ثم ارتفع عددهم في الفترة من ١٨٥٢ إلى ١٨٨٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة ثم انحسر هذا العدد إلى ٦١,٠٠٠ مهاجر في عام ١٩٢٠ لفرض القيود الأمريكية على المهاجرين الصينيين وكان الدافع الأساس للهجرة الصينية هو اكتشاف الذهب في كاليفورنيا وبناء الطرق ومد الشكك الحديدية في أمريكا، ولذلك كان غالبية المهاجرين الصينيين يعملون في المناجم وفي مد الطرق وكانوا يمثلون عمالة رخيصة لذلك ازداد

الاقبال عليهم حتى أن شركة المحيط الهادئ للطرق عينت^١ عمالها من الصينيين في عام ١٨٦٩، وبُضاف إلى ذلك تميزهم بالأمانة والقوة والبسطة والقدرة على التحمل. وقد اعترف المسؤولون في شركة المحيط الهادئ بأنه لولا مهارة هؤلاء العمال لما تم إنجاز شبكة الخطوط الحديدية في أمريكا.

وقد جذبت العادات والتقاليد الصينية اهتمام الأمريكيين وكذلك الملابس الصينية التقليدية، ورغم ذلك لم تكن هناك عدالة بينهم وبين أقرانهم من العمال الأمريكيين في الأجور، فقد كان العامل الصيني يحصل على ٣٥ دولاراً شهرياً فقط بينما الأمريكي يحصل على عدة أضعاف هذا المبلغ وأساء بعض الأمريكيين في بعض المناطق معاملة الصينيين لكونهم من المنصر المغولي كما كان الحال في كاليفورنيا وكانت النظرة العدائية لهم هي السائدة، وكان البعض يعتبرهم من نفس طبقة الزنوج وقد أدت هذه المعاملة إلى خلق بعض المشاكل لأمريكا حيث طالب الصينيون بالمساواة في المعاملة مع الأمريكيين، وتشكلت لجنة للتحقيق في هذا الأمر في عام ١٨٧٦ وقرر تقييد هجرة الصينيين فيما عدا المدرسين والتجار، ثم صدر قانون آخر في عام ١٨٨٢ باستثناء العمال الصينيين لمدة عشر سنوات ثم تم تجنيد هذا القانون لعشر سنوات أخرى حتى عام ١٩٠٢.

وحينما انقطع سيل المهاجرين الصينيين حل اليابانيون محلهم، وقد بدأت هجرتهم منذ عام ١٨٩٠ وابعاد قليلة فقد كانوا في البداية لايزيدون على ٢٧,٦٣٧ مهاجر، ثم تزايد عددهم في السنوات العشر التالية ليصل إلى ٢٧,٠٠٠ مهاجر، ولم يزد عددهم على ٥٨,٠٠٠ في عام ١٩١٠.

وفي عام ١٩٠٠ ارتفعت بعض الأصوات تنادى بتقييد هجرة اليابانيين إلى أمريكا، وفي عام ١٩٠٦ منعت مدرسة سان فرانسيسكو التلاميذ اليابانيين من تلقى التعليم مع الأطفال الأمريكيين، ثم تم توقيع اتفاقية بين أمريكا واليابان في

عام ١٩٠٨ عرفت Gentleman's Agreement وفيها وعدت الحكومة اليابانية بعدم منح جوازات سفر للعمال باستثناء المقيمين أصلاً في الولايات المتحدة أو للزوجات أو لابناء، ثم توقفت الهجرة اليابانية نهائياً في عام ١٩٢٤ .

وكانت مشكلة الهجرة اليابانية من الأمور التي كان لها تأثيرها في العلاقات الأمريكية اليابانية بعد الحرب العالمية الأولى.

الهجرة من روسيا :

أما العناصر السلافية وتشمل الروس والاوكرانيين والبولنديين واليوجوسلاف والتشيكوسلوفاك والبلغاريين فقد هاجرت أيضاً إلى أمريكا بعد أن واجهت مصاعب اقتصادية في بلادها، وقد بلغ عدد المهاجرين الروس في الفترة من عام ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠ حوالي ٣٩ ألف شخص ولم يكن من السهل معرفة الاوكرانيين من الروس من اللاتفيانيين آنذاك. وفي عام ١٩٠٩ وصلت دفعة جديدة من المهاجرين الروس، ودفعة أخرى بعد تأسيس النظام الشيوعي الجديد بعد الحرب العالمية الأولى وكانت الأسباب السياسية والاقتصادية هي الدوافع الأساسية وراء هذه الهجرات. وقد أقام الروس بأعداد كبيرة في بنسلفانيا وكونكتيكت نيوجرسي وفيلادلفيا ونيويورك وضواحي المدن الصناعية.

أما هجرة البولنديين فقد بدأت في عام ١٨٨٠ بسبب الاضطرابات السياسية التي حدثت في بلادهم من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠ والمشاكل الاقتصادية التي واجهوها قبيل الحرب العالمية الأولى، وب. حفز على البولنديين أنهم تكبدوا بأعداد كبيرة في المدن الصناعية على طول منطقة البحيرات الكبرى وفي منطقة المناجم بينسلفانيا.

جاء إلى أمريكا أيضاً عدد كبير من التشيك منذ عام ١٨٤٨، أما السلوفاك

فقد جاءوا فى أواخر القرن التاسع عشر واستقروا ايضا فى بنسلفانيا أما اليوجوسلاف فقد هاجروا بعد عام ١٨٩٠ وبرعوا فى مجال الصناعة.

أما الهجرة من المجر والنمسا ورومانيا فقد بدأت بعد التغيرات السياسية التى اعقبت الحرب العالمية الأولى والتى أدت إلى فصل النمسا عن المجر وخاصة من جانب المجرين الذين نجحوا فى اكتساب ثقة الأمريكيين لأمانتهم ونزاهتهم وذكائهم.

تقييد الهجرة :

بدأت الولايات المتحدة تفكر فى تقييد الهجرة بعد أن تسببت فى ظهور العديد من المشكلات مثل زيادة معدلات الجريمة وانتشار الأمراض والفقر والفساد الاخلاقى ، بالإضافة إلى الخوف من الأفكار الجديدة التى حملتها العناصر الوافدة وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى مثل الشيوعية والفاشية والنازية.

كان صدور أول قانون للحد من الهجرة فى عام ١٩٢١ وقضى بالحد من أعداد المهاجرين بعد أن وصل عددهم بعد الحرب العالمية الأولى إلى ٣٥٧,٠٠ مهاجر من أوروبا وأفريقيا وأستراليا وآسيا واقتصر الأمر على الأعداد الضرورية اللازمة للمشروعات الهامة فقط. وفى عام ١٩٢٤ صدر قانون جديد لتقييد أعداد المهاجرين بشكل أكثر وضوحا واصبحت لا تزيد عن ٢٢ من نسبة الاجنبى المولد فى الولايات المتحدة. وحينما نشطت الهجرة فى اعقاب قيام النازية والفاشية فى أوروبا وقيام حكوماتها بطرد أعداد كبيرة من الأوروبيين خارج بلادهم صدر قانون جديد لتقييد الهجرة فى عام ١٩٣٤ .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن المهاجرين الذين وفدوا إلى أمريكا بعد

الاستقلال لم يندمجوا في المجتمع الأمريكي مثل المهاجرين الأول وذلك لعدة أسباب:

أولاً : انهم قدموا في شكل موجات كبيرة وصلت في بعض الأحيان إلى مليون مهاجر في العام، مما جعل من المسير اندماجهم.

ثانياً : أن هؤلاء المهاجرين فضلو الاحتفاظ بلغاتهم وعاداتهم وتقاليدهم واساليبهم المعيشية، وفضلوا العيش مع اقاربهم واصدقاتهم على الاندماج في المجتمع الأمريكي.

ثالثاً : إن هؤلاء المهاجرين كانوا يحملون ثقافات مخالفة تماماً لثقافة المجتمع الأمريكي على عكس المهاجرين الأول الذين كانت ثقافتهم تقارب إلى حد ما ثقافة المجتمع الأمريكي.

وقد بذل الأمريكيون جهوداً واضحة في سبيل دمج هذه العناصر في المجتمع الأمريكي عن طريق التعليم في المدارس التي كانت تلقن الاطفال إلى جانب اساسيات التعليم العادات والتقاليد الأمريكية وفضائل الأمريكيين، وتوجههم إلى أن الجديد أفضل من القديم وإلى اعتناق اساليب جديدة مختلفة عن أساليب آبائهم.

الاقليات في أمريكا:

يرغم اندماج غالبية المهاجرين في المجتمع الأمريكي بمرور الوقت واصبحوا يحملون اسم الأمريكيين فقد بقيت بعض الجماعات التي ظلت محافظة على هويتها ولم تندمج في المجتمع الأمريكي وهؤلاء يطلق عليهم الاقليات Minorities ويمثلون في الهنود الحمر والشرقين والزنج.

أولاً : الهنود :

بلغ عدد الهنود سكان امريكا الأصليين فى عام ١٤٩٢م حوالى ١,٧٠٠,٠٠٠ نسمة موزعين فى الاراضى التى عرفت فيما بعد باسم «الولايات المتحدة الامريكية» وقد تناقصت اعداد الهنود فيما بعد ووصلت إلى النصف تقريبا فى عام ١٨٧١م، وتزايد معدل تناقصهم من ١٩٠٠ إلى عام ١٩٥٠ ووصل إلى ٣٤٣,٠٠٠ نسمة مما يدل على أنهم يسرون فى طريق الانقراض وليس النمو.

أما عن توزيع الهنود فى امريكا فكان على النحو التالى:

- قبائل النافاهو Navaho والهوبى Hopi والباباجو Papago والپوبلو Pueblo والأپاش Apache وقد سكنت مناطق اريزونا وغرب نيومكسيكو.
- قبائل الشوشون Shoshone والبايوت Paiute وتركزت فى كاليفورنيا وشمال غربى نيفادا وواشنطن وأوريجون ومونتانا.
- تناثرت عناصر من هذه القبائل فى جنوب داكوتا ومينسوتا وميسيسون واوكلاهوما واوكلاهوما وشمال كنساس.
- سكنت قبائل الشيروكى Cherokee فى كارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية وفرجينيا ولويزيانا والميسيسى وفلوريدا.
- تركزت اقلية من قبائل السنيكا Seneca والاونونداجا Onondaga وتواندا Towanda فى نيويورك ورودايلاند.

ولا يزال الهنود يعيشون فى مجتمعات مغلقة على انفسهم، وبعد اكبر تجمع لهم فى مساحة تقدر بحوالى ٢٥,٠٠٠ ميل وتمثلها قبائل النافاهو، أما أقل تجمع فهو فى كاليفورنيا. وقد حاول الرجل الأبيض السيطرة على الهنود وتوطينهم ولكن

باءت هذه الجهود بالفشل، ففي عام ١٨٨٧ صدر قانون خاص بتوطين الهنود والسماح لهم باستغلال مساحات من الاراضى بوضع اليد أولاً ثم تتحول إلى ملكية خاصة لهم بعد خمسة وعشرين عاماً، ولكن عند تطبيق هذا القانون برزت عدة مشاكل مثل رفض الكثير من الهنود التخلي عن حياتهم القبلية التى نشأوا عليها، وعدم القدرة على الزراعة، ولجوء الكثيرين منهم إلى تأجير هذه الاراضى إلى الرجل الأبيض، وبذلك كان الفشل هو مصير هذا القانون وتخلت عنه الحكومة الامريكية فيما بعد.

وفي عام ١٩٣٤ أصدر الرئيس الامريكى روزفلت قانوناً آخر سمح للهنود بحرية تنظيم شؤونهم الخاصة وبذلك احتفظوا بوحدةهم وأصبح لهم مكانة معترف بها فى المجتمع الأمريكى، وبرغم أن جميع الهنود تمتعوا بالجنسية الامريكية منذ عام ١٩٢٤ إلا أن حق التصويت لم يكن مكفولاً للجميع من الناحية العملية ولم تسمح سوى بعض الولايات بهذا الحق مثل اريزونا ونيومكسيكو، وبذلك لم يندمج الهنود كلية فى المجتمع الأمريكى ولم يسمروا بالأسف لهذا الوضع بل قاوموا جميع محاولات ادماجهم.

ثانياً : الزواج:

بشكل الزواج اكبر تجمع من الاقليات فى امريكا، وقد بلغ عددهم فى عام ١٩٥٠ حوالى ١٥,٤٢٠,٢٨٦ شخصاً أى ما يعادل ١٠٪ من عدد السكان، بدأ ظهور الزواج فى امريكا مع تكون المست سرات الانجليزية الأولى ومع الحاجة الماسة إلى الایدى العاملة للعمل فى مجال الزراعة، فبدأ استقدامهم من افريقيا.

بدأت مشكلة الزواج من كونهم عبيداً ومن المستوى المنخفض الذى كانوا يعيشون فيه، وهذا جعل مشكلتهم تختلف عن مشكلة أى اقلية أخرى. كان الزواج يتركزون باعداد كبيرة فى أواخر القرن التاسع عشر فى الجنوب وخاصة فى

الأراضي الزراعية ولكن تميز هذا التوزيع بعد الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٤)، وانتشروا في اتجاه الشمال وخاصة ناحية المدن، وزادت نسبة الزوج المقيمين في المدن من ٢٢٪ إلى ٣٧٪ بين عامي ١٩١٠ و ١٩٤٠م، ورغم ذلك فإن الغالبية العظمى منهم استقرت في الجنوب. وزوج امريكا ليسوا من الاجناس النقية وقد وفد غالبيتهم مع تجار الرقيق ومن ثم تأسس نظام عبيدتهم.

وبمرور الوقت بدأت الانتقادات العنيفة توجه لهذا النظام غير الانساني ومع ازدياد ميكنة الزراعة لم تعد هناك حاجة ماسة إلى العبودية ولجأ الكثير من ملاك الأراضي الزراعية إلى تحرير عبيدهم، ولكن بعد أن تم اختراع حلج القطن في ١٧٩٣ اشتد الطلب على الأيدي العاملة وعادت العبودية من جديد واستمرت حتى قيام الحرب الأهلية، وقد أدت هذه الحرب إلى تحرير العبيد وإلى تغيير الوضع الاجتماعي للزوج وتعرضت بعض ولايات الجنوب للدمار الاقتصادي أمام هذه المستجدات. أما الزوج الذين تم تحريرهم فقد كانت تقتصم الأموال لشراء الأراضي ولم تتمكن سوى قلة منهم من امتلاك مساحات صغيرة من الأراضي الزراعية في ١٩٠٠، وعاش بعضهم على الحرف التي تعلموها في فترة عبيدتهم وكانت في الغالب حرفاً زراعية، واضطر الباقون إلى العمل في المزارع كعمال زراعيين غير مهرة أو العمل كخدم في المنازل، وبعضهم اتجه إلى الفن، وعلى ذلك لم يشعر الزوج بالأمان الاقتصادي لانخفاض دخولهم وتذبذب فرص العمل. أما الزوج الذين لجأوا للعمل في المصانع واجهوا منافسة من العناصر البيضاء ولم يتحركوا لهم سوى المهن الوضيعة التي اطلق عليها «مهن الزوج Negro Jobs»، كذلك تعرضت النساء الزنجيات لمنافسة النساء البيض في مجال العمل وبذلك عاش الزوج سواء في الشمال أو في الجنوب في مستوى أقل من البيض.

وبمرور الوقت طرأ نوع من التغيير على أوضاع الزواج فبدأت بعض نقابات العمال تقبلهم فى عضويتها وحاولت تخطوم حواجز التفرقة العنصرية، وبدأت الدعوة إلى ضرورة القضاء على هذه التفرقة فى جميع المجالات، ونظمت جماعات من الزواج عدة اضرابات عن العمل تضامنا مع هذه الدعوة.

وقد حدث نوع من التحسن فى اوضاع الزواج من حيث ازدياد فرص العمل فى الوظائف الرسمية والمهن الحرة ولكن بشكل محدود، وقد حاول بعض الزواج الاندماج فى المجتمع الأمريكى بشكل جاد وتعاملوا مع بعض أصحاب المهن مثل الأطباء والمحامين البيض الذين رحبوا بهم ولكن لم يحدث العكس فكان الزنجى الطبيب أو المحامى لا يجد اقبالا إلا من الزنجى مثله. وكان مجال التعليم من اكبر المجالات التى واجه فيها الزواج منافسة كاملة من البيض وحرم اطفالهم من تلقى التعليم فى مدارس البيض، وكانت النظرة اليهم أن الزنجى لا يستحق التعليم الجيد ولا التدريب الجيد لانه من عنصر منحط، ورغم أن دستور الولايات المتحدة كفل كامل حقوق المواطنة للزواج فإنه لم يبدل جهود جادة لمنحهم حق التصويت وخاصة فى الجنوب، وكان هذا من عوامل التفرقة بينهم وبين البيض. وأمام هذا الوضع الجائر لجأ الزواج إلى الكنيسة حيث وجدوا الحلول للكثير من مشكلاتهم ووجدوا الترابط والقوة حيث كانت تعقد لهم لقاءات دينية بين الحين والآخر لمناقشة مشكلاتهم ، ولذلك يمكن القول بأن الكنيسة لعبت دوراً هاماً فى ابراز المجتمع الزنجى.

أما من الناحية الثقافية فقد ظهرت التفرقة واضحة بين الزواج والبيض فى الجنوب أكثر من الشمال واقتصرت التعليم فى المدارس المخصصة للزواج على المعلمين السود، وأمام هذا الوضع اصبح الطريق شاقاً أمام اندماج الزواج فى المجتمع الأمريكى وعاشوا فى بيئة مستقلة، على أن هذا الوضع لم يستمر طويلا

فقد ظهرت فئات من الزواج تتادى بضرورة الاندماج فى المجتمع الأمريكى الديمقراطى وطالبت بالمساواة فى التعليم والوظائف والسكن والحماية القانونية، ودخلت هذه الفئات فى علاقات صداقة وطيدة مع بعض العناصر البيضاء وشارك بعضهم فى المشروعات العامة ووصل بعض الزواج إلى مرحلة متقدمة فى التعامل مع المجتمع الأبيض، وقد استطاعت هذه الفئات تكوين جمعيات لتحسين أوضاعهم مثل «الجمعية الأهلية للارتقاء بالزواج The National Association for The advancement of colored people» التى تأسست فى عام ١٩٠٩م. وقد قامت هذه الجمعية بدور فعال فى محاربة التفرقة العنصرية وخاضت معارك كثيرة فى مجال المطالبة بتطبيق القانون بدلا من العقاب بدون محاكمة، وفى مجال ضريبة الرؤوس والتعليم. وتأسست جمعيات أخرى فى نفس الفترة ظهر نشاطها فى مجال انشاء دور حضانة لاطفال الزواج وأندية وبرامج للتدريب وبرامج للعناية الصحية والخدمات الوظيفية والترفيهية ومحاولة القضاء على الانحراف.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الجمعيات تأسست بمعاونة البيض وتعاونت معها بعض الصحف التى كانت تؤيد المطالبة بانصاف الزواج. وقد اطلق على جماعات البيض المؤيدين للزواج «أحرار البيض» منذ عام ١٩١٩، وهؤلاء كونوا اتحاداً للتعاون مع الزواج بهدف القضاء على التفرقة العنصرية وكانت النتيجة تزايد فرص توظيف الزواج وقبولهم فى مدارس البيض واندماجهم فى الحياة العامة ولكن ببطء. وكان القرار الحاسم فى العلاقات بين الزواج والبيض فى ١٧ مايو ١٩٥٤م، وهو قرار المجلس الأعلى للولايات المتحدة الذى أعلن أن التفرقة العنصرية فى المدارس العامة تعد خرقاً للدستور وبذلك تدعم الاتجاه الذى طالب بادماج الزواج فى المجتمع الأمريكى.

الفصل الثانى

حرب الاستقلال الامريكية (١٧٧٥ - ١٧٨٣)

أثر حرب الاستقلال فى منطقة حوض البحر الابيض المتوسط

حرب الاستقلال الامريكية

(١٧٧٥ - ١٧٨٣)

اصباب الحرب :

ذكر المؤرخون عدة اسباب لتزوع المستعمرات الامريكية للاستقلال عن إنجلترا الدولة الأم وإن كان الكثيرون يتجهون إلى القول بأن العامل الاساسى للمطالبة بالانفصال يرجع إلى النضوج السياسى والدينى والاجتماعى والثقافى الذى تحقق فى المستعمرات والذى أصبح بمرور الوقت يتعارض كلية مع الانظمة السياسية والاقتصادية القائمة فى إنجلترا، فقد وصلت للمستعمرات إلى مرحلة من الديمقراطية فى غياب الرقابة الانجليزية جعلتها مؤهلة للاعتماد على الذات ولوضع نظام دستورى خاص بها، وبينما كان نظام الحكم الانجليزى يعتمد على الملكية المتوازنة وتتواجد به هيئة تشريعية لها شعبيتها ممثلة فى مجلس العموم The House of Commons فإن الثروة والنفوذ الشخصى كان لهما الدور البارز فى نظام التمثيل فى هذا المجلس وهذا الأمر لم يكن قائما فى المستعمرات . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان هناك اقتناع بريطانى تام بأن هذه المستعمرات ينبغى أن تظل تابعة للتاج وتكرس مواردها لخدمة جميع فئات الشعب الانجليزى، وكان هذا من الأمور المرفوضة بالنسبة للامريكيين وشعروا بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية وأن الانجليزى الموجود فى بريطانيا افضل منهم. لقد كانت هذه المستعمرات مصدر الثراء الفاحش لكثير من الرأسماليين الانجليز وذلك من خلال مساحات الأراضى الشاسعة التى امتلكوها بأوامر ملكية، ومن خلال النشاط التجارى الواسع القائم على استغلال المواد الخام التى كانت تنعم بها هذه المستعمرات ومن خلال الاسواق الامريكية التى كانت حكرًا عليهم. وعلى ذلك يمكن القول بأن فرص

الاستثمار الضخمة التى توفرت فى هذه المستعمرات أمام اللوردات الانجليز والتجار واصحاب المصانع والبنوك أدت إلى خلق تحالف بين المصالح الاقتصادية القوية والطبقة الحاكمة وآمن الطرفان بضرورة تشديد القبضة على هذه المستعمرات وعدم التفريط فيها.

ويرى بعض المؤرخين أن هذه النظرة المادية إلى المستعمرات كانت تتمشى مع طبيعة العصر الذى كان يعد العصر الذهبى للإمبراطوريات الاستعمارية والذى حتم على الدول الاستعمارية ضمان الحصول على المواد الخام من مستعمراتها لتشغيل المصانع والحصول على الذهب والفضة وضمان ارباح منتظمة متدفقة إلى الدولة الأم وتحقيق الرفاهية لشعبها. ومن أجل تحقيق هذه النظرة المادية قررت الحكومة الانجليزية اصدار عدة قوانين تؤكد بها على زيادة ارتباط هذه المستعمرات بالدولة الأم مع حرمان هذه المستعمرات من سلطة من القوانين حتى لا تشكل جهة معارضة ضدها لأن هذه القوانين كانت تصدر أولاً وأخيراً لصالح أصحاب رؤوس الاموال الانجليز المتمتعين بحماية التاج.

وقد صاحب هذا الاتجاه سياسة أخرى تقضى بضرورة زيادة اعداد الوكلاء الانجليز فى المستعمرات واذا لزم الأمر ايجاد جيش انجليزى قادر على مساندة هؤلاء الوكلاء فى أداء واجباتهم ، وقد كشفت انجلترا بهذه الاجراءات عن الوجه الاستعمارى البغيض وبدأ سكان المستعمرات يشعرون بوطأة الحكم الانجليزى وبالقيود المفروضة عليهم، ومن ثم بدأت بعض الأصوات الامريكىة المعارضة ترتفع وخاصة من جانب بعض الفئات المتضررة مثل التجار الذين طالبوا بتخفيف القيود فى مجال التصدير ومنحهم فرصة التعامل مع الأسواق الأوروبية الأخرى مثل الأسواق الفرنسية والالمانية أى طالبوا بحرية التجارة. وارتفعت أصوات أخرى معارضة من جانب الصناع واصحاب الحرف والمزارعين الامريكيين الذين طالبوا

بتدعيم التعامل مع أسواق جديدة لأدخال التحسينات على صناعاتهم وللممارسة المنافسة الحرة، أما أصحاب رؤوس الأموال الأمريكية فقد طالبوا بتوسيع فرص الاستثمار داخل بلادهم وحرية التصرف في المناجم والغابات والأرض القضاء التي كانت حكرًا على التاج البريطاني؛ ومجمل القول أن المصالح البريطانية كانت تسير في طريق مضادة لمصالح سكان للمستعمرات وهذا أدى إلى عدم التقاء الطرفين.

ويضاف إلى ذلك الضرائب الباهظة التي فرضتها إنجلترا على سكان المستعمرات للمساهمة في نفقات الملك وإتياعه دون أي تمثيل للأمريكيين في البرلمان الإنجليزي ومن هنا كانت مطالبة السكان بحق التمثيل الذي كفله الدستور الإنجليزي لجميع الإنجليز على قدم المساواة والمطالبة باتخاذ إجراءات مضادة للقوانين الإنجليزية المقيدة للحريات في المستعمرات.

لقد أصدر البرلمان الإنجليزي عدة قوانين منذ النصف الثاني للقرن السابع عشر كبلت فئات عديدة في المجتمع الأمريكي وأدت إلى زيادة كراهية سكان المستعمرات لإنجلترا ثم التصميم على الانفصال عنها، وكانت هذه القوانين على النحو التالي:

- قوانين الملاحة Navigation Acts وصدرت في عام ١٦٥١ وقضت بنقل البضائع من المستعمرات إلى إنجلترا على متن سفن إنجليزية الصنع، وقد أثار هذا القانون فة أصحاب السفن من الأمريكيين.

- قوانين التجارة Trade Acts وصدرت في عام ١٦٩٦ وقضت باحتكار السوق الإنجليزية للصناعات الأمريكية ووضعت قوانين بهذه السلع وشملت التبغ والحديد والفراء والأخشاب والجلود والمصنوعات القطنية وغيرها. وقد أثار هذا

القانون طبقة الفلاحين والمزارعين الأمريكيين الذين وجدوا انفسهم مجبرين على التعامل مع جهة واحدة فقط .

- قانون المولاس Molasses Act وصلر فى عام ١٧٣٣ والذي حرم استيراد السكر المخزوع فى مزارع فرنسية ومنع استيراد الصل الأسود لخدمة اصحاب المزارع الكبيرة من البريطانيين حيث كان التجار الامريكيون يشترون السكر من الهند الغربية الفرنسية وأهملوا الهند الانجليزية.

- صدر قانون آخر فى نفس العام حرم على سكان المستعمرات تصدير القبعات للخارج.

- وافق البرلمان الانجليزى على قانون آخر فى ١٧٥٠ م قضى بمنع سكان المستعمرات من صناعة المعادن والآلات الحديدية لان تجار الحديد الانجليز شعروا بمنافسة حادة من جانب الامريكيين.

ومن الملاحظ أن الضغوط الانجليزية على المستعمرات زادت بعد انتهاء حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣) وبعد أن خرجت انجلترا مثقلة بالديون وتطلعت الى مستعمراتها للوفاء بها، وقد أسفرت هذه الحرب أيضا عن امتداد السيطرة الانجليزية الى المستعمرات الفرنسية فى كندا وفى المنطقة الغربية التى كان يسكنها الهنود واستأثر الرأسماليون الانجليز باراضى هذه المنطقة وتجارة الفراء بها وحرم الامريكيون من الاستثمار فيها، وبذلك شهد هذا الجزء أو ضاعاً غير عادله بعد الحرب جعلت الامريكيين يتساءلون أين جزاء تضحياتهم بالانفس والاحوال إلى جانب انجلترا خلال الحرب ؟

وبعد الملك جورج الثالث الذى اعتلى العرش فى ١٧٦٠ مسئولاً الى حد كبير عن ثورة الاستقلال الامريكية حيث وضع سياسة معينة تجاه المستعمرات

قامت على ثلاثة أمور وهى:

- ١- ضرورة تحميل المستعمرات نفقات الدفاع البريطانية والحماية والإدارة.
- ٢- ضرورة جعل قوانين الملاحة والتجارة أكثر فاعلية.
- ٣- ضرورة سن قوانين جديدة لتنظيم التجارة الإنجليزية مع المستعمرات بشكل أكثر دقة.

وقد اتخذت الحكومة الإنجليزية الاجراءات التنفيذية لهذه السياسة خلال السنوات الخمس التى تلت انتهاء حرب السنوات السبع ، فكان قانون السكر Sugar Act فى ١٧٦٤ الذى فرض ضرائب على واردات السكر الى المستعمرات بهدف توفير الموال اللازمة للإدارة، ثم قانون العملة Currency Act فى نفس العام والذى قضى بحظر اصدار عملات ورقية خاصة بالمستعمرات. ثم صدر قانون آخر فى عام ١٧٦٥ وهو قانون الترخف Stamp Act والذى فرض ضرائب على الكتب والكرائس وجميع الاوراق الرسمية، وقد آثار هذا القانون جميع فئات الشعب الأمريكى ثم لحقه قانون آزاد زاد الطين بله وهو قانون الأيواء quarte ring Act الذى فرض على سكان المستعمرات ايواء واطعام القوات العسكرية الإنجليزية التى اوجبتها إنجلترا فى المستعمرات.

بدأت مظاهر المقاومة لهذين القانونين فى فرجينيا وماساتشوستس بصفة خاصة وترغم المعارضة أحد المحامين فى بوسطن ويدهى جيمس اوتيس James Otis وقد لعب دورا واضحا فى التشجيع على الثورة على إنجلترا. وقد انتشرت بين سكان المستعمرات عبارة (Taxation Without Representation is Tyranny) وكانت تعنى أن سكان المستعمرات هم وحدهم أصحاب الحق الشرعى فى فرض الضرائب عن طريق مجالهم التشريعية: ثم تشكلت جماعة أخرى مناهضة لهذه القوانين

عرفت بهجماعة ابناء الحرية (Sonsof Liberty) ونادت باستخدام العنف ضد موظفى الحاج البريطانى. وقد كان لهذه المعارضة نتائجها المباشرة حيث ترك موزعو طوابع البريد من الانجليز اعمالهم فى اماكن عديدة وعقد مؤتمر بهذا الخصوص عرف «بمؤتمر التمغه» فى ١٧٦٥ فى ولاية ماساتشوسس وتم التصديق على التماس رفع الى البرلمان الانجليزى لإلغاء قانون التمغه.

وأمام هذه الضغوط اضطرت الحكومة الانجليزية إلى الغاء هذا القانون ولكنها سرعان ما أصدرت عدة قوانين أخرى مساهمت فى زيادة السخط العام مثل قانون الرسوم الجمركية Customs Collection Act الذى تقرر بموجبه ارسال موظفين إلى المستعمرات لجباية الرسوم الجمركية فى عام ١٧٦٧، ثم صدر قانون آخر فى نفس العام فرض ضرائب على الرصاص والدھانات والزجاج وغيرها من المواد التى ترد إلى المستعمرات. وكانت الطامة الكبرى بصدر قانون الشاى Tea Act فى نفس العام والذى نظم تجارة الشاى وجعلها قاصرة على شركة الهند الشرقية الانجليزية مع فرض ضريبة على الشاى. ولم تكتف الحكومة الانجليزية بهذه القوانين بل اتخذت اجراءات حازمة لمنع التهريب من المستعمرات والىها ولتضع التسايع بالقوانين الانجليزية، وأصدرت اوامرها الى موظفيها مندوبها فى المستعمرات باليقظة وتنفيذ الاوامر بكل دقة وحزم وبخاصة فى مجال جمع الضرائب، وفرضت كذلك ضرورة تسجيل اسماء اصحاب السفن فى سجلات خاصة وأخذت عليهم تعهدات باطاعة الاوامر وتنفيذ القوانين وإلا تعرضوا لعقوبات رادعة، وفى نفس الوقت قامت السفن الانجليزية بحراسة سواحل الاطلنطى ومارست سلطة التفتيش على السفن التى كان اصحابها موضع شك، وبذلك زادت حدة القيود الانجليزية فى مجال التجارة الامريكية واضافت عوامل جديدة للثورة.

بدأ سكان المستعمرات في اتخاذ إجراءات جماعية لمواجهة هذه الاستفزازات الإنجليزية فقرر في ١٧٦٨ عقد اجتماع عام في ماساتشوسيتس بزعامة صامويل آدمز Samuel Adams لتوحيد العمل بين المستعمرات ولكن الحاكم العام أمر بفض هذا الاجتماع وبذلك اجهضت أولى محاولات الاتحاد: لم يقف السكان مكتوفى الأيدى بل تجددت المعارضة واتخذت هذه المرة شكل العنف حين قام سكان بوسطن بإلقاء الحجارة على الجنود الإنجليز وأشعلوا النيران في مساكنهم وقتلوا خمسة منهم وجرحوا الكثير وعرف هذا الحادث بمذبحة بوسطن Boston Massacre. وحدث احتكاك آخر تمثل في احزام النيران في سفينة إنجليزية في خليج نارا جنس Narragansett Bay حينما حاولت تعقب بعض المهربين من سكان المستعمرات، وكانت نتيجة هذه الحادثة قيام السلطات البريطانية بسحب الفرق العسكرية من بوسطن والتراجع بعض الشيء عن إجراءات تفتيش السفن مما يوضح عدم ثباتها على سياسة واحدة وتردها تجاه مستعمراتها.

على أن اصرار الحكومة البريطانية على الإبقاء على ضريبة الشاي كان من العوامل التي أدت الى زيادة تروابط المستعمرات ووضع خطة للعمل المشترك وذلك من خلال الاجتماع الذى عقد فى فرجينيا فى عام ١٧٧٣ برغم معارضة الحاكم العام. وقد وضعت هذه الخطة موضع التنفيذ حينما تسلى عدد من رجال المستعمرات المتخفين فى زى الهنود بعض السفن الإنجليزية المحملة بالشاي فى ميناء بوسطن وألقوا بحمولاتها فى المياه، وقد قدرت هذه المحولات بـ ٣٤٢ صندوق وبلغت قيمتها ٩٠,٠٠٠ دولار، وقد تم هذا العمل رغم قيام الحكومة البريطانية بتخفيض اسعار الشاي والضريبة المفروضة عليه، وقد عرف هذا الحادث بحفل الشاي Boston Party، ويعد من أجيح أعمال المقاومة الأمريكية.

وفى ١٧٧٤ قام الأمريكيون فى انابوليس Annapolis بتدمير سفينة إنجليزية

مسلمة تحمل اسم Peggy Stewart وبذلك توالى مسلسل استخدام وسائل العنف ضد الانجليز.

وإذا كان أعضاء حفل الشاي في بوسطن قد اعتقدوا أن الحكومة الانجليزية ستقدم التنازلات وترضخ لمطالبهم فقد اخطأوا؛ فقد أصدر البرلمان الانجليزي قوانين جديدة لقمع التمرد في المستعمرات وكان أهمها قانون الاحتجاج في ١٧٧٤ "Intolerable Act" والذي تقرر بموجبه اغلاق ميناء بوسطن امام التجارة العالمية لحين الوفاء بقيمة الشاي الذي اُتلف، وإتبع الملك جورج ذلك بقانون اخر يحول لوظفى التاج لقاء القبض على قتله الجنود البريطانيين وارسالهم لانجلترا للمحاكمة، أما القانون الثالث فقد وضع مساحات شاسعة من أراضي المنطقة الغربية تحت السيطرة المباشرة لنائب الملك مع تدعيم الوجود البريطانى العسكرى في المستعمرات بارسال قوات انجليزية اضافية اليها وتحذير السكان من القيام بأى محاولة من شأنها انكار الوجود البريطانى أو تحدى السيادة البريطانية وتوعد من يقوم بهذه المحاولة باقسى العقوبة. وأمام هذه الاجراءات لم يعد أمام الأمريكين إلا التكاثف والمواجهة وأصبح هذا هو شغلهم الشاغل فى المرحلة التالية.

سير المعارك وتحقيق الاستقلال :

كان لانتهاء العام فى ١٧٧٤م هو تعاطف جميع المستعمرات مع ماساشوستس وضرورة الوقوف إلى جانبها ولذلك طلب صامويل أدامز ارسال مندوبين من كافة الولايات الى فيلادلفيا فى أول سبتمبر من نفس العام للنظر فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على حقوق الأمريكين. وكان أول اجتماع قارى The first Continental Congress فى ٥ سبتمبر ١٧٧٤ فى فيلادلفيا وكان من بين اعضائه جورج واشنطن وبارثك هنرى من فرجينيا وصامويل أدامز

وجون ادامز من ماساتوستسى وبعد عدة جلسات ظهر فريقان لكل منهما اسلوبه؛ نادى الفريق الأول باتخاذ الخطوات العملية السريعة للسير فى طريق الاستقلال ووصف هذا الفريق بالتطرف، أما الفريق الثانى فقد تميز بالحذر والحيلة ووصف بالاعتدال وكان يرى الحصول على حقوق السكان وإرجاء الانفصال، وبعد مناقشات مطولة وافق الاعضاء على ثلاثة مسائل وهى:

١ - تحديد الاجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية والتى مثلت اعتداء على حقوق السكان وحررياتهم.

٢- توجيه خطاب الى الملك جورج الثالث وخطاب إلى الشعب الانجليزى وخطاب إلى الانجليز المقيمين فى امريكا بضرورة الحفاظ على الحقوق الامريكية، وقد تميزت لهجة هذه الخطابات بالاعتدال والابجائية.

٣- تقرر مقاطعة البضائع الانجليزية ومنع دخولها إلى المستعمرات وتشكلت لجان للمقاطعة فى كل ولاية حتى يتم اكتشاف المخلص للتاج البريطانى من المخلص للقضية الامريكية.

وقد رفع المجتمعون وثيقة بهذا المعنى إلى التاج البريطانى: ولاشك أن قرار مقاطعة البضائع الانجليزية كان يمثل تحديا صارخا لامتجرتا وبعد خطوة عدائية فى المقام الأول. وكان رد فعل الملك هو عدم الاستجابة واحكام القبضة على المستعمرات واظهر جيش الملك الطاعة العمياء له وقد وقعت عدة مصادمات بين الاهالى والجنود البريطانيين حينما حاول الاخيريون الاستيلاء على مخازن الذخيرة السرية التى اقامها الاهالى فى كونكورد، واطلق البريطانيون الرصاص على الامريكيين وكانت هذه اول طلقة فى الثورة الامريكية ، واطلق على هذا اليوم (١٩ ابريل ١٧٧٥) The Day of Concord ، ويعتبره المؤرخون البداية الحقيقية

لحرب الاستقلال.

ووسط هذا الجو المشحون عقد المؤتمر القارى الثانى غى فيلادلفيا وكانت الروح العامة السائدة هى العداء ضد الانجليز واعتباره انجلترا مسؤولة عن تطور الاحداث بهذا الشكل الدموى، وتقرر تعيين جورج واشنطن قائداً عاماً للقوات الامريكية التى تكونت بعد اعلان الحرب على انجلترا، وتقرر ايضا تدبير الاعتمادات المالية اللازمة للاستعداد العسكرى، والنظر فى أمر اقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الاوربية، وتقرر ايضا الاستمرار فى القتال حتى تتحقق المطالب الامريكية أو يتحقق الاستقلال الامريكى. قابل الملك جورج هذه القرارات بالاستنكار واعتبر القادة العسكريين الامريكين متمردين وخونة وطلب من نوابه فى المستعمرات استخدام العنف فى اخماد الثورة. وفى شهر يونيه ١٧٧٥ اشتد القتال بين جيش الملك والجنود الامريكيين بالقرب من بوسطن فى تل بانكر Bunker Hill، وصمم الامريكيون على القتال حتى آخر طلقة فى بنادقهم برغم ما صادفهم من أهوال وشدائد، وفى النهاية تم لهم الاستيلاء على التل بعد أن فقدوا ما يزيد على ١٠٠٠ مقاتل بين قتيل وجريح. وبرغم ما قيل عن تردد الامريكين حتى هذه اللحظات ورغم ما ذكر من أن جورج واشنطن كان لا يفكر جدليا فى الاستقلال عن انجلترا إلا أن معركة تل بانكر اثبتت مدى تصميم الامريكين على تحقيق الاستقلال، وقد تلقت القضية الامريكية دفعة قوية بعد صدور كتاب «الادراك Common Sense» لتوماس بين Tomas Paine فى خلال عام ١٧٧٦ والذي رفع شعار «انجلترا لاوروبا وأمريكا لنفسها» وتحدث بلهجة مهينة للدمتور الانجليزى وطلب باستقلال سريع غير مشروط لأمريكا. لقد نفذت الطبعات العديدة لهذا الكتاب والتى بلغت أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة وحملت معها صرخة الثورة فى كل مكان واصبحت كلمة الاستقلال تتردد على لسان الجميع

من نيويورك إلى هاملتون حتى جورجيا وأعلن بن أن المصالحة مع إنجلترا أصبحت نوعاً من الوهم الزائف.

على أية حال استمر القتال بين الطرفين واستعد واشنطن لمحصرة بوسطن ولطرد الإنجليز الذين كانوا تحت قيادة جورج هاو Howe، وبالفعل تسلم المدينة في مارس ١٧٧٦ ورحل هاو إلى هاليفاكس ومعه المئات من لجنود والمقيمين الإنجليز في بوسطن من الذين ظلوا على ولائهم للتاج. وتبع ذلك انتصارات أمريكية في عدة مواقع وكلما تم الاستيلاء على موقع رحل عنه الإنجليز ومعهم بعض الخونة من الأمريكيين الذين كانوا يعارضون الثورة، وفي مايو من نفس العام طلب الكونجرس القاري من كل ولاية تشكيل حكومة خاصة بها لأن الحكم الإنجليزي على وشك الزوال، ثم طالبت الولايات بإعداد صيغة لوثيقة الاستقلال وتشكلت لجنة لهذا الغرض ضمت توماس جيفرسون وجون ادامز وبجيامين فرانكلين، ووافق الكونجرس على الوثيقة النهائية بعد تعديلها أكثر من مرة في ٤ يولية ١٧٧٦ م.

تضمنت وثيقة الاستقلال الأسباب التي دفعت الأمريكيين إلى المطالبة به وقامت على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- ١- أن جميع الناس متساوون ولهم حق التمتع بالحياة والحرية والسعادة.
 - ٢- أن الحكومات تقوم من أجل تحقيق هذه الغايات وإذا لم يحقق الحاكم العدالة ينبغي تنحيته.
 - ٣- أن من حق الشعب إقامة حكومة جديدة تكفل له الأمن والعدل والرفاهية.
- وبعد أن تأسست الولايات المتحدة الأمريكية واستقلت عن إنجلترا كان لابد من اكتمال المسيرة وتحقيق النصر النهائي على القوات الإنجليزية ولم يكن هذا

الأمر يسيراً فقد ظهرت الفوارق فى الكفاءة القتالية بين الطرفين أثناء المعارك التى اعقبت إعلان الاستقلال ولقيت القوات الأمريكية هزيمة فى اغسطس ١٧٧٦ بقيادة جورج واشنطن بالقرب من نيوبوريك وتراجعت وعبرت نهر هدسن واتجهت جنوباً ناحية نيوجرسي. وعندما شارف عام ١٧٧٦ على الانتهاء لم تلوح فى الأفق بادرة نجاح إلى أن كان يوم عيد الميلاد وكانت القوات الإنجليزية تحتفل به فى ترنتون Trenton فشن واشنطن هجوماً خاطفياً عليها وأسر منها ما يقرب من مائة جندي، ثم الحقه واشنطن بهجوم آخر ناجح فى برنستون Princeton على بعد عدة أميال من ترنتون.

وبرغم هذا النجاح فإن الطريق إلى النصر النهائي كان لا يزال طويلاً إذ لقي واشنطن هزيمة أخرى على أيدي الإنجليز فى براندى واين Brandywine فى أوائل عام ١٧٧٧ وكان أهم نتائجها استيلاء الإنجليز على فيلادلفيا وتشتيت قوات واشنطن فى منطقة Valley Forge، ثم لاح فجر جديد حينما وصلت اخبار انتصار امريكى فى الشمال واستسلام الجنرال هاو فى ساراتوجا Saratoga فى اكتوبر ١٧٧٧، وتعد هذه المعركة نقطة حاسمة فى حرب الاستقلال الأمريكية ولقد مؤشراً على عزيمة الأمريكيين واصرارهم على الاستقلال برغم افتقار قواتهم للتدريب الجيد والمخاضة من نقص الامدادات.

ترتب على انتصار ساراتوجا نتيجة على جانب كبير من الأهمية وهى اقتناع الوزارة الفرنسية بجدية الحرب الأمريكية ومن ثم اشارت على الملك لويس السادس عشر (١٧٧٤-١٧٩١) بضرورة دخول فرنسا الحرب إلى جانب الثوار ضد بريطانيا. وبالفعل تم عقد تحالف فرنسى- امريكى ضد إنجلترا فى فبراير ١٧٧٨ ونص على الاعتراف بالاستقلال الأمريكى وعلى إعلان الحرب على إنجلترا وتقديم المساعدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية حتى يتحقق النصر النهائي.

وعلى الفور بدأت العمليات البحرية الفرنسية ضد السفن الانجليزية، وفي العام التالي لحقت اسبانيا بفرنسا ودخلت الحرب إلى جانب الثوار على أمل استعادة فلوريدا التي انتزعتها منها إنجلترا في ١٧٦٣. ثم لحقت بهما هولندا ودخلت الحرب إلى جانب الأمريكيين.

لقد كان التحالف الفرنسي مع الثوار من العوامل المؤثرة في تحقيق النصر الأمريكي النهائي، فقد تلقت المساعدات البحرية والقروض والذخيرة الحربية والمواد الغذائية والمساعدة الفنية في شكل فرق من الضباط والجنود الفرنسيين الاكفاء وعلى رأسهم لافاييت Lafayette الذي يعد من أبرز القادة الفرنسيين على مستوى الأوروبي.

واصلت القوات الأمريكية عملياتها العسكرية بهذا الدعم الهائل ضد القوات الانجليزية بزعامة القائد كورنواليس Cornwallis من عام ١٧٧٨ إلى عام ١٧٨١، وقد حقق هذا القائد بعض الانتصارات على الثوار وانتزاع منهم شارلستون وتقديم إلى فرجينيا إلا أنه واجه نقصاً خطيراً في الامدادات عند هذه النقطة وبدأت انتصاراته تتحول إلى هزائم بعد أن فقد الكثير من رجاله وتراجع إلى ساحل يورك تاون وانتظر وصول الامدادات الانجليزية عن طريق البحر، واجتمعت قوات واشنطن مع حلفائه الفرنسيين وحاصروا يورك تاون وقام الاسطول الفرنسي بمنع الانجليز من الفرار بطريق البحر وكانت هذه معركة الثورة الأخيرة حيث اضرت النيران حول القوات الانجليزية برأ وبحراً ولم تجد مفرأ من الاستسلام في ١٩ أكتوبر ١٧٨١ واعلان عجزها عن الاستمرار في الحرب.

وبرغم اعلان الحكومة الانجليزية عن استعدادها لاجراء مفاوضات الصلح مع الأمريكيين فان فرنسا واسبانيا ظلتا تقفان الانجليز برا وبحراً حتى عام ١٧٨٢ في

محاولة فاشلة للاستيلاء على جبل طارق .

وفى ٣ سبتمبر ١٧٨٣ تم توقيع معاهدة السلام بين إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية فى باريس وصدق عليها الكونجرس فى يناير ١٧٨٤ وتضمنت اعتراف الملك جورج الثالث بالاستقلال الأمريكى وتعيين حدود الدولة الجديدة من المحيط الاطلسى إل , نهر المسيسيبى ومن البحيرات العظمى إلى فلوريدا، وتقرر أيضا السماح بحرية الملاحة للامريكيين فى المسيسيبى ومنحهم حقوق الصيد فى سواحل كندا، وتمت الموافقة أيضا على أن يقوم الكونجرس بتكليف لجان خاصة باعادة المستلكات التى صودرت من الرعايا الانجليز الذين ساندوا المجتئرا أثناء الحرب.

ما بعد الاستقلال :

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية استقراراً فى الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد تحقيق الاستقلال وفتحت الأبواب لأسواق جديدة لتصدير الأنتاج وزاد الطلب على الأراضي للإستثمار وزادت مساحات الاراضي المزروعة قطعنا فى فرجينيا وكارولينا وجورجيا وزاد الاستثمار أيضا فى مجال الصناعة وحدثت طفرة فى الحياة الاقتصادية بعد أن ظهرت اختراعات جديدة فى عدة مجالات وطبقت من الناحية العملية مثل تحسين أوضاع الملاحة فى نهر ديلاور بعد استخدام القوارب التجارية التى اخترعها جون فيتش John Fitch فى عام ١٧٨٧ ، وتحسنت اوضاع مصانع الغزل والنسيج بعد أن شغل صامويل سلاتر Samuel Slater فى عام ١٧٩١ معبعا للغزل وبعد أن اخترع ويتني Whitney آلة حلج القطن فى عام ١٧٩٣ وحدث تحسن أيضا فى الصناعات الحديدية بعد اختراع آلة سبك الحديد الزهر فى عام ١٧٩٧ وحدث تطور أيضا فى صناعة الآلات البخارية ذات الضغط العالى

والتي كانت أكثر كفاءة من آلة جيمس وات البخارية وذلك في عام ١٨٠٢. وقد تم ربط نيويورك بالبحيرات العظمى عن طريق شق قناة إيري Erie Canal في عام ١٨٢٥ مما أدى إلى سهولة الاتصال بين أجزاء البلاد كذلك ساعدت رحلات القطارات البخارية التي تم تسييرها في عام ١٨٣١ على زيادة الترابط بين ولايات الاتحاد. أما في مجال الزراعة فقد تم اختراع آلات الحصاد الأوتوماتيكية في عام ١٨٣٣ مما أحدث طفرة في الإنتاج الزراعي. وفي مجال الاتصالات تم مد خطوط التلغراف لأول مرة بين واشنطن وبلتيمور في عام ١٨٤٤ وتم مد آلاف الأميال من الخطوط الحديدية بين مختلف الولايات، وفي مجال الطباعة استخدمت آلات طباعة حديثة منذ ١٨٤٩ في مطابع فيلادلفيا وقد تمكنت من طباعة ٨ آلاف نسخة في الساعة. كان تطبيق هذه الاختراعات الصغير منها والكبير في الفترة ما بين عامي ١٧٩٠، ١٨٥٠ نقلة حضارية كبيرة في المجتمع الأمريكي أدت إلى انقراض الوسائل التقليدية التي ظلت تستعمل لمئات السنين في مجالات الصناعة والنقل ووسائل الاتصالات والزراعة وحلت مصادر الطاقة الجديدة محل مصادر الطاقة القديمة المثلثة في قوة الرياح والحيوان وكان من مظاهر هذه النقلة الحضارية تدفق الانتاج في مختلف الميادين بكميات هائلة لأول مرة تعرف الولايات المتحدة فائض الانتاج. ففي مجال الصناعات القطنية لم يكن بالولايات المتحدة في عام ١٨٠٧ سوى خمسة عشر مصنعا للغزل وكانت تعمل على ٨ آلاف مغزل فقط ولكن بعد اربعة أعوام وصل عدد مصانع الغزل إلى ٨٧ مصنعا تعمل على ٨٠ ألف مغزل وكانت نتيجة هذه الثورة الصناعية أن عرف المجتمع الأمريكي الاكتفاء الذاتي في جميع السلع التي كان يتم استيرادها من الخارج مثل الصناعات القطنية والجلدية والصوفية وصناعات الآلات البخارية والصناعات الورقية والسكر والمشروبات الروحية والصناعات الخشبية والصابون والشمع.

نتج عن هذه الثورة الصناعية ارتفاع معدل استخدام الابدنى العاملة فى المصانع إلى حد كبير وصل إلى $\frac{1}{4}$ السكان أى حوالى ١,٣٨٥,٠٠٠ شخص وإذا أضفنا اليهم الموظفين والتجار واصحاب المصانع وكبار الرأسماليين لبلغ العدد الاجمالى حوالى ثلث السكان. كان من نتائج الثورة الصناعية ايضا امتداد شبكة الخطوط الحديدية لتشمل غالبية الولايات الأمريكية وساهم ذلك فى سهولة حركة نقل البضائع والمسافرين بدلا من الاعتماد كلية على الملاحة النهرية كما كان الحال من قبل، واصبح الاتصال بمدن الجنوب امرا ميسورا وبمرور الوقت تناقص مدة السفر بين المدن المختلفة من عدة اسابيع إلى أيام معدودة وتبع ذلك تناقص تكاليف شحن البضائع بين المدن.

وكان من نتائج هذه الثورة ايضا نمو سكان المدن القديمة وظهور مدن جديدة وخاصة فى المناطق الغربية، ففى عام ١٧٩٠ لم تكن هناك سوى خمس مدن كبيرة هى بوسطن ونيويورك وفيلادلفيا وليمبور وشارلستون وكان مجموع سكانها حوالى ١٣٥٠٠٠ نسمة فقط، ولكن بعد حوالى ثلاثين عاما تزايد عدد سكان هذه المدن بشكل واضح فنيويورك مثلا وصل عدد سكانها فى عام ١٨٦٠ إلى مليون نسمة وفى نفس السنة اصبح هناك احدى عشر مدينة جديدة بلغ عدد سكان كل منها مالا يقل عن ٢٠,٠٠٠ نسمة وتزايدت اعداد سكان المناطق الغربية ايضا ووصلت إلى ١٥٠,٠٠٠ نسمة.

كذلك كان من نتائج الثورة الصناعية تزايد الهجرة من الريف الأمريكى إلى المدن للعمل فى المصانع وشهدت بعض المناطق هجرة واضحة مثل نيو انجلاند حيث تدفق عليها الآلاف من المهاجرين من المناطق المجاورة للعمل فى مصانع الغزل، كذلك وفد المهاجرون من اوروبا باعداد كبيرة بحثا عن العمل، وتوضح الاحصاءات الخاصة بالفترة ما بين عامى ١٨٢٠، ١٨٦٠ أن حوالى خمسة

ملايين من المهاجرين دخلوا موانئ الولايات المتحدة، وكانت هذه العمالة الأجنبية تجد تشجيعا من اصحاب العمل لرخصتها وقد استقر العديد منهم في المدن الصناعية الساحلية وعملوا في مجالات الطرق ووسائل الاتصال والتجارة.

كان من نتائج هذه الثورة ايضا تكون الاتحادات التعاونية من اجل الحصول على القروض من البنوك للقيام بالمشروعات الصناعية الكبيرة وخاصة بعد عام ١٨٥٠، وارتبط بالثورة الصناعية تكون النقابات الخاصة بكل مهنة للدفاع عن مصالح اعضائها وكانت أولى النقابات في فيلادلفيا في عام ١٧٩٢ وهى نقابة عمال لاحذية ثم تبعها النقابات في بوسطن ونيويورك وبلتيمور في مختلف الحرف ثم اعتقب ذلك تكون الاتحاد العام لكل حرفه. وخلاصة القول ان المجتمع الأمريكى شهد تطوروا واضحا في جميع المجالات نتيجة للثورة الصناعية وتحول من مجتمع متأخر الى مجتمع متقدم وكان ذلك بفضل التخلص من القيود الانجليزية التى كبلته لعدة سنوات.

الدستور الأمريكى

كانت المشكلة التى واجهت الأمريكيين بعد تحقيق الاستقلال هى كيفية حكم انفسهم وكيفية الحفاظ على الوحدة التى تكونت اثناء الحرب، لقد انتهى الوجود البريطانى من جميع الولايات وكانت اجلترا وحدها هى المسؤولة عن الادارة الداخلية والعلاقات الخارجية والدفاع عن هذه الولايات، كذلك كان التاج البريطانى يتحمل مسؤولية الفصل فى قضايا الملكية والنزاع بين الافراد فى المستعمرات والآن اصبحت كل ولاية مسؤولة عن ادارة شئونها عن طريق المجلس التشريعى.

لقد مثلت الفترة التالية على انتهاء الحرب مرحلة البحث عن افضل نظام

لحكم هذه الدولة الجديدة وقد ظهرت عدة آراء فى هذا الصدد؛ فقد نادى البعض بإقامة المحكم للملكى وهؤلاء كانوا من العناصر التى عارضت قيام الثورة وتوقعت لها الفشل، ونادى آخرون بالمحكم الجمهورى وفضيق ثالث طالب بالمحكم العسكرى وكان هؤلاء من اصحاب البطولات العسكرية وضباط الجيش. وكانت الاضطرابات والفوضى من سمات هذه الفترة ايضا فقد ساد التلزم بعض الولايات مثل ماساشوسيتس بعد أن ضج الفلاحون من كثرة الديون وتزعهم أحد الجنود الذين شاركوا فى الحرب ويدعى دانييل شمز Daniel Shays وذلك فى عام ١٧٨٦ وفقد الكثيرون منهم اراضهم نتيجة العجز عن سداد هذه الديون وقد اتخذت هذه المعارضة شكل العنف وبصفة خاصة فى غرب المدينة وقد تم اخماد هذا التحدد بعد صلح داسى بين قوات شمز والحكومة، وكانت غالبية الولايات باستثناء نيويورك تعانى من الفوضى والتفكك ووصلت إلى حالة تشبه الوضع الملكى السابق، ولجأت بعض الولايات إلى اصدار عملات خاصة بها حتى يتمكن الفلاحون من الوفاء بديونهم، وكان هذا الامر محظورا فى الفترة السابقة والآن أصبحت الولايات قادرة على أن تفعل ما يحلو لها، كذلك قامت ولايات اخرى بفرض رسوم على البضائع الواردة إليها فعلى سبيل المثال فرضت نيويورك ضرائب على الفحم الوارد إليها من كونكتيكت وعلى الخضروات الواردة من نيوجرسى. وعلى ذلك يمكن القول ان الولايات الامريكية كانت تتصرف كجمهوريات مستقلة تتحكم الأغلبية فى مصيرها عن طريق المجالس التشريعية. ومن ثم بدأت الانتقادات توجه بشدة إلى نظام شروط الاتحاد Articles of Confederation الذى كان يربط بين الولايات برباط ضعيف والى الكونجرس العام، فلم تكن هناك قوة تنفيذية تضمن سيادة القوانين ولم تكن هناك سلطة قضائية تعاقب الخارجين على قوانين الاتحاد أو تفصل فى منازعاتهم. كذلك كان

الكونجرس يضم مجلسا واحدا ولكل ولاية صوت واحد مهما كان حجمها او عدد سكانها . ولم يكن له سلطة فرض الضرائب على الولايات حيث اختصت بها المجالس التشريعية لذلك لم يكن من سلطة الكونجرس تنظيم التجارة بين الولايات او وضع نظام موحد للعملة بينها ، وامام هذه الثغرات كان لابد من ادخال بعض التغييرات على نظام الحكم فى الدولة وكانت الرغبة متحد والجميع فى ضرورة الحفاظ على الاتحاد من الاخطا، الخارجية مثل مسائل الدول الأوروبية او تجدد الهجوم من جانب انجلترا او عودة الحكم للملكى اوقيام حكم ديكتاتورى فكان الحل الامثل هو تقوية نظام التمثيل بشكل يؤدى الى تقوية الاتحاد.

لقد كان كان جورج واشنطن هو الشخصية الرائدة فى هذه الفترة وكان يمتلك قوة التأثير والاتقاع على الشعب الامريكى وقد بذل الكثير من الجهود من اجل انقاذ الثورة ولذلك طالب بحكومة قوية قادرة على تنظيم شؤون الدولة الجديدة ، كذلك طالب الكسنترهاملتون وهو من الذين شاركوا فى الثورة بكونجرس جديد يقوم على نظام دستورى قوى .

وقد عقدت خلال هذه الفترة عدة اجتماعات لمناقشة هذا الأمر مثل اجماع فرجينيا فى عام ١٧٨٦ والذي ناقش مسألتى الضرائب والتجارة، ثم الاجتماع العام فى فيلادلفيا الذى عقد فى ٢٥ مايو سنة ١٧٨٧ للنظر فى تغيير شروط الاتحاد وقد حضر هذا الاجتماع ممثلون عن جميع الولايات فيما عدا رودايلاند وكان منهم أبرز الشخصيات آنذاك وهم جورج واشنطن وبنيامين فرانكلين وألكسنتر هاملتون وجيمس ماديسون وروبرت موريس وجون ديكنسون وجيمس رلسن وروجرز شيرمان وكان هؤلاء الثمانية هم الذين ، وقعوا على وثيقة الاستقلال وقاموا بدور بارز فى الثورة وقد تم انتخاب جورج واشنطن رئيسا للمؤتمر وقد استمرت جلسات الاجتماعات من مايو إلى سبتمبر وفى النهاية

وافقت الاغلبية على عدة أمور وهي :-

- ١- ضرورة تغيير نظام شروط الاتحاد وان يحل محله نظام جديد.
- ٢- ضرورة تواجد ثلاثة هيئات جديدة وهي الهيئة التنفيذية، والهيئة التشريعية والهيئة القضائية.
- ٣- لابد أن يكون للولايات الكبيرة وضع أقوى من الولايات الصغيرة في النظام الجديد.
- ٤- لابد أن يكون للنظام الجديدة قوة التشريع العام وقوة فرض الضرائب وتنظيم التجارة الخارجية وتحديد أوجه اتفاق الأموال وخاصة في مسائل الدفاع العام والمصلحة العامة
- ٥- وضع ضوابط لحفظ التوازن داخل النظام الجديد.

وعلى ذلك أصبح الكونجرس الجديد يضم مجلسا للنواب وآخر للشيوخ ورئيسا للدولة بالانتخاب والهيئة العليا، وكانت وظيفة الكونجرس هي سن القوانين التي تعود على الشعب بالخير ووظيفة الرئيس هي تنفيذ هذه القوانين. وكان مجلس النواب يضم اعضاء يتم انتخابهم في كل ولاية عن طريق اعضاء المجالس التشريعية ، أما مجلس الشيوخ فقد ضم اثنان من الشيوخ عن كل ولاية مهما كان حجمها وكانت مدة خدمة السناتور ستة أعوام وله الحق في التصديق على المعاهدات وعلى تعيين اصحاب الوظائف العليا الذين يقترحهم رئيس الدولة.

أما السلطة التنفيذية فقد أصر الجميع على أن تتركز في يد شخص واحد يتم انتخابه عن طريق الناخبين الذين يتم اختيارهم في اللجان التشريعية في الولايات، وقد منح الكونجرس سلطات واسعة مثل اعلان الحرب وتعبئة الجيوش وفرض

الضرائب وتنظيم التجارة والقروض وغيرها.

وكان لابد أن تمر جميع مشروعات القوانين بمجلسي النواب والشيوخ قبل أن تعرض على الرئيس. وكانت مدة حكم رئيس الدولة ٤ سنوات وتمتع بسلطات واسعة وهو القائد الأعلى للجيش والبحرية وهو الذى ينفذ القوانين وله أن يعترض عليها مستخدما حق الفيتو Veto بعد أن يجهزها الكونجرس، على أنه إذا وافق المجلسان على مشروع القانون المرفوض بأغلبية ثلثي الأعضاء فإنه يصبح قانونا بالرغم من رفض الرئيس؛ أما السلطة القضائية فقد أعطيت للمحكمة العليا ولم يكن لقضايتها مدة محددة طالما أحسنوا العمل فإذا أقرت المحكمة العليا عدم دسورية قانون اصدره الكونجرس بطل هذا القانون وكان هذا هو التوازن المقصود فى دستور الدولة.

وقد ارتفعت اصوات المعارضة والاتقادات الجارحة لهذا الدستور واعتبره البعض انتقاصا لحقوق الولايات وأن رئيس الدولة سيصبح أسوأ من جورج الثالث واعتبروا ما تم مكيدة ودميسة ليحكم الأثرياء فى هذه البلاد ويشقوا كاهل الشعب بالضرائب والديون. وبدأت المقاولات تصدر وتعلن المعارضة الصريحة لهذا الدستور وبلغ عددها ٨٥ مقالات مطولا فى الفترة ما بين أكتوبر ١٧٨٧ إلى مايو ١٧٨٨ ونشرت غالبيتها فى صحافة نيويورك وأعيد طبع بعضها فى صحف الولايات الأخرى؛ ورغم هذه المعارضة مضى المجتمعون فى فيلادلفيا فى عملهم وفى خلال ثلاثة شهور صدقت ثلاث ولايات على الدستور الجديد وهى دلاور ونيوجرسي وبنسلفانيا ثم صدقت كلا من جورجيا وكونكتيكت ثم تبعتها ماساشوسيتس بعد وقت قصير ثم ماري لاند وكارولينا الجنوبية وفيوهامشاير وبذلك أصبح عدد الولايات المؤيدة للدستور تسعة وأصبح صالحا للأقرار. وقد ظلت نيويورك ترفع لواء المعارضة للدستور وشاركتها فرجينيا ولكن انتصر مؤيدو الدستور

الجديد فى هذه الولايات بعد فترة قصيرة وتم التصديق عليه وارتفع العدد المؤيد إلى إحدى عشر ولاية وبقيت ولايتان ترفضان التصديق حتى نوفمبر ١٧٨٩ وهما كارولينا الشمالية ورودايلاند ثم رضختا فى النهاية لأصوات العقل ودون اللجوء إلى استخدام القوة أو لواقعة الدماء .

والجدير بالذكر أنه كان من المسموح تعديل الدستور وعدم اعتباره وثيقة جامدة لا تتغير ويذكر المؤرخون أنه عدل أكثر من ٢٠ مرة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وأشهر هذه التعديلات هى التى عرفت باسم «وثيقة حقوق الشعب Bill of Wrights» وتمت فى خريف ١٧٨٩ ونصت على حرية العبادة والصحافة والحق فى اقتناء الأسلحة وضمان الأمان للناس فى ديارهم ضد التفتيش والمصادرة بغير سبب مشروع وحق المحاكمة أمام المحلفين وعدم المقالة فى تقدير الغرامات وأنواع العقاب مع الاحتفاظ بالحقوق الأخرى التى وردت فى الدستور الأساسى .

أثر حرب الاستقلال فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

مقدمة

اشتعل الصراع الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا خلال القرن لثامن عشر، وتعتبر حرب الاستقلال الأمريكية ١٧٧٦-١٧٨٣ إحدى حلقات الصراع حيث تمخض عنها صراع بحري فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بين الدولتين فى شكل مصادرة البضائع وأسر البحارة وأحيانا إغراق السفن وقتل ملاحها.

وقد ألحق هذا الصراع الضرر بالتجارة الفرنسية والإنجليزية فى البحر المتوسط وتمدى ذلك إلى الاضرار بالتجارة العثمانية فى هذه المنطقة ايضا.

سأحاول فى هذا البحث التعرض لطبيعة هذا الصراع وبيان أثره فى تجارة كل من إنجلترا وفرنسا والدولة العثمانية، وسأحاول أيضا بيان مدى تأثيره فى العلاقات العثمانية- الإنجليزية والعلاقات العثمانية- الفرنسية مع ايضاح موقف السلطان العثماني من هذا الصراع.

وقد استعنت فى هذا البحث بالوثائق البريطانية المحفوظة فى لندن بدار الوثائق البريطانية Public Record Office وهى وثائق لم يسبق نشرها من قبل، وتضمنت مراسلات السفير روبرت آينسلى Robert Ainslie من القسطنطينية إلى وزارة الخارجية البريطانية خلال فترة عمله بالدولة العثمانية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فقد أوضحت هذه الوثائق ظروف الصراع وكيفية تعامل الدولة العثمانية مع طرفية.

فقد انتهزت العلاقة بين إنجلترا ومستعمراتها الأمريكية منذ أن اشتط الملك

جورج الثالث George III (١٧٦٠ - ١٨٢٠) فى فرض الضرائب عليها واستبد بسكانها وخاصة بعد انتهاء حرب السنوات السبع بين إنجلترا وفرنسا فى ١٧٦٣ م ومن ثم رفع سكان المستعمرات شعار «امريكا للامريكيين» وطالبوا بالانفصال عن إنجلترا واشتعلت الحرب بين الطرفين منذ عام ١٧٧٦ ، ثم دخلت اطراف اخرى فى هذا الصراع إلى جانب الثوار وهى فرنسا واسبانيا كما رأينا .

لقد بدأ الصراع بين إنجلترا وفرنسا منذ أن قررت الحكومة الفرنسية الوقوف إلى جانب الثوار الامريكيين ، ولم يكن هذا الموقف وليد الساعة بل كانت فرنسا تترقب الامور منذ بداية اشتعال الثورة وكانت تتابع سهر المعارك الحربية بين الطرفين حتى تتاح لها الفرصة المناسبة للتدخل ومساعدة الثوار.

لقد كاندافع فرنسا إلى هذا الوقف هو الرغبة فى الانتقام من إنجلترا التى اقلتها وفرضت عليها معاهدة باريس ١٧٦٣ وخلقت فى نفوس الفرنسيين الكراهية الدفنية لكل ما هو انجليزى. لقد خسرت فرنسا فى حرب السنوات السبع مستعمراتها فى كند والهند، واصبحت إنجلترا القوة الوحيدة فى هذه الجهات وبذلك يمكن القول بأن معاهد باريس كانت مهينة ومحقرة لفرنسا ومجيدة وعظيمة لانجلترا، أو كما وصفها الساسة الانجليز المعاصرون بانها «اشرف معاهدة وقعتها إنجلترا فى تاريخها». ومنذ هذا التاريخ أصبح هدف الحكومة الفرنسية التى سيطر عليها شوازل Choisseni فى عهد الملك لويس الخامس عشر Louis XV (١٧١٥ - ١٧٧٤) هو احياء قوة فرنسا البحرية واستعادة ما انتزعتها إنجلترا منها خلال الحرب مع الرغبة فى الانتقام. وكانت حرب الاستقلال الامريكية هى المناسبة التى اظهرت فيها فرنسا هذه المشاعر.

ولقد أدركت فرنسا أن استقلال المستعمرات الامريكية عن إنجلترا مسألة وقت فقط حيث كانت الامدادات العسكرية الفرنسية تصل إلى الثوار بطرق سرية عن

طريق التجار الاجانب الذين تعاملوا معهم وذلك قبل ان يتم التحالف الرسمي بين الطرفين، وقد كان لاتتصار الثوار فى ترنتون Trenton وبرنتون Princeton وسار اتوجا Saratoga خلال عام ١٧٧٧ أثره فى التحالف الرسمي بين فرنسا والثوار بعد ان تأكد الفرنسيون من اضمحلال قوة انجلترا العسكرية فى امريكا.

قدم فرحين Vergennes وزير الخارجية الفرنسى فى مايو ١٧٧٨ معاهدتين إلى البرلمان الفرنسى للتصديق عليهما، الأولى معاهدة صداقة وتجارة مع الولايات الامريكية وتضمنت الاعتراف بالاستقلال الذى كان قد اعلن فى يوليو ١٧٧٦، أما المعاهدة الثانية فقد كانت معاهدة تحالف بين الثوار وفرنسا وتضمنت تقديم العون العسكرية الفرنسى للثوار إلى ان يتحقق النصر الكامل على انجلترا.

لقد بدأت الحرب الفعلية بين انجلترا وفرنسا فور التوقيع على التحالف وكان ميدانها امريكا والبحر المتوسط وقد شاركت اسبانيا ايضا فى الحرب ضد انجلترا بعد انه نجح فرجين، بعد جهد عامين من العمل الدبلوماسى، فى دفعها إلى حلبة الصراع، حيث تم عقد معاهدة تحالف بين اسبانيا والثوار فى ١٧٧٩ وقامت اسبانيا على أثرها بحصار جبل طارق المستعمرة البريطانية من عام ١٧٧٩ إلى عام ١٧٨٢.

ويعتبر دخول اسبانيا الحرب إلى جانب الثوار رد فعل لهزيمتها أمام انجلترا فى حرب السنوات السبع وتنازلها عن فلوريدا ولذلك كان يحدوها الامل فى استعادة ما فقدته. لقد كان لهذين التحالفيين اكبر الاثر فى عزلة انجلترا وفى الرأى العام الاوروبى انذاك حيث ساد الاعتقاد بأن انجلترا تسير فى طريق الانهيار وأن نجمها قد أفل.

لقد كانت الحرب بين انجلترا وفرنسا ضارية، فقد كان على انجلترا أن تواجه

قوة فرنسا البرية والبحرية فى القارة الامريكية، وكان عليها ايضا أن تواجه الصراع البحرى الذى اشتعل فى البحر المتوسط بين السفن الانجليزية والسفن الفرنسية وما نتج عنه من خسائر مادية، وكانت انجلترا تعلم أن الاسطول البحرى الفرنسى قوة لا يستهان بها فقد كان على درجة عالية من الكفاءة وكان يأتى فى المرتبة الثانية بعد الاسطول الانجليزى.

كان اسلوب التفتيش البحرى الذى لجأت اليه كلا من انجلترا وفرنسا للسفن التجارية فى البحر المتوسط والذى تميز بالتعسف ومصادرة حمولات السفن بما فى ذلك سفن الدول المحايدة التى كان يعتقد أنها عون للاعداء هو بداية الاحتكاك.

وقد رفعت الدول المحايدة الشكاوى إلى حكومتى انجلترا وفرنسا مطالبة بحماية تجارتها ووضع حد لهذه التصرفات، وكانت الدولة العثمانية من أوائل الدول المحايدة التى سعت إلى إيجاد حل لهذا الوضع خاصة بعد أن تعددت شكاوى اصحاب السفن من الرعايا العثمانيين للسلطات العثمانية، ولذلك كلف السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ - ١٧٨٩) الباب العالى باعداد صيغة معاهدة بعدم التعرض للسفن التجارية العثمانية ولتنظيم سير السفن فى البحار وتقديمه إلى حكومتى انجلترا وفرنسا للالتزام به.

وكانت الصيغة المبدئية للتعهد التى تم اعدادها فى ٢٠ نوفمبر ١٧٧٩ على النحو التالى:

«يتعهد ملك فرنسا: المعظم وجلالة ملك انجلترا بأن يظهرها روح المودة والصداقة والنوايا الطيبة تجاه مسألة عبور السفن التجارية والمسافرين من رعاياهم ورعايا الدول الأخرى عبر البحار وبأن يضمنوا لهم الأمان وعدم الاعتداء».

وقد ادخلت بعض التعديلات والاضافات على هذه الصيغة وصدر المنشور

العثماني الرسمي في شكله النهائي ونفس التاريخ على النحو التالي:

«منشور صادر من الباب العالي لتنظيم مرور السفن التجارية الانجليزية والفرنسية خلال فترة الحرب الدائرة بينهما في السواحل العثمانية».

«لقد صدر منشور من قبل في ١٧٤٦ / ١١٥٩ هـ لتنظيم مرور السفن الحربية للدولتين وظل معمولاً به حتى الوقت الراهن وكان يقضى بالاندخل السفن الحربية الانجليزية والفرنسية إلى السواحل العثمانية عند خط الحدود الشرقية، ولكن من الآن فصاعداً سيسمح للسفن التجارية لكلا الدولتين بحرية التجارة والمرور ولن يضع الباب العالي أى قيود على حرية التجارة، وبأمل الباب العالي أن تتمتع الدولتان بعدم التعرض للسفن التي ترفع الاعلام المحايدة حتى لا يكون هناك ضرر علينا، ونأمل في أن يكلف سفراء الدولتين بتنفيذ هذا المنشور وان يقوم الضباط داخل السفن بمراقبة تنفيذه».

أما عن موقف الحكومة الانجليزية من هذا المنشور فكان التحفظ وعدم الرغبة في تنفيذه بل ومحاولة تجاهله وقد اتضح ذلك من رسالة اتسلى حول هذا الموضوع إلى وزارة الخارجية البريطانية والتي قال فيها:

«أن المنشور الذى أصدره الباب العالي لتنظيم مرور السفن التجارية الانجليزية والفرنسية خلال فترة الحرب غير مجدى بالنسبة لنا وليس له فائدة لرعايانا وسأبذل قصارى جهدى لمنع تنفيذه».

وقد اثبتت الاحداث في الفقرة التالية تجاهل الحكومة الانجليزية تماماً لهذا المنشور كما سنرى.

اما عن موقفالحكومة الفرنسية فكان الموافقة وابداء الاستعداد للعمل بالمنشور العثماني وأشار اتسلى في مراسلاته إلى أن السفير الفرنسى فى الآستانه هو الذى

طلب من السلطان العثماني تجديد منشور ١٧٤٦ مع ادخال بعض التعديلات عليه مما يؤكد الدور الفرنسي في صياغة بعض المواقف العثمانية، وبرغم هذا الموقف من الحكومة الفرنسية الا أن احداث الفترة التالية أثبت عكس ذلك.

على أية حال اعتقد الباب العالي ان الهدوء سيسود البحار والسواحل العثمانية في الفترة التالية وان الحكومتين الانجليزية والفرنسية ستحاولان الالتزام بهذا التعهد الا أنه لم يمض الا وقت قصير ووقعت احداث اعتداء متبادلة بين السفن الانجليزية والفرنسية في منطقة حوض البحر المتوسط، فقد وردت المعلومات إلى وزارة الخارجية البريطانية من سفارتها في الاستانة بناء على الخطابات الواردة من القنصلية البريطانية في بيررا Pera تفيد بأنه قامت محاولة فاشلة من جانب سفينة فرنسية للاستيلاء على سفينة هولندية تابعة لانجلترا تحمل اسم ازمير Smyrna بقيادة الكابتن بلوم وكانت قد خرجت من ميناء امستردام ومتجهة إلى الموانئ العثمانية وعليها حمولة من المواد الغذائية تقدر بـ ٦٠٠ ألف قرش عثماني.

وكانت انجلترا قد لجأت إلى شحن بضائعها على متن سفن أجنبية انفاء للاعتداءات الفرنسية وكانت هذه السفن ترفع الاعلام المحايدة وكانت غالبيتها تخرج من موانئ اوستن وامستردام بهولندا، وساهمت في ذلك ايضا سفن البندقية واليونان.

وقد تظلم الهولنديون من الاعتداءات الفرنسية على سفنهم وتعددت شكاواهم امام الباب العالي وخاصة خلال شهر ديسمبر ١٧٧٩، وقد تدخل انسلي أكثر من مرة وطالب السلطات العثمانية باتخاذ اجراءات حاسمة لردع الفرنسيين.

وقد وردت شواهد في الوثائق البريطانية على تكرار حرق المنشور العثماني حينما وقع اعتداء متبادل بين السفن الانجليزية والفرنسية في شهر ديسمبر ١٧٧٩

فى منطقة الارجنيل (جزر بحرايجيه) وتنج عنها سرائين من البحارة الفرنسين فى مقابل أسرائين من البحارة الانجليز، وكان الاجراء الذى يتم اتخاذه فى مثل هذه الظروف هو ارسال الاسرى الفرنسين إلى السفارة الانجليزية فى الاستانة واحيانا إلى القنصلية الانجليزية فى يبرا ولا يتم الافراج عنهم الا بعد التفاهم على صيغة للتبادل . وقد ذكر اتسلى فى رسالته إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ ديسمبر ١٧٧٩ . ولقد وصلت الفنيمة ولم يحدث أى تأخر أو اعاقة للسفن التجارية المسلحة التى جاءت بها، وقد استسلم الكابتن بريمون Bermon قائد السفينة الفرنسية وقد تميز بالهدوء وسلم جميع متعلقاته إلى السلطات العثمانية، وكانت عبارة عن نقود وحقيتان بهما أوراق وخطابات .

ونستدل من الوثائق البريطانية على أن السلطات البريطانية فى كثير من الاوقات كانت لا تكشفى بأخذ الاسرى الفرنسين مقابل الاسرى الانجليز بل كانت تطالب بتعويض مادى من الحكومة الفرنسية لقاء أعمال السلب والنهب التى كانت تعرض له سفنها، وفى الحادث الأخير طلبت الحكومة الانجليزية تعويضا ماليا لطاغم السفينة وحاولت الزام الكابتن بريمون به بحجة أنه ألقى القبض على جميع من فى السفينة بشكل غير قانونى . وفى اغلب الاوقات كان يحول الامر للقضاء .

وقد استمرت الاعتداءات البحرية بين انجلترا وفرنسا خلال عام ١٧٨٠ فقد ورد فى مراسلات اتسلى لشهر يناير ١٧٨٠ أن عددا من السفن البندقية واليونانية التابعة لانجلترا تعرضت للاعتداء من جانب سفن فرنسية مسلحة بالقرب من ميناء أزمير، ثم اجبرت هذه السفن على التوجه الميناء مرسيليا Marsailles وان احدى هذه السفن تحطمت عند اصطدامها بالصخور بالقرب من ميناء تينيدوس Tenedos باليونان، وواصلت السفن الاخرى طريقها تحت التهديد.

ويتضح من هذه الوثيقة أن الحكومة الفرنسية كانت تلجأ إلى نفس اسلوب انجلترا باحتجاز السفن والملاحين في الموانئ الفرنسية لحين التفاهم مع السلطات الانجليزية.

وقد وقع اعتداء جديد من جانب السفن الانجليزية على سفينة فرنسية بالقرب من ميناء أزمير في نفس الشهر وتم الاستيلاء على حمولاتها ورفع قادة السفن شكواهم إلى السلطات العثمانية.

ويستدل من هذه الوثائق ايضا على أن الحكومة الفرنسية كانت تلجأ في بعض الاوقات إلى ارسال بعض وحدات من اسطولها الحربي لحماية سفنها التجارية أثناء رحلاتها في البحر المتوسط مما يدل يعد دليلا على ترصد السفن الانجليزية لسفن الفرنسية، فقد ذكر أنسلى أن بعض وحدات من اسطول فرنسا كانت في حراسة الفرقاطات الفرنسية وبعض القطع الحربية الصغيرة. هذا وقد امتدت الاعتداءات إلى منطقة شرق البحر المتوسط فقد تعرضت بعض السفن الانجليزية للاعتداء من جانب بعض السفن الفرنسية وكانت محملة بالتبغ وخارجة من ميناء أنطاكية في طريقها إلى دمياط حيث كان يتم تبادل التبغ بالبضائع المصرية وخاصة المواد الغذائية مثل الارز والبقول والعدس والقمح والسكر وبعض المنتجات السودانية. وحينما تقدمت السلطات الانجليزية بالشكوى إلى الباب العالي أصبح الأخير أنسلى بالتفاهم مع السلطات الفرنسية أو مع السفير الفرنسي لضمان السير الامن للسفن الانجليزية في هذه المنطقة.

ويستدل من تكرار حوادث الاعتداءات على سفن الدول المحايدة عجز الباب العالي عن الزام الحكومتين الفرنسية والانجليزية بوضع حد لهذه الاعتداءات ولذلك طالبت هذه الدول حكومتى الدولتين بأصدار قانون لحماية تجارة الدول

المحايدة، وقد رفضت الحكومة الإنجليزية المشاركة في إصداره إلا أن فرجين - وزير خارجية فرنسا- تحمس للأمر وصدر القانون في ١٧٨٠ بعد موافقته عليه ووقعت عليه هولندا والدنمارك والسويد بصفة مبدئية ونص على ما يأتي:

١- تجمى الاعلام المحايدة جميع السفن التجارية خلال فترة الحرب حتى لو كانت تابعة لرعايا الدول المتحاربة.

٢- تعتبر الاسلحة والذخيرة فقط من محظورات الحرب وفيما عدا ذلك لا يمتد .٤٥

٣- لابد من اتخاذ الاجراءات التنفيذية عند الرغبة في مقاطعة أحد الموانئ ولا يكتفى بالاعلان فقط.

رفضت بريطانيا التوقيع على هذا القانون واعتبرته قيداً على تفوقها البحري، ولكنها شعرت بالارتباك حينما انضمت القيصرية الروسية كاترين الثانية اليه واطلقت عليه «الحياد المسلح (Armed Neutrality)» ، وقد سارعت بروسيا والنمسا وناپولي والبرتغال بالتوقيع عليه وشكلوا بذلك جبهة قوية في وجه إنجلترا.

أما عن الاضرار التي لحقت بالتجارة الإنجليزية في منطقة الليفانت Levant (شرقي البحر الأبيض المتوسط) فقد كانت جسيمة ويستدل على ذلك من اضمحلال نشاط شركة الليفانت الإنجليزية خلال هذه الفترة. فقد ذكرت التقارير التي اوردتها Wood أن اعداد موظفي الشركة تناقصوا خلال الربع الاخير من القرن الثامن عشر بشكل واضح حيث ترك العمل ٣٥٢ موظفاً من جملة الموظفين البالغ عددهم ٤٠٠ شخص . كذلك انكمش حجم المبادلات التجارية الإنجليزية حيث لم تصل إلى ميناء ليفربول Liverpool سوى ثلاثة سفن تجارية في الفترة من ١٧٧٥ و ١٧٨٥ لذلك لم تكن هناك حاجة لتعيين موظفين لجمع الرسوم

فى الموانى. وكات موارد شركة اللفانت تمثل بنءا هاما فى ابرءات انجلترا فىما قبل انءلاع الثورة الامرىكية وءاصة ءىنما ءوصل الانجليزية إلى ءقلء للملابس الهنءىة المصنوعة من القطن الفاخر ولقمت رءاا لءى الطبقات العثمانىة الثرىة وءلت محل الملابس الهنءىة الاصىلة.

كذلك ءناقصء كمىاء المواد الغام الءى كات ءعمء علفها المصانع الانجليزية والءى كات ءرء من منطقة اللفانت مثل القطن والصوف ءركى والءى كان ىرء بشكل منءظم منء عام ١٧٥٦ من منطقتى أزمىر وقبرص، وكان للصوف ءركى الوارء من أزمىر مكائه ءاصة فى انجلترا ءى أن رجال الاقءصاء الانجليزية كانوا ىصفون أزمىر بانها نىو أورلىانز New orleans القرن ءامن عشر .

ونظرا لوقوع كشر من ءالات الاءءكاء والصءام بىن السفن الانجليزية والفرنسىة بالقرب من مىناء أزمىر فقد ءعرضء ءءارة الوارءة والءارءة منه لاضرار ءسمة ءلال فترة الحرب وأءر هذا بالءالى على ءءارة الانجليزية فى اللفانت وقء ءعا هذا الامر إلى أن يقوم الباب العالى بءوءىه اللوم إلى ءكومتى انجلترا وفرنسا وءالبهما بالابءاء عن مىناء أزمىر فى مءاولء لءأمىن ءركة السفن الءاءلة والءارءة منه نظرا لاهمىءه الاقءصاءىة، وارسل ابضا القبطان باشا عءة رسائل إلى سفراء الءولءىن فى الاستاءه مءالبا بمنع الاعءءاء على السفن المارة بطرق ازمىر لان ذلك ىءارض مع القوائىن الءولىة ومع سىاءة الءولة العثمانىة.

وقء ءاول اءسلى، بصفءه عضاوا فى شركة اللفانت الاءءام بهلءا الامر وءاول بءء ءءارة الانجليزية فى مىناء أزمىر وفى مىناء القسطنطىنىة ابضا الءى كان قء اصابه الءمار، فلم ءصل إلى المىناء الاءىر سوى سفىنة انجليزية واءءة ءلال ءمانىة أشهر من عام ١٧٧٩ من ءأىر الاعءلاءء الفرنسىة.

وقد باعت جهود اتسلى لاحياء التجارة الانجليزية فى الموانئ العثمانية بالفشل ولذلك حاول احياءها فى البحر الأحمر عبر الطريق البرى الذى كان يمر بمصر. وكانت التجارة الانجليزية قد توغلت فى البحر الاحمر حتى جدة حيث كان حوالى ثلاث أو أربع سفن تقوم سنويا بتفريغ البضائع الهندية، وكانت السلطات العثمانية تحرم على هذه السفن ان تبحر شمال جدة، ولكن بذلت الحكومة الانجليزية جهودها لدى محمد بك ابو الذهب والى مصر فى ١٧٧٥ ونجح وارن هستنجز Warren Hastings حاكم البنغال فى عقد اتفاق معه فى هذه السنة لتسهيل مرور البضائع الانجليزية والبريد والمسافرين عبر البحر الاحمر إلى السويس، وتم تحديد الرسوم الجمركية على البضائع الانجليزية بنسبة تتراوح بين ٦,٥ ٪ و ٨ ٪ وقد تمهد محمد أبو الذهب عن نفسه وعن خلفائه فى مصر بالمحافظة على السلع التى تنقل من الطور إلى السويس وإلى القاهرة فى طريق تصديرها إلى الخارج.

وقد واجهت هذه الاتفاقية معارضة شديدة من الدولة العثمانية حيث كان السلطان العثماني يخشى من زيادة ثروات بكوات الممالك فى مصر ثم خروجهم على السيادة العثمانية، اضافة إلى سبل الشكاوى التى رفعها شريف مكة من ضياع العوائد الجمركية من ميناء جدة، ولذلك اصدر السلطان العثماني مجموعة من القرارات فيما بين عامى ١٧٧٥، ١٧٧٩ يؤكد فيها على منع السفن المسيحية من التجارة فى البحر الأحمر وأمر بإيقافها.

وبرغم ذلك استمرت بريطانيا فى محاولات كسر هذا الحظر، ولكن تعرضت السفن الانجليزية لمواقف سيئة فى السويس والطور تمثلت فى مصادرة السفن وما عليها من بضائع وسجن البحارة وقد ورد فى الوثائق البريطانية نص الشكوى التى قدمها عدد من بحارة بعض السفن الانجليزية إلى السلطات المصرية من الاضرار التى لحقت بهم وتمهدوا بعدم تكرار هذا الامر مرة أخرى. وجاء فى الشكوى:

« عند وصولنا بسفيتتنا التجارية إلى السويس بناء على الفرمان الصادر إلينا من باشا مصر انزلنا البضائع ونقل بعضها إلى القاهرة بينما سرق أعراب الطور الجزء المتبقى ونهبوه ثم تم مصادرة امتعتنا في القاهرة وسجن زملائنا في القلعة وقد اتخذت هذه الاجراءات بناء على فرمان صادر من الباب العالي. وقد أرسل سفيرنا في مصر رسالة إلى الباب العالي يوضح فيها ما تعرضنا له من سوء معاملة في السويس وطلب نسخة من الفرمان السلطاني وحصل عليها. وبناء عليه فانتنا نحن الموقعين أدناه نقر بأنه لن تدخل إلى السويس سفينة انجليزية مرة أخرى وليس لدينا أى ادعاء ضد الاعراب الذين سرقوا بضائعنا ولا ضد ولاة مصر، وسنفاد السويس بتأييد الله عائلتين إلى الهند، وإذا تكرر هذا الحمل مرة أخرى فإن ذلك سيكون تحت مسئولية انجلترا وإذا طلب منا أى تمويض فنحن على استعداد للوفاء به، وإذا صدرت فرمات جديدة تسمح للسفن الانجليزية بالعبور والرسو في السويس فسوف نعود بتجارتنا وإذا لم تصدر فرمات تسمح بذلك فلن نأت التوقيع : ايفان بيلي، جون هيلوب، هنرى سوليفان، جون دونلى، جورج مور، اندرو اسكيدى».

وتعد هذه الحادثة من أهم العوامل التي أجبرت انجلترا على التوقف عن بذل المزيد من الجهود لحرق الحظر العثماني والالتزام به وقد ارسلت الحكومة الانجليزية رسالة إلى السلطات المصرية جاء فيها :

«لن نسمح بحرور سفن انجليزية إلى السويس لأن هذا الطريق مخصص للحج إلى مكة بناء على الخط الشريف الذى أصدره السلطان العثماني ونحن نحترم الدين الاسلامي وسيماقب كل من يحاول مخالفة هذا الأمر وسيتم ابلاغ سفرائنا بهذا الالتزام وكذلك سنرسله إلى جميع رجال الدين الموقعين في مصر» .

ثم أصدر البرلمان الانجليزي أمرا إلى الرعايا الانجليز بعدم التوجه بسفنهم إلى السويس على الاطلاق.

وعلى ذلك يمكن القول بأن انجلترا كانت في موقف لا تحسد عليه خلال هذه الفترة، فقد واجهت اعتداءات بحرية فرنسية على سفنها التجارية وحصار اسباني لمستعمرة جبل طارق وأقل نجمها في عالم التجارة نتيجة انهيار نشاط شركة الليفانت وباءت محاولاتها لحياء الطريق البري التجاري عبر مصر بالفشل، ويضاف إلى ذلك الخسائر المالية التي تعرضت لها في شكل تعويضات للمتضررين من هجمات السفن الانجليزية وكان من بينهم نسبة كبيرة من الرعايا العثمانيين.

وقد كلفت هذه التعويضات الحكومة الانجليزية مبالغ كبيرة خاصة في هذه الظروف الحرجة ولذلك لجأت إلى الاستدانة وعقدت قروض بفائدة مالية كبيرة وصلت إلى 7 ٪ مع بعض الدول الأوروبية، وبلغت ديونها للقسطنطينية وحدها ١٢,٠٠٠ جنية استرليني في ١٧٨٢.

أما عن الاضرار التي لحقت بالتجارة الفرنسية في البحر المتوسط من جراء هذا الصراع فقد كانت جلوية حيث كانت شركة الليفانت الفرنسية Compagnie de Levant التي تكونت في منتصف القرن السابع عشر هي التي تحتكر نقل التجارة الفرنسية من شرق البحر المتوسط والبحر الاحمر إلى أوروبا، وقد اقامت هذه الشركة ١٦ مصنعا في الليفانت وحصلت على كميات كبيرة من المواد الخام من الممتلكات العثمانية وقامت بتصنيعها ثم اعادة بيعها في هذه السوق الرائجة.

وكان القطن والصوف والحرير أهم المواد الخام التي حصلت عليها فرنسا من الدولة العثمانية وكان القطن يخرج من سالونيك وازمير بكميات كبيرة قدرت بـ ٩٠٠٠ بآله سنويا قبل الحرب الامريكية ثم تناقصت هذه الكميات إلى النصف تقريبا في وقت الحرب.

أما الصوف فكان يأتي من تركيا بكميات كبيرة وقامت عليه صناعة الجوخ Les Draps (نوع من الصوف السميك) وتخصصت بعض المصانع الفرنسية في انتاجه مثل مصانع منطقة لا جندوك Languedoc في جنوب فرنسا، وكانت تجارة الجوخ أهم مصدر للدخل من التجارة الفرنسية في الليفانت منذ عام ١٧٦٣ حيث كانت الدولة العثمانية هي المستهلك الرئيسي للجوخ فقدرت كميات الاستهلاك بـ ١٨,٧٥٠ باله قبل الحرب الامريكية وبلغت وقيمتها ٩ مليون فرنك ثم تناقصت هذه الكميات إلى النصف أثناء الحرب.

أما الحرير فقد حصلت عليه فرنسا من طرابلس وقبرص وحلب وأزمير والمووة وكانت تقوم بتصنيعه وإعادة بيعه في شكل اقمشة حريرية فاخرة، وقد تراجعت عوائد هذه التجارة أثناء الحرب ووصلت إلى ٢٠٠ الف فرنك فقط سنويا.

ولهذا ساءت Saint Priest ان الامتيازات الاجنبية Capitulations التي تمتعت بها فرنسا كانت أهم عامل في رواج تجارة الليفانت من القرن السادس عشر.

وكانت هناك تجارة اخرى رائجة في الليفانت وتأثرت بالحرب الامريكية وبالصراع البحري بين انجلترا وفرنسا وهي تجارة البن وخاصة بن مخا الذي كان يأتي من اليمن عن طريق مصر وقد توسعت فرنسا في تصديره إلى الولايات العثمانية الأوروبية وإلى البحر الأسود في منتصف القرن الثامن عشر وكان يدر دخلا لا يقل عن ٤٠٠ الف فرنك سنويا ثم تفوق عليه البن القادم من البرازيل وتراجعت مبيعاته ايضا أثناء الحرب. لحقت الخسائر بتجارة الكتان والتي كانت رائجة قبل الحرب وتجارة الارز والخمير والقمح والبقول والزبيب والحمص والصبغة الزرقاء Indigo وكانت تأتي في المرتبة الثانية بعد تجارة الجوخ والمنسوجات القطنية والحريرية.

كذلك حصلت فرنسا على بعض المواد الخام الثانوية من الليفانت مثل الصبغة الحمراء Cochenille والشمع ومستلزمات صناعة العقاقير والعطور وهذه تناقصت بشكل جاد أثناء الحرب نتيجة صعوبات وصولها إلى موانئ فرنسا وخاصة مرسيليا حيث كانت الميناء الرئيسى لتجارة الليفانت.

وكانت ازмир وحلب والقسطنطينية وسالونيك وصيدا مراكز هامة للتجارة الفرنسية فى الليفانت وقد تأثرت كلها بالصراع الدائر بين فرنسا وإنجلترا حيث قل ورود السفن إلى هذه الموانئ زمن الحرب بدرجة ملحوظة.

وبرغم تناقص عوائد التجارة الفرنسية فى الليفانت فإن خسائر شركة الليفانت الانجليزية كانت اعظم فقد ذكر Wood ان التجارة الفرنسية فى الليفانت لم تعرض للاختناق كما حدث لإنجلترا.

ولم يقتصر الامر على تناقص عوائد التجارة الفرنسية والتجارة الانجليزية فى منطقة الليفانت بل تعداه إلى الحاق الاضرار بالتجارة العثمانية أيضا- وهى مرتبطة- كما رأينا بتجارة الدولتين، فقد تناقصت عوائد التجارة الخارجية العثمانية فى هذه الفترة نتيجة لقله ورود السفن الاجبية إلى الموانئ العثمانية الرئيسة التى سبق ذكرها بسبب هذا الصراع البحرى، ويضاف إلى ذلك التعويضات المالية التى كانت السلطات العثمانية. تضطر لدفعها لاصحاب السفن من الرعايا الذين كانوا يتعرضون للهجوم البحرى من آن لآخر، وقد شكلت هذه التعويضات اعباء مالية فوق طاقة الخزينة السلطانية فى هذه الفترة.

وقد أورد أنسلى نموذجا لشكوى تقدم بها أحد الرعايا اليونانيين إلى السلطات العثمانية مطالباً بتعويضات لقاء السلب والنهب الذى تعرضت له سفينته فى منطقة الأرجيل وهذا نصها: «شحن ميجال دروسو Mihai Drosso وهو يونانى من

رعايا الدولة العثمانية سفينته بحوالى ٧٠٠٠ طن من القمح لحساب عدد من التجار من الرعايا العثمانيين وكان متوجهاً بها إلى ميناء ازميز ومعه بعض المسافرين من جزيرة قبرص وعند تيماني Timiane فى جزيرة خيوس Chios، أحدى جزر الارخبيل، اعترضت طريق سفينته سفيتان تجاريتان مسلحتان وبرغم انه رفع الاعلام التركية المحايدة فقد أجبى على التوقف للتفتيش على اوراقه، وبرغم انه تم التأكد من ان السفينة مملوكة لأحد رعايا الباب العالى مما يوجب الامتناع عن مضايقته فقد تم احتجاز مبحال لمدة خمسة أيام على ظهر السفينة بعد أن سلبت بضاعته وبيعت حمولة القمح لحساب السفن الاخرى المسلحة، وبعد ان اصيحت السفينة خاوية سحبوها وتركوها فى ميناء تسخمية Tscheme ثم اطلقوا اسراحه فيها بعد. وقد وصف مبحال السفيتين اللتين اعترضتا طريقة بان احدهما كان عليها من ٣٠ إلى ٤٠ ملاح وقالدها يدعى Fabeler، والثانية كان عليها من ١٠ إلى ٢٠ مدفعا وحوالى ٢٥ ملاحا وقالدها يدعى Tomeso ثم قدر مبحال قيمة الخسائر بـ ٣١٨٠ قرشا عثمانيا وتوسل إلى الباب العالى لرد هذا المبلغ.

وقد استاء الباب العالى من هذه الشكوى ووجه عبارات اللوم والتوبيخ لسفيرى انجلترا وفرنسا وطلب منهم ضرورة وضع حد لهذه التصرفات واجبرهم على المساهمة فى دفع التعويض المناسب لمبحال.

وعلى ذلك نرى ان انجلترا وفرنسا والدولة العثمانية قد تعرضوا لاضرار مادية من جراء هذا الصراع، وتمثلت هذه الاضرار فى تناقص عوائد التجارة الخارجية فى منطقة الليفانت وسلب حمولات السفن ودفع تعويضات للمتضررين.

على ان هذا الصراع البحرى كان له انعكاساته ايضا على علاقات الدولة العثمانية بكل من انجلترا وفرنسا .

فمن ناحية العلاقات العثمانية الانجليزية فقد اعتراها الضعف خلال فترة الحرب الامريكية ووصل الامر فى بعض الاحيان إلى وقوع سوء تفاهم بين الطرفين ادى إلى تبادل الالفاظ الحادة بين سفراء إنجلترا فى الاستانة وبمثلى السلطان، الا أن الحكومة الانجليزية كانت حريصة فى جميع الظروف على الحفاظ على علاقات الود والصداقة مع الدولة العثمانية على الاقل لدفع الخطر الروسى، وكان هذا الحرص يتمشى مع السياسة العامة لانجلترا وهى الحفاظ على كيان الدولة العثمانية والدفاع عنها فى وجه محاولات القضاء عليها أو تقسيمها.

ومن الملاحظ من خلال مراسلات أتسلى ان إنجلترا كانت تسارع إلى تقديم الاعتذار فى الاوقات التى كانت تشعر فيها بالخطأ واذا تطلب الامر دفع تعويضات للرعايا العثمانيين كانت تؤديها ولا تسعى فى جميع الاحوال إلى تصعيد المواقف وقد دفع هذا الاسلوب بعض المؤرخين إلى الاعتقاد بأن إنجلترا كانت تسعى إلى ضم العثمانيين فى تحالف معها ضد فرنسا فى الحرب الامريكية ولكنها لم تفلح فى ذلك.

أما عن العلاقات العثمانية الفرنسية فقد تعرضت لبعض الفتور والاضطراب من جراء مهاجمة السفن الفرنسية للسفن العثمانية برغم ان العلاقات الفرنسية العثمانية كانت قوية وكان السفير الفرنسى فى الاستانة يتقدم جميع السفراء الاجانب وكانت جميع المطالبات الفرنسية مجابة وخاصة فيما يتعلق باضافة بنود جديدة لمعاهدة الامتيازات التى تم التوقيع عليها فى عهد السلطات سليمان القانونى فى ١٥٣٤.

ولكن من الملاحظ أن الحكومة الفرنسية كانت تحرص على الصداقة العثمانية فى جميع المواقف خلال هذه الفترة وذلك لهدف أساسى وهو عدم اعطاء الفرصة لانجلترا أو روسيا لزيادة نفوذهما فى الاستانة على حساب النفوذ الفرنسى، وكان

الاسلوب الفرنسى المتبع هو المسارعة إلى تنشيط الدبلوماسية الفرنسية لاعادة العلاقات مع العثمانيين إلى سابق عهدها فى اوقات الخطر. وقد اتضح هذا الاسلوب فى اعقاب الحرب العثمانية الروسية فى عام ١٧٧٤ حينما فترت العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية بسبب احجام الحكومة الفرنسية عن تقديم العون العسكرى للعثمانيين خلال الحرب فقد سارعت فرنسا إلى ارسال بعثة دبلوماسية فوق العادة لهور آثار هذا الفتور ونجحت فى ذلك.

وفى اثناء حرب الاستقلال الامريكية حاول الفرنسيون ابعاد العثمانيين عن التدخل فى الصراع بينهم وبين انجلترا حرصا على عدم اهتزاز ثقة العثمانيين فى فرنسا على عكس انجلترا التى حاولت اقحام العثمانيين فى هذا الصراع للتأثير على قوة النفوذ الفرنسى فى الآستانه، وقد فسر انسلى محاولات فرنسا لابعاد العثمانيين عن هذا الصراع بأنه الرغبة فى عدم اظهار تصرفاتهم غير القانونية امام الباب العالى .

اما عن موقف السلطان العثماني من النفوذين الفرنسى والانجليزى فى الآستانه فقد كان الاعتدال والمرونة ومحاولة التوفيق بين طرفى الصراع اذا تطلب الامر ذلك الا أنه فى اوقات كثيرة كان يتعرض لضغوط من سفراء الدولتين لاتخاذ مواقف معينة، فقد تزايد الحاح انسلى فى بعض الارقات على الباب العالى والقبطان باشا لتوجيه اللوم والتوبيخ إلى السفير الفرنسى فى الآستانه لكثرة الاعتداءات الفرنسية على السفن الانجليزية وقد رضخت السلطات العثمانية بل وطلبت توجيه رسالة إلى الحكومة الفرنسية لبحث هذا الامر ومحاولة ايجاد حل يرضى الطرفين.

وفى اوقات اخرى تعرض الباب العالى لضغوط دبلوماسية من جانب السفير

الفرنسي في الاستانة لتوجيه رسالة شديدة اللهجة إلى اتسلي بسبب الاعتداءات الانجليزية على السفن الفرنسية وقد رضع الباب العالي للامر وكان لهذه الرسالة اثرها في ان اصدر اتسلي أوامره إلى قادة الطرادات الانجليزية العاملة في البحر المتوسط بالامتناع عن ارتكاب اية مخالفات في الموانئ العثمانية أو الاعتداء على السفن الفرنسية .

وفي مواقف اخرى كان السلطات العثماني يطلب استشارة اتسلي وتفصيل ذلك أن قام دي بروجتون De Bargetton قائد السفينة المسلحة والتي حملت اسم (La gracieuse) بالاعتداء على السفينة الفرنسية دبلن Dublin في ٢٥ ديسمبر ١٧٧٩ فأسره الكابتن ادوارد مور قائد السفينة الانجليزية وارسلت السفينة الفرنسية إلى القنصلية البريطانية في قبرص ولكن بعد ان اسفر الحادث عن قتل بعض البحارة الانجليز وبعض البحارة من الرعايا العثمانيين .

وقد كان لهذه التصرفات الوحشية وقع سيئ على الشعب العثماني في الآستانة وكادت تحدث ثورة فيها على حد تعبير اتسلي ، وكان لها تأثير سيء على انجلترا ايضا وهدد اتسلي باستخدام القوة التي قد تجبر فرنسا على عدم ارسال سفنها التجارية من ميناء مرسيليا إلى منطقة الليغانت، ومن ثم تشارور السلطان مع اتسلي واقترح عليه الاخير ايجاد سفن حراسة عثمانية انجليزية في منطقة البحر المتوسط لحماية تجارة الدولتين ووافق السلطان على هذا الاقتراح وبدأ العمل به بالفعل .

ولكن اتسلي اصبر على طلب تعويض مالي كبير من الحكومة الفرنسية لقاء الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالسفينة دبلن واثار على السلطان بطلب تعويض مماثل وقد كان .

وقد اتضح من خلال الوثائق البريطانية ان السلطان العثماني كما يظهر الحجابة للجانب الفرنسي في بعض المواقف فحينما احتجزت السفن الانجليزية احدى الفرقاطات الفرنسية في ٢٨ ديسمبر ١٧٧٩ عند جزيرة سريجو Cerigo وعلى متنها ١٢٨ ملاحا و ٢٤ مدفعا، ثم تم اغراق السفينة بعد وقت قصير ولم تكتب النجاة الا لـ ٢٨ ملاحا فقط، قرر السلطان ارسال بعض قطع الاسطول العثماني الحربية للقيام بجولة بحرية في المنطقة لضمان الامان للملاحة الفرنسية.

وفي مناسبة أخرى قامت احدى الفرقاطات الفرنسية في ١ فبراير ١٧٨٠ باطلاق النيران على سفينة انجليزية في ميناء لارناكا Lamaca بقرص وعومل البحارة الانجليز بوحشية بالغة. وثار انسلي واعتبر هذا العمل مناقضا لحقوق الانسان وللامتيازات الاجنبية، ورفع شكوى إلى الباب العالي مطالبا بالقاء القبض على الضباط الفرنسيين ومعاينة القائد العثماني الذي كان موجودا في قلعة لارناكا لانه سمح بمثل هذه الاعمال الوحشية، والح انسلي على الباب العالي بضرورة رفع شكوى إلى الحكومة الفرنسية ووعده الباب العالي بذلك ولكنه لم يرفع الشكوى بل ولم يحدث السفير الفرنسي في القسطنطينية في هذا الامر على الاطلاق.

ونلمس من هذا الموقف ان الباب العالي حاول عدم ازعاج الجانب الفرنسي بمنع ارسال الشكوى الانجليزية وربما كان يهدف إلى محاولة تهدئة طرفي النزاع. ويمكن القول ان الاعتدال والمرونة كانا السمة الظاهرة للتعامل العثماني مع انجلترا وفرنسا خلال فترة الصراع، فلم تغلق محاولات انجلترا لدفع السلطان العثماني لاتخاذ موقف عدائي صارخ ضد فرنسا وفي هذا دليل على الاعتدال، اما المرونة فتمثلت في استغلال السلطان العثماني لهذا الصراع في محاولة طلب

العون من إنجلترا وفرنسا سويا لتخصيص بعض وحدات من اساطيلهما لحراسة السفن العثمانية فى البحر المتوسط لقاء مبالغ معينة يتم تحديدها بعد التشاور معها. وقد لقى هذا الطاب الترحيب من جانب حكومتى الدولتين .

ويدل أن سفن الحراسة قد باشرت عملها بالفعل فى المنطقة حيث وردت شواهد فى الوثائق البريطانية تفيد ذلك، فقد ذكر اتسلى ان بعض وحدات من السفن الانجليزية والفرنسية ابهرت إلى منطقة الارخبيل لحماية العلم العثماني من الاهانات التى تعرض لها والتي تتعارض مع القوانين الدولية، وذكر فى رسالة اخرى:

«أبهرت أربعة سفن انجليزية لحراسة السفن لعثمانية التى كانت تنقل التبغ من انطاكية إلى دمياط فى رحلتى الذهب والعودة. واعدت الحكومتان الانجليزية والفرنسية سجلات باسماء البحارة على السفن وبالمبالغ المطلوبة وسلمتها إلى الحكومة العثمانية» مما يوضح تطبيق نظام الحراسة بالفعل.

على ان هذا الصراع الذى شهدته منطقة حوض البحر الابيض المتوسط اظهر التفوق العسكرى للجانب الفرنسى على الجانب الانجليزى حيث توالى الهزائم على إنجلترا منذ أواخر عام ١٧٨١ فى الجبهة الامريكية وتدهورت تجارتها فى الليفانت حتى اجبرت على توقيع معاهدة فرساي Versailles مع فرنسا فى ١٧٨٣ واعترفت فيها بالاستقلال الكامل للولايات الامريكية ، وعاد الهدوء إلى منطقة البحر الابيض المتوسط مرة أخرى.

ونخلص مما سبق أن الصراع البحرى بين إنجلترا وفرنسا الذى شهدته منطقة حوض البحر الابيض المتوسط خلال فترة حرب الاستقلال الامريكية قد ألحق الضرر بتجارة الدولتين وتجارة الدولة العثمانية ايضا.

واتضح من هذا البحث أيضا ان الدولة العثمانية وجدت نفسها فى خضم صراع ليس لها مصلحة فيه وتعرضت تجارتها للخسارة ولذلك اتخذت مواقف تملئها عليها مصالحها الخاصة كما رأينا.

وتستطيع أن نقرر ان السلطان العثماني اتخذ مواقف تميزت بالاعتدال والمرونة فى التعامل مع فرنسا وإنجلترا وأنه نجح فى دفعهما للتعاون معه برغم الضغوط التى تعرض لها.

الفصل الثالث
الحرب الأهلية الأمريكية
(١٨٦١ - ١٨٦٥)

يرى كثير من المؤرخين أن السبب الرئيسى للحرب الأهلية الأمريكية التى اشتعلت بين الولايات الشمالية والجنوبية فى الفترة من عام ١٨٦١ إلى عام ١٨٦٥ هو مسألة الرق، وهذا يعد أحد جوانب الحقيقة وهناك عوامل أخرى ساهمت فى هذه الحرب أهمها تلك الاختلافات الجوهرية التى كانت قائمة بين الشمال والجنوب، فقد كان الشمال يتسم بطابع اقتصادى خاص حيث لم تمنحه الطبيعة سعة فى الأراضى الزراعية، ولذلك لم تكن الزراعة هى المورد الأساسى للشهوة فيه على عكس الجنوب الذى شكلت الزراعة فيه أساس الحياة الاقتصادية حيث السهول الواسعة الخصبة والمياه الوفيرة، ولذلك اشتهر بمحاصيل اقتصادية هامة مثل التبغ والأرز والقطن الذى أصبح أهم سلعة تجارية على المستوى العالمى. لقد تزايد انتاج القطن عشر مرات خلال أربعين سنة وخاصة فى ولايات كارولينا الجنوبية وجورجيا وألاباما وتينيسى وتكساس، وأصبحت السمّة البارزة فى هذه الولايات هى المزارع الواسعة وظهرت طبقة من كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين أصبح اعتمادهم التام على العبيد السود الذين استقدمهم تجار الرقيق من أواسط افريقيا للعمل فى هذه المزارع، وقد تزايدت أعداد العبيد بمرور الوقت حتى بلغ عددهم حوالى ثلاثة ملايين شخص قبيلى الحرب الأهلية مباشرة، ونشأت مع هذا العدد الكبير مشكلة تزايد أعداد الزوج الأرقاء وعدم تمتعهم بما يتمتع به الأمريكى الأبيض من حقوق.

وبذلك يمكن القول بأن الرقيق كان عماد الحياة الاقتصادية فى الجنوب وأن مسألة العنّة كانت تعنى إصابة الحياة الاقتصادية بالشلل التام، بينما لم يشعر الشمال بهذه المشكلة لأن أعداد الزوج الأرقاء كانت ضئيلة وغالبيتهم كانوا يعملون فى الخدمة فى المنازل وكان يمكن الاستغناء عن خدماتهم.

وفى الشمال أخذ النشاط الصناعى فى النمو وبدأ استخدام مساقط المياه ثم طاقة البخار واتسع استغلال مناجم الفحم ونمت صناعات عديدة مثل الصناعات القطنية والأصواف وبصفة خاصة فى نيو إنجلاند وصناعة التعدين فى بنسلفانيا، كذلك تركز النشاط المصرفى فى شركات الملاحة فى الشمال.

وقد أدت هذه الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية إلى نشأة صراع خفى داخل الاتحاد الأمريكى قبل نشوب الحرب الأهلية بنحو أربعين عاماً، فعندما تحقق الاستقلال الأمريكى فى عام ١٧٨٣ اعترف دستور الدولة الجديدة بشرعية الرق، ولكن بدأت الولايات الشمالية الواحدة بعد الأخرى تنتقد هذا النظام وتطالب بوضع حد له ثم بالغائه، وكانت ولاية ماساتشوستس من أوائل الولايات التى طالبت بإلغاء الرق فى عام ١٧٨٠ ثم تبعها نيويورك وبنسلفانيا.

وقد اتخذ الكونجرس الأمريكى اجراءاً إيجابياً فى هذا المجال حينما أصدر قراراً يقضى بالحد من دخول العبيد إلى البلاد بعد عام ١٨٠٨، وكانت هذه خطوة مشجعة للمعارضة التى مضت فى طريقها وأصدر وليام جارسون صحيفة فى عام ١٨٣١ بعنوان المحرر Liberator فى مدينة بوسطن، وكانت هذه الصحيفة تندد بالعبودية وتحقرها وتطالب بالقضاء الفورى عليها دون قيد أو شرط، وقد نجح جارسون فى تكوين فريق ضخم من المؤيدين لدعوته وجعلوا شعارهم «القضاء النهائي على العبودية».

وقد تعاون مع فريق جارسون مجموعة من الزنوج الذى تحرروا من نير العبودية حيث أصبحت تجاربهم الماضية هى المادة الأساسية فى المقالات التى نشرت فى صحيفة المحرر وساهمت فى خلق جو عام من الكراهية لهذا النظام. كذلك صدرت عدة روايات أدبية تركز على الوجه القبيح للعبودية وقد اجتذبت هذه الروايات حوالى ثلاثة ملايين من القراء.

ساهمت هذه المواقف المتباينة من العبودية فى خلق روح العناء بين الشمال من الجنوب وزاد الأمر خطورة حينما انضمت بعض الولايات الغربية إلى الاتحاد الأمريكى وأبرزها إلينوى وأعلنت عن تأييدها لدعوة مناهضة الرق، وبذلك بلغ عدد الولايات المعارضة له أحد عشر ولاية مقابل عشر ولايات تؤيده. وفى عام ١٨١٩ انضمت ولاية ألاباما إلى الاتحاد كولاية مؤيدة للرق وكان هذا مصدر الخطر حيث تعادلت ولايات الشمال والجنوب داخل الاتحاد الأمريكى وكاد هذا

الأمر يؤدي إلى الحرب بين الطرفين لولا تدخل هنري كلاي أحد السياسيين المعتدلين واستطاع التوصل إلى اتفاق يرضى الطرفين عرف باتفاق ميسوري وتقرر فيه اعتبار خط عرض ٣٦ شمالاً تقريباً خطاً فاصلاً بين الولايات التي تقع الرق في الجنوب والولايات التي تناهضه في الشمال، وأقر الطرفان هذا الاتفاق.

على أن احتمالات التوتر كانت قائمة كلما انضمت ولاية جديدة إلى الاتحاد الأمريكي وحاول كل طرف ضمها إلى جانبه وبذلك باء اتفاق ميسوري بالفشل، وقد ساهمت الانتقادات المتزايدة للرق في الشمال في خلق تربة صالحة لتحرير العبيد، فقد تكون حزب جديد مؤيد للقضاء على العبودية وأصبح له مرشحون من عام ١٨٤٤ وهو الحزب الجمهوري وكان برنامجه يقوم على ضرورة إلغاء الرق من جميع الولايات وكان أول رئيس لهذا الحزب هو جون فريمون John Fremont في عام ١٨٥٦ وقد وشع لانتخابات الرئاسة الأمريكية - ولكن لم يحالفه النجاح برغم حصوله على ١,٣٤٠,٠٠٠ صوت، ثم برز من بين الصغوف مرشح جديد هو أبراهام لنكولن Abraham Lincoln الذي لعب دوراً رئيسياً في إلغاء الرق.

وقد ولد لنكولن في عام ١٨٠٩ في ولاية كنتاكي ونشأ في بيئة فقيرة متواضعة وتميز بالشعبية، كان من الجيل الثوري مثل جورج واشنطن وبنيامين فرانكلين. وكان لنكولن على دراية جيدة بالقانون والأدب وخاصة الأب الإنجليزي وقد نجح في تخطي حاجز الفقر وأصبح عضواً في الحزب الجمهوري في إلينوي في الفترة من عام ١٨٤٧ إلى عام ١٨٤٩، ثم شغل منصب عضو مجلس النواب في واشنطن وذاقت شهرته كسياسي محك خاصة حينما بلغ سن الخمسين.

كان لنكولن من أبرز المؤمنين بضرورة القضاء على الرق واستعصاله من جميع الولايات الأمريكية، وقد رشحه الجمهوريون في عام ١٨٥٨ لعضوية

مجلس الشيوخ ولكنه فشل، ورغم هزيمته فقد نجح في أن يصبح شخصية عامة وشهيرة.

لقد اكتسب لنكولن مؤهلات العظمة والنجاح من خلال عمله في مجالات سياسية عديدة وساعده في ذلك موهبة الخطابة التي كان يتمتع بها والتي اكسبته ثقة الجماهير، وتمكن من الوصول إلى صفوف المرشحين للرئاسة الأمريكية في عام ١٨٦٠ رغم نظرة الجنوبيين العدائية له. وكان برنامج الجمهوريين يركز

على ثلاثة محاور هي:

١- القضاء التام على العبودية.

٢- حماية الصناعة الأمريكية.

٣- حماية الملكية الخاصة.

نجح لنكولن في انتخابات ١٨٦٠ وفي نفس السنة لاحت في الأفق طلائع الحرب بسبب محاولات الشمال والجنوب التفوق في عدد الأنصار، بل وصل الأمر إلى حد التفكير في استخدام السيف لحل النزاع، خاصة بعد أن تزايد العداء من جانب الجنوبيين لفوز لنكولن في الانتخابات وكانت ولاية ساوث كارولينا زعيمة الجنوب في مقدمة القاضيين وتوجت معارضتها باعلان الانسحاب من الاتحاد الأمريكي ثم تبعتها ولايات فلوريدا وألاباما وميسيسيبي وكساس ولويسيانا وجورجيا ووضعوا دستوراً خاصاً بهم واتخذوا لهم رئيساً هو جيفرسون دافيز Jefferson Davis وكونوا حكومة ائتلافية برئاسته في ١٨٦١.

وهكذا انفرط عقد الاتحاد الأمريكي وأصبحت المهمة شاقة أمام لنكولن لأن اعادة الولايات المنشقة كانت مسألة عسيرة بالطرق السلمية والتي كانت تعنى التسليم بمطالب الجنوبيين، ولذلك اتجه التفكير إلى استخدام القوة وكانت هذه آخر الاحتمالات التي وصفها لنكولن. وقد بذل لنكولن بعض المحاولات لارضاء الجنوب مثل التعهد بعدم التدخل في مسألة العبودية في ولاياتهم حتى لا يسمح للاتحاد الأمريكي بالتفكك ولكن لم يتوصل إلى نتيجة مرضية.

بدايات الحرب:

لم تبدأ الحرب الفعلية بين ولايات الشمال و الجنوب حتى عام ١٨٦١ ولم يتعد الأمر أكثر من الخطب الحماسية والتراتش بالكلمات إلا أن مجريات الأحداث كانت تدل على أن صداماً وشيكاً في الطريق، وكان الحماس يملأ صدور الجنوبيين وكانوا يثقون في إمكانية تحقيق النصر على الشمال معتمدين على امتلاكهم لمزارع القطن، الواسعة وكانوا يرون امكانية الحصول على السلاح عن طريق عوائد تصدير القطن وكانوا يرون أيضاً أنه يمكن الاعتماد على تأييد إنجلترا التي كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على القطن الأمريكي، وكانوا يعتقدون في إمكانية اغلاق الميسيسيبي أمام تجارة الشمال وفي هذه الحالة سيضطر إلى التصالح معهم.

أما الشمال فقد وضع خطة عسكرية تستهدف تحقيق ثلاثة نقاط وهي:

- ١ - الاستيلاء على ريتشموند عاصمة الحكومة الاتحادية الجنوبية.
- ٢ - الاستيلاء على الميسيسيبي لفصل الولايات الجنوبية في الشرق عن الولايات الغربية.
- ٣ - فرض الحصار الاقتصادي على موانئ الجنوب لمنع تصدير القطن للخارج.

حاول كل طرف تحقيق خطته وكانت الشرارة الأولى للحرب هي محاولة الجنوبيين الاستيلاء على قلعة سامتر Sumter Fort التابعة للشمال واجبار قائدها على الاستسلام بمنع الامدادات عنه، وقد نجحوا في ذلك واشعلوا النيران في علم الولايات المتحدة، وهنا أدرك الشماليون أنه لا بد من التكاتف للدفاع عن الاتحاد الأمريكي؛ فاصدر لنكولن أوامره بتجنيد ٧٥ ألف شاب لحماية القلاع والمنشآت التي تخص أمن المواطنين وكان رد فعل الجنوب هو زيادة الاستعدادات خاصة بعد انضمام فرجينيا واركساس وتنسي وكارولينا الشمالية إلى الحكومة الاتحادية وأصبح عدد ولاياتها إحدى عشر ولاية بينما كان عدد ولايات الشمال ثلاثة وعشرين ولاية.

ولم تكن حادثة سامتر سوى الشرارة الأولى للحرب ولكن ساد الهدوء بعدها لمدة عام وبدأت الفوارق تتضح خلال هذه الفترة بين الشمال والجنوب؛ فبينما كان عدد سكان الجنوب تسعة ملايين نسمة وأكثر من ثلثهم من العبيد كان عدد سكان الشمال حوالي ٢٢ مليون نسمة وكانوا يتمتعون بمناخ اقتصادي ممتاز وتمتعت نسبة كبيرة منهم بالثراء بفضل كميات الذهب والفضة التي تدفقت عليهم من المناجم الغنية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان الجنوب ينقصه الجدية والصلاية فيعض الولايات كانت تخرج من الحكومة الائتلافية ثم تعود إليها دون قيد أو شرط، كذلك كان الجنوبيون أقل في الكفاءة القتالية، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن المبالغ اللازمة للاتفاق على الحرب لم تكن متوفرة لدى الطرفين كما لم تكن علاقاتهم مع الدول الأوروبية طيبة.

على أن الأوضاع لم تظل على ما هي عليه فقد حاول كل فريق تحسين معسكره وإضافة موارد جديدة، فقد استطاع الشماليون إظهار التفوق في مجال التعبئة العامة وساعدتهم على ذلك أن الموانئ الشمالية كانت مفتوحة على الدوام للواردات على عكس الجنوب الذي تعرض للحصار الاقتصادي فحرم من الواردات الهامة مثل الحديد والصلب والذخيرة والسلع الهامة.

وحاول الجنوبيون زيادة مواردهم المالية عن طريق اللجوء إلى بعض الإجراءات الداخلية مثل فرض ضرائب إضافية على التبغ والخمور في عام ١٨٦٢. ولكن حصيلتها لم تزد على ٢,٦٠٠,٠٠٠ دولار مما اضطرهم إلى طبع أوراق نقدية بما يعادل ٤٥٠ مليون دولار بتخفيض ٣ سنتات من قيمة الدولار. وجدير بالذكر أن قيمة الدولار استمرت في الانخفاض خلال فترة الحرب ووصلت إلى ٣٩ سنتاً وأصبح سكان الجنوب يعيشون في معاناة واضحة من الغلاء ونقص السلع الاستهلاكية، وأصبح الدولار الذهب يعادل ٢٢ دولاراً في الجنوب ثم وصل الدولار إلى أدنى مستوى للانخفاض في ١٨٦٥.

أما فيما يتعلق بعلاقات الشمال والجنوب بأوروبا فقد كانت من الأمور التي سعى الطرفان إلى تحقيق تقدم فيها لخدمة أهدافهما كما سئرى.

الحرب الأهلية وأوروبا

كان لوقوع الحرب الأهلية أكبر الأثر على الحياة الاقتصادية في أوروبا بصفة عامة وعلى الدول الصناعية مثل إنجلترا وفرنسا بصفة خاصة، وقد عبر عن هذا الأثر أحد أعضاء الوزارة البريطانية قائلاً: «إن الحرب الأهلية الأمريكية تعد أكبر حدث يقع في السياسة العالمية منذ سقوط نابليون الأول». وإذا حاولنا التعرف على تأثير الحرب الأهلية على إنجلترا لوجدناه واضحاً في المجال الاقتصادي وفي الصناعة الإنجليزية بصفة خاصة حيث حرمت مصانع القطنيات الإنجليزية من المواد الخام الرئيسية بعد الحصار الذي فرضه الشماليون على موانئ الجنوب، ورغم المجهودات التي بذلت لتعويض هذا النقص بزيادة صادرات القطن المصرية إلى إنجلترا إلا أن مجاعة القطن Cotton Famine أجبرت المصانع الإنجليزية على تحييد انتاجها وانتشرت البطالة تبعاً لذلك.

فقد كانت الصناعات القطنية الإنجليزية مركزة في لانكشير وكانت تعتمد اعتماداً كبيراً على القطن الأمريكي إذ كان يتم استيراد ٧٢٪ من القطن الأمريكي قبل عام ١٨٦٢، وقد تسبب نقص الانتاج في تحويل ٢٤٧,٠٠٠ عامل إلى البطالة الكاملة و ١٦٥,٠٠٠ عامل إلى البطالة الجزئية.

أما بالنسبة لفرنسا فقد كانت الصناعات القطنية فيها واسعة النطاق وكان يعمل بها ما لا يقل عن ٣٥٠,٠٠٠ عامل في عام ١٨٦٠، وقد أدت الحرب الأهلية الأمريكية إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية بنسبة ٣٠٪ في أوائل عام ١٨٦٠. وكانت أكثر المناطق الفرنسية تأثراً بالأزمة هي نورماندى حيث أصابت البطالة بها أكثر من ثلثي الأيدي العاملة، كذلك تأثرت بعض مناطق الشمال الفرنسي ولكن بدرجة أقل حيث تركزت بها الصناعات الصوفية والتيلية، أما أقل المناطق تأثراً فكانت الألزاس.

وبرغم هذه الأزمة فقد تردد رجال الصناعة الفرنسيون في استخدام قطن الهند لأنه كان يتطلب إجراء تعديلات على الآلات المستخدمة، وقد عبر أحد الساسة

الفرنسيون عن هذا الوضع قائلاً: «إن صناعتنا تقاسى بشدة وطبقائنا العاملة تعاني البطالة الواضحة».

إذن كان للحكومتين الإنجليزية والفرنسية مصلحة مباشرة وسريعة في تخفيف حدة الحصار المفروض على موانئ الجنوب، وقد أثيرت عدة آراء وتساؤلات أثناء الحرب كان أكثرها إلحاحاً هو هل كانت إنجلترا وفرنسا ترغبان في وقوع انفصال نهائي في الاتحاد الأمريكي؟

وقد ثار هذا التساؤل بعد أن أظهرت نتائج الحرب في العامين الأولين عجز حكومة الشمال بكل إمكانياتها المادية المتفوقة عن إخضاع الجنوبيين ومن ثم بدأت بعض الآراء تميل إلى إمكانية حدوث الانفصال بين الشمال والجنوب. وحتى يمكننا فهم موقف الدولتين لا بد أن نتعرف على الأوضاع الداخلية لكل منهما أثناء الحرب ففي إنجلترا كانت الحكومة الإنجليزية منقسمة على نفسها فبينما كان جلاكستون الذي كان يشغل منصب وزير العدل آنذاك يرغب في أن تقوم بريطانيا بدور الوسيط تأثراً بما كان يعانيه العمال من البطالة كانت بامستون رئيس الوزراء وراسيل وزير الخارجية أكثر تحفظاً من ذلك، بينما كان البلاط الملكي ضد القيام بأي محاولة لها صفة المغامرة، وكان التفكير الإنجليزي يرى أنه إذا انتصر الجنوبيون فإن الشماليين سيسعون للحصول على ما يعرض هزيمتهم يرضم كندا التي انتزعتها إنجلترا من فرنسا في حرب السنوات السبع.

أما الحكومة الفرنسية فكانت تستغل فرصة وقوع الحرب في تنفيذ سياسة توسعية في المكسيك وكانت تعلم جيداً أن حكومة لتكولن ستضع العقبات عن طريق هذا التوسع في حالة انتصارها في الحرب، وعلى ذلك يمكن القول بأن السياسة الفرنسية كانت متناقضة فطول فترة الحرب سيزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كبيرة ولكنها تساعدها في ذات الوقت على تنفيذ مشروعات التوسع في المكسيك، وفي حقيقة الأمر كانت المسألة المكسيكية أكثر أهمية من وجهة نظر الامبراطور نابليون الثالث ولذلك نجده يحاول الحصول على

مراقبة حكومة الشمال على ذلك ولكن ثوفينيل Thouvenel وزير الخارجية أوقف هذه المحاولات.

وقد أظهرت المراسلات الدبلوماسية السرية الخاصة بهذه الفترة وجهات النظر هذه وكشفت النقاب عن الرغبات الإنجليزية والفرنسية. ويرى بعض المؤرخين أنها لم تكن أكثر من أفكار لم تخرج إلى حيز التنفيذ، أما الموقف السياسي المحدد فلم يكن واضحاً حتى المرحلة الأولى من الحرب التي انتهت بانتصار جيوش الجنوبيين، وكل ما فعلته الحكومتان هو أنهما تخلتا موقف الترقب والانتظار ثم أعانت الدولتان موقف الحماد من الصراع الدائر، وتأكد هذا الحماد حينما حاولت حكومة الشمال في صيف عام ١٨٦١ الحصول على اعتراف دولي بها فرفضت الحكومة الإنجليزية منحها ذلك الاعتراف وكذلك الحكومة الفرنسية.

على أن ظروف الحرب أدت إلى وقوع أزمة في العلاقات بين حكومة الشمال وبين إنجلترا حينما قام قائد سفينة حربية شمالية بتفتيش سفينة تجارية إنجليزية في ديسمبر عام ١٨٦١ أوأسر عدداً من مندوبى حكومة الجنوب ممن كانوا على ظهرها في ترنت Trent، وقد أثار هذا الحادث الحكومة الإنجليزية وتحدثت الصحافة الإنجليزية بلهجة حادة متهمة حكومة الشمال بالاعتداء على أحد حقوق إنجلترا الدولية وهو حق الملاحة في أعالي البحار، وكان رد فعل صحافة واشنطن عنيفاً على هذا الاتهام وتبعد الموقف وصممت الحكومة الإنجليزية على تقديم اعتذار لها وعلى إطلاق سراح الأسرى وشاركت الحكومة الفرنسية الحكومة الإنجليزية في هذا الموقف وتضامنت معها، وكان لهذا الموقف أثره في تراجع حكومة الشمال عن تشدها فقامت بإطلاق سراح مندوبى الجنوب ووضعت نهاية لهذه الأزمة.

ويستدل من هذه الأزمة على أن حكومة الشمال تميزت بالتردد الدبلوماسي والضعف العسكري حتى هذه الفترة حيث كانت لا تزال نتائج المعارك العسكرية في صالح الجنوب، وقد أوضحت المراسلات الدبلوماسية أن حكومتى إنجلترا

وفرنسا استقبلتا مندوبى الجنوب بحرارة مما يوضح أنهما كانتا تتوقعان امكانية وقوع انفصال نهائي بين الطرفين، وفى إبريل عام ١٨٦٢ تقابل الامبراطور نابليون الثالث مع سليلد Slidel مندوب الجنوبيين واستمع جيداً إلى آرائه حيث عرض توريد القطن الخام للمصانع الفرنسية فى مقابل الاعتراف الرسمى بحقوق الجنوب، وقد فكر الامبراطور بالفعل فى أن يرسل إلى نيو اورليانز اسطولاً تكون مهمته فك الحصار ولكنه لم يستطع الوصول إلى قرار نهائى فى هذا الشأن دون الحصول على موافقة بريطانيا العظمى التى كان من الواضح أنها لن تقدم على القيام بأى عمل دبلوماسى يكون هدفه تدعيم الانفصال، ولذلك استبعدت الحكومة الفرنسية هذا التفكير. على أن غالبية أعضاء الحكومة الفرنسية كانوا من أنصار الجنوب ولذلك قامت الحكومة الفرنسية بمحاولة جديدة بعيدة عن إنجلترا فلجأت إلى روسيا وطلبت منها مشاركتها فى الوساطة بين الطرفين المتحاربين ولكن الحكومة الروسية اعتذرت لعدم وجود مصلحة مباشرة لها فى هذه الحرب.

وفى يناير عام ١٨٦٣ قررت الحكومة الفرنسية أن تعرض وحدها وساطتها على لينكولن وجيفرسون ولكن سيوارد سكرتير الدولة رفض هذه الوساطة وطلب لينكولن من الامبراطور الفرنسى الابتعاد عن التدخل فى شئون أمريكا قائلًا:

"You Should Keep your nose out of American Affairs".

وأعلن الكونجرس فى قرار جماعى أن كل محاولة جديدة للتوسط ستعتبر

عملاً غير ودى.

وعلى ذلك يمكننا القول بأنه لم يكن لبريطانيا ولا لفرنسا فى أثناء السنوات الأربع الخاصة بالحرب الأهلية خطة عمل ثابتة ولم تقم أى من الحكومتين باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمواجهة حصار موانئ الجنوب برغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التى نجمت عن هذا الحصار، إلا أن الحكومة الفرنسية استغلت فرصة اشتعال الحرب وأثارت المسألة المكسيكية.

المسألة المكسيكية:

كانت المكسيك مستعمرة أسبانية منذ عام ١٥١٩ ووطأت أقدام الرجل الأبيض هذه المنطقة التي كان يسكنها الهنود ووقع نزاع بين الطرفين أخذ شكل العنف منذ عام ١٨١٠ إلى عام ١٨٢٠ م. وقد استطاع الزعيم هيدالجو Hidalgo الحصول على الاستقلال في ١٨٢١. وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الأزمات الداخلية والصعوبات التي واجهت حكومة المكسيك وبعض المناطق التابعة لها مثل تكساس وكاليفورنيا وقامت بضمهما إليها وتكساس في عام ١٨٤٥، وكاليفورنيا في عام ١٨٤٦، ثم دخلت في حرب مع المكسيك انتهت بتوقيع معاهدة جوادالوبيز - هيدالجو Guadalupe - Hidalgo، في ٢ فبراير عام ١٨٤٨ وحصلت بمقتضاها على الأراضي المكسيكية الواقعة إلى الشمال من نهر جيلا وهي المكسيك الجديدة وكاليفورنيا المنطقة الجنوبية من جبال روكي ونيفاذا واريزونا. ومنذ عام ١٨٤٨ والمكسيك تواجه ظروفا صعبة وتعاني حكومتها الضعف والتفتت وفي عام ١٨٥٥ نشب صراع للوصول إلى السلطة بين الأحرار برعاية جواريز Juarez والمحافظين الكاثوليك وفكر بعض الساسة المكسيكيين في الحصول على تأييد بعض الدول الأوروبية من أجل انتهاء هذه الحرب الأهلية وكانت المكسيك تمتلك موارد معدنية فائقة الأهمية وكان عدم الاستقرار السياسي مسرلا عن عدم استغلالها على الوجه الأمثل بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من المقيمين بها وغالبيتهم من الأسبان والفرنسيين والإنجليز وهؤلاء أصابتهم الحرب الأهلية باضرار مادية بالغة وطلبوا من حكوماتهم تأييد طلباتهم من أجل الحصول على تعويضات، ولذلك فكر الامبراطور ناهليون الثالث في التدخل ليس من أجل مساعدة رعاياه للحصول على ما يستحقونه فقط ولكن من أجل إقامة مناطق نفوذ اقتصادية واستغلال الموارد المنجمية وفتح سوق تصدير للمنتجات الصناعية الفرنسية في هذه المنطقة، وبالطبع لا يمكن تحقيق كل ذلك إلا في وجود استقرار سياسي في المكسيك ومن ثم فكر الامبراطور في إنشاء حكومة ملكية في المكسيك بتأييد من فرنسا يمكنها أن تمنح المشروعات الفرنسية مكانة متفوقة في مجال

الاستثمارات وكانت الحرب الأهلية هي الفرصة التي انتظرها الامبراطور بعد أن تقطعت أوصال الولايات المتحدة.

فكر الامبراطور الفرنسي في سنة ١٨٦١ في اشراك أسبانيا و إنجلترا في هذا الأمر والفعل. عقد اتفاقاً فرنسياً إنجليزياً أسبانياً في ٣١ أكتوبر عام ١٨٦١ لاجبار الحكومة المكسيكية على احترام ممتلكات الأجانب، وتدعم هذا الاتفاق بارسال حملة عسكرية للدول الثلاث إلى المكسيك. ولكن تحولت هذه الحملة إلى مسألة فرنسية فقط بعد وقوع الخلافات بين الأطراف الثلاثة فسحبت إنجلترا وأسبانيا قواتهما. وانتفض الامبراطور الفرصة ونصب الأرشيدوق النمساوي ماكسميليان Maximilien على عرش المكسيك في عام ١٨٦٣، وقد حاول هذا الامبراطور أن يحكم البلاد ولكنه لم يستطع سوى السيطرة على الجزء الأوسط من البلاد وبقي الشمال والجنوب في أيدي أعوان جواريز زعيم الأحرار. برغم محاولة الحكومة الفرنسية تدعيم ماكسميليان بالإبقاء على الحملة الحربية الفرنسية على سواحل المكسيك والتي كانت تضم حوالي ٣٠,٠٠٠ جندي.

وعندما انتهت الحرب الأهلية الأمريكية ف مايو ١٨٦٥ رفضت الحكومة الأمريكية الاعتراف بمكسميليان ووجدت فرنسا أنها لن تستطيع أن تدخل في مخاطرة الصدام مع الولايات المتحدة فأبلغت مكسميليان في ١٥ يناير سنة ١٨٦٦ بأنها ستضطر إلى استدعاء قواتها على دفعات برغم توصلات ماكسميليان بالبقاء.

ولاشك أن هذه الهزيمة التي منى بها نابليون الثالث كانت سبباً في إثارة المعارضة الداخلية عليه فانتقدته بمرارة واتهمته بأنه لم يتعرف جيداً على تفكير المكسيكيين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أضعفت هذه الحملة من مركز فرنسا في أوروبا وتفوقت الاستثمارات الأمريكية في المكسيك كما سنرى.

نتائج الحرب:

على أية حال نجحت خطة لينكولن الثلاثية الأهداف وتوالت انتصارات الشمال على الجنوب في صيف عام ١٨٦٣ وكانت أشهر المعارك هي معركة Gettysburg و Vecksburg حيث ظهر فيهما تفوق الشمال العسكري، وظهرت

في هذه الفترة أيضاً نتائج الحصار الاقتصادي لموانئ الجنوب حيث دمرت تجارتها تماماً وخاصة تجارة القطن التي كان يعتمد عليها. ولم يكتف لينكولن بالانتصارات العسكرية بل بذل مجهوداً لتأمين الجبهة الداخلية حيث تعقب كل من حاول مد يد المساعدة للجنوب وطبق عليهم الأحكام العسكرية والعقوبات الصارمة وواجه بعنف جميع الانتقادات التي وجهت لحكومته من جانب الكتاب والصحفيين، ثم اتخذ أجراً قرار عرقته الولايات المتحدة وهو إعلان تحرير العبيد في جميع أنحاء البلاد في ١ يناير عام ١٨٦٣، ثم دعم هذا القرار بقرار آخر يقضي باستخدام العبيد في الخدمة العسكرية.

حاول الجنوب محاولة أخيرة بالتمسك بالحصول على العون العسكري من إنجلترا وفرنسا ولكن باءت هذه المحاولات بالفشل وانتهت المعارك العسكرية بين الشمال والجنوب وكانت صبيحة الجنود الشماليين هي (هيا إلى ريتشموند) في جميع المعارك وسقطت عاصمة الجنوب في يد الشمال وأرغم العلم الأمريكي فوقها في أبريل ١٨٦٥ ثم أعقب ذلك استسلام الرئيس الجنوبي ديفيد جيفرسون ولكن أعوانه مكنوه من الهرب.

لقد تكبد الشمال والجنوب خسائر بشرية فادحة في هذه الحرب، فقد قدرت خسائر الشمال البشرية بما لا يقل عن ٣٦٠,٠٠٠ جدي، بينما فقد الجنوب ما لا يقل عن ٢٥٨,٠٠٠ جدي هذا بخلاف الجرحى والأسرى من الطرفين، أما عن الخسائر المالية فقد قدرت بـ ٣,٢٥٠,٠٠٠ دولار في الشمال و ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار في الجنوب.

وإذا حاولنا تحليل أسباب هزيمة الجنوب في هذه الحرب لوجدنا آراء عديدة ذكرها المؤرخون منها عدم اهتمام سكان الجنوب اهتماماً كافياً بالحرب ومتطلباتها والانصراف في أوقات كثيرة إلى الاهتمام بمصالحهم الخاصة وتفضيلها على الصالح العام، كذلك سيطرت الأنانية على حكام الولايات الجنوبية واعتمدوا على حماية الحقوق المدنية التي تكفلها مناصبهم وارتكبوا

الكثير من التجاوزات في النواحي العسكرية بينما كان الشمال بجميع فئاته وعناصره لا هم له سوى الحرب وتحقيق النصر وانصهرت جميع فئات المجتمع في بوتقة واحدة خلف لنكونلن لذلك تميز المعسكر الشمالي بالقوة والترابط فكان النجاح حليفهم. وإذا أضفنا إلى ذلك نقص الأموال التي واجهها الطرفان إلا أنه أضيف إليها الحصار الاقتصادي الذي واجهه الجنوب والذي كان بلا شك من عوامل الهزيمة.

على أي حال بدأ لينكونلن بعد انتهاء الحزب في التفكير في اتخاذ أساليب عملية للأخذ بيد الجنوبيين لمسايرة نهضة الشمال ولإعادة تعمير المناطق التي لحقها الدمار أثناء الحرب ولمساعدة الريف على معايشة أوضاعهم الاجتماعية الجديدة وممارسة حقوقهم المدنية والسياسية وأفسح المجال أمام الزوج للتعبير عن رغبتهم في الانتخابات العامة وأصبح لهم رأى مؤثر فى أسلوب حكم الولايات بل واستطاعت بعض العناصر الزوجية أن يكون لها السيطرة على بعض المجالس التشريعية فى الجنوب، كذلك دخل العبيد إلى مجال الوظائف العامة وشغلوا بعضها فيها عدا الوظائف العليا التي سيطر عليها رجال من الشمال. وقد أزعج هذا الوضع الاجتماعى الجديد بعض العناصر البيضاء من الجنوب من الذين رفضوا فكرة دخول العناصر الزوجية إلى المجتمع الأمريكى والاندماج فيها والتمتع بكامل حقوق الرجل الأبيض ومن ثم تكونت بعض الجمعيات الإرهابية مثل جمعية (Ku (Klux Klan التي تأسست فى ولاية بولاسكى فى عام ١٨٦٥ وحقت نجاحاً فى إبعاد الزوج عن الانتخابات المحلية.

وبسوء الوقت تلاشت مكاسب الزوج أسلم تحتل الرجل الأبيض وعادات الأرواح إلى ما كانت عليه قبيل الحرب وعادت سيطرة العناصر البيضاء على المجالس التشريعية وفقد الزوج حقوقهم من الناحية العملية، وبذلك لم تحقق هذه الحرب الآمال المرجوة والتطلع إلى الحرية، فقد منح الزوج الحرية من الناحية القانونية النظرية ولكن المساواة الفعلية مع العناصر البيضاء ظلت بعيدة المنال.

وبرغم ذلك فإن كثيراً من المؤرخين يعتبرون الحرب الأهلية حداً فاصلاً بين عهدين حيث أعقبتها نهضة شاملة وخاصة في المجالات الصناعية ونمو المدن واتساعها وزيادة أعداد السكان بشكل واضح، ففي خلال العشر سنوات التالية للحرب زادت أعداد السكان بإضافة تسعة ملايين نسمة، وجاءت هذه الزيادة بفعل ارتفاع نسبة المواليد والهجرات الخارجية، على أنه من الملاحظ أن الزيادة السكانية كانت واضحة في الشمال والغرب أكثر من الجنوب.

وقد استمر هذا النمو السكاني حيث ارتفعت أعداد السكان إلى ٧٦ مليون نسمة في عام ١٩٠٠م بعد أن كانوا لا يزيدون عن ٥٠ مليون نسمة في عام ١٨٨٠م.

كذلك زادت الاستثمارات في المجال الصناعي بعد الحرب وبلغت ملايين الدولارات وتم تشييد آلاف المصانع ومد الخطوط الحديدية لمسافات طويلة وصقلت إلى ٢٤٠ ألف ميل في الشمال والجنوب، وتم إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة في غالبية المصانع، ويمكن القول أن ثورة صناعية ثانية تحققت خلال هذه الفترة خاصة بعد استخدام طاقة البترول التي حلت محل طاقة البخار لم تطورت إلى استخدام المحركات الكهربائية في تشغيل الآلات وانتشار استخدام الكهرباء أيضاً في إضاءة المنازل والمصانع والطرق فكان بمثابة نقلة حضارية كبيرة.

وقد اتسع العمران في فترة ما بعد الحرب حينما أضيفت مدن وضواحي جديدة إلى المدن القديمة وزادت مساحات الأراضي الزراعية بعد التوسع في المنطقة الغربية وبلغت آلاف الهكتارات وزادت الهجرة الوافدة من العالم القديم إلى هذه المناطق للعمل في الزراعة، وقد بلغت جملة المساحات التي أضيفت إلى مساحة الولايات المتحدة حوالي ٧٣٠ مليون هكتار في عام ١٩٠٩، وقد اشتملت الأراضي الجديدة على ثروات طبيعية غنية مثل الغابات والمناجم.

على أنه من الملاحظ أن هذه النهضة تركزت غالبيتها في الشمال أما الجنوب

فقد ظل يعاني من بعض المشكلات وخاصة في مجال الزراعة حيث واجه أصحاب المزارع صعوبات إعادة الحياة إلى أراضيهم مرة أخرى بعد اختفاء عناصر العبيد وقد اضطر البعض منهم إلى الهجرة إلى المدن حيث عملوا في المجالات الإدارية بعيداً عن الأرض، أما من صمم منهم على البقاء في الجنوب فقد اضطر إلى استخدام الزوج في الزراعة مقابل أجر مرتفعة أو منحهم مساحات صغيرة من الأراضي ليتعيشوا منها أو مشاركتهم في المحصولات الزراعية وبذلك لم يعد للملكيات الكبيرة وجود كما كان الحال قبل الحرب.

وإذا كانت هذه الأوضاع الجديدة قد ساهمت في تحسن أحوال بعض الزوج حيث تمكن البعض منهم من شراء منازل صغيرة للعيش فيها بعد أن كانوا يعيشون في أكواخ حقيرة وتحولوا إلى أصحاب ملكيات زراعية صغيرة، فإنها أدت من ناحية أخرى إلى انخفاض مساحة ملكيات الأراضي في الجنوب من ٣٣٥ ألف هكتار في عام ١٨٨٠م إلى ١٥٣ ألف هكتار ثم هبطت إلى ١٣٨ ألف هكتار في عام ١٩٠٠.

وعلى ذلك نرى أن أصحاب الأراضي في الجنوب واجهوا أعباء مالية جديدة تمثلت في توفير الغذاء والسكن والحماية للزوج العاملين لديهم كأجراء، ورغم ذلك فقد هجر كثير من الزوج الأراضي الزراعية وانجهموا للعمل في المدن والأحياء القريبة كخدم في المنازل. وقد توتبت على الحرب الأهلية أيضاً نتيجة أخرى على درجة من الأهمية وهي نقص محصول القطن الذي كان عماد الحياة الاقتصادية في الجنوب، فقد فقد هذه المكانة بعد الحرب وزاحمته محاصيل أخرى على درجة من الأهمية مثل التبغ والأرز وقصب السكر والتفاح والماناس والخبز والبقول السوداني والمواضع والخضروات، وقد انتشرت زراعة هذه المحاصيل في مساحات كبيرة وساهمت في سوق التصدير الخارجي بكميات كبيرة وخاصة إلى الولايات الشمالية والغربية، وقد ساهم في نشاط حركة التصدير تقدم وسائل المواصلات مما أدى إلى زيادة الترابط بين الشمال والجنوب.

بذلك يمكن القول بأن التجارة الداخلية بين المدن راجت في فترة ما بعد الحرب وأن الجنوب لم يعد هو المصدر الوحيد والأساس للمادة الخام وهي القطن اللازمة لمصانع إنجلترا حيث تراجعت هذه المكانة بعد الحرب.

وقد شهدت الولايات المتحدة نهضة صناعية أيضاً في فترة ما بعد الحرب حيث انتشرت بعض الصناعات مثل حلج الأقطان التي فتحت الأبواب أمام الشباب للعمل وخاصة في الجنوب، وبذلك أمكن القضاء على البطالة المنتشرة هناك، كذلك حدث تغير في الجنوب في شكل نمو بعض المدن مثل ريتشموند وإتلاندا وبرمنجهام والاس وهيوستن وسان أنطونيو من حيث أعداد السكان ومن حيث كونها مراكز صناعية وتجارية، وزادت العلاقات التجارية توتقاً بين هذه المدن وبين الشمال والغرب.

وبعد أن تحققت هذه النهضة العمرانية والصناعية في الولايات المتحدة أعقبها زيادة كبيرة في رؤوس الأموال وزادت الرغبة في زيادة الاستثمارات وتدعيم الوجود التجاري والسياسي مع العالم الخارجي فبدأ التطلع إلى التوسع التجاري سواء ناحية الشرق الأقصى أو ناحية أمريكا الوسطى والجنوبية كما سنرى.

الفصل الرابع التوسع الخارجى

- فى أمريكا الوسطى والجنوبية.

- العلاقات مع الشرق الأقصى.

التوسع الخارجى

لقد مر ما يقرب من ثلاثة قرون بين تأسيس أول مستعمرة بريطانية فى جيمس تاون بفرجينيا وبين وصول الرئيس ماكنلى للسلطة فى عام ١٨٩٧ والذى يمثل عهده قمة التطلع إلى التوسع الخارجى. وقد كان نشاط الأمريكين فى هذه الفترة يتركز فى التنمية داخل هذه القارة الشاسعة فى ضم مساحات جديدة إلى الاتحاد الأمريكى، فقد زادت مساحة الولايات المتحدة بشراء بعض المناطق مثل لويزيانا Louisiana من ناهليون بوناپرت بمبلغ خمسة عشرة مليون دولار وهى التى كان قد حصل عليها من أسبانيا بالتنازل وخشى من وقوعها فى يد إنجلترا فباعها للولايات المتحدة فى إبريل عام ١٨٠٣ .

كذلك ضمت الولايات المتحدة منطقة أخرى إليها وهى فلوريدا Florida التى كانت تقع على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة وشرق الميسيسى ذلك أن الجزء الغربى منها كان قد وقع فى يد رجال الحدود الأمريكين وفى عام ١٨١٠ قامت الثورة فيه ضد الحكم الأسبانى فأمر الرئيس ماديسون Madison بإحتلال هذا الجزء وظل الحكم الأسبانى فى فلوريدا الشرقية بعض الوقت إلى عام ١٨١٩ ثم تغلى الأسبان عنها للولايات المتحدة مقابل خمسة ملايين دولار مما أدى إلى قيام المدن الكبرى شمال هذه المنطقة مثل كليفلاند Cleveland وديترويت Detroit وشيكاغو Chicago . كذلك اتجه الأمريكيون إلى منطقة أخرى فى تكساس Texas التى كانت فى قبضة المكسيك واستغلوا ضعف الحكومة المكسيكية وقاموا بضمها إليهم. وفى العقد الرابع من القرن التاسع عشر أصبحت الحدود الشمالية للولايات المتحدة أكثر دقة ووضوحاً بعد إبرام معاهدة مع الحكومة البريطانية فى عام ١٨٤٢ والتى نتج عنها إضافة مساحة كبيرة فى منى سوتا Minnesota إلى الأرض الأمريكية. ولم تكن معاهدة ١٨٤٢ مع بريطانيا هى الأخيرة بل وقعت معاهدة أخرى ١٨٤٦ بين الطرفين اعترف فيها بالخط ٤٩ حداً فاصلاً بين أراضى الدولتين فأصبحت المنطقة الواقعة جنوب هذا الخط

بإستثناء جزيرة فان كوفر Vancouver جزءاً من الولايات المتحدة. وكان العمل الذى اختتم به التوسع نحو الغرب هو شراد جيمس جادسدون GADSDEN فى عام ١٨٥٣ اقليماً صغيراً فى الجنوب الغربى لإنشاء خط سكة حديدية عبر القارة وهو الآن جزء من أريزونا الجنوبية ثم قام ويليام سيوارد الذى كان يعمل سكرتيراً لإبراهام لينكولن بشراء ألاسكا من روسيا فى عام ١٨٦٧ بمبلغ ٧,٢٠٠,٠٠٠ دولار ووافق الكونجرس على هذه الصفقة، وكان سيوارد قد وضع تخطيطاً للسيطرة على شمال قارة أمريكا بأكملها وعلى الدخول فى حرب مع روسيا من أجل ذلك ولكنه اكتفى بألاسكا التى تميزت بشرواتها الطبيعية الغنية مثل المعادن والأخشاب وبموقعها الاستراتيجى الهام حيث أصبحت أهم قاعدة عسكرية تهدد الاتحاد السوفيتى مباشرة فى النصف الثانى من القرن العشرين.

وبذلك تكون الولايات المتحدة قد ضمت ما يزيد على مليون فى الأميال المربعة خلال هذه الفترة وبدأ بعدها التطلع إلى المناطق التى تقع وراء الحدود الأمريكية وقامت بعض المحاولات الفردية للتطلع. إلى المحيط الهادى والبحر الكاريبى فى وقت مبكر ولكن لم يحالفها النجاح. أما التخطيط الجاد من قبل السياسيين الأمريكيين لهذا الأمر فلم يبدأ إلا فى عام ١٨٩٠ وكانت دوافع هذا التوسع اقتصادية فى المقام الأول، فقد تطلب ازدهار الإنتاج الصناعى الأمريكى البحث عن أسواق خارجية لتصريف الإنتاج الذى أصبح يزيد عن احتياجات السوق الداخلية، وأصبحت الولايات المتحدة التى كانت تصدر حتى ذلك الوقت المواد الغذائية والمواد الأولية فقط أصبحت تصدر المنتجات المصنعة، كذلك فإن الأرباح التى تحققت نتيجة للتنمية الاقتصادية ضاعفت بسرعة كبيرة من مجموع رؤوس الأموال المخدرة والتى رغب أصحابها فى إيجاد فرص الاستثمار فى الخارج.

لقد نمى الإنتاج الصناعى الأمريكى بشكل كبير فى الفترة ما بين عامى ١٨٩٨ - ١٩١٠ فزاد استخراج الفحم بمقدار ٧١٠٠ والنحاس بمقدار ٧٨٠ وخام الحديد بمقدار ٧٥٠ وزاد إنتاج البترول بمقدار ٧٣٥٠ وارتفعت قيمة المنتجات المصنعة إلى الضعف.

وقد اتبعت الولايات المتحدة الأسلوب الاقتصادي فى عمليات التوسع الخارجى مثل إقامة مناطق النفوذ حيث ارتبطت المصالح المادية بالمصالح السياسية وهو ما يعرف بدبلوماسية الدولار وكان هذا الأسلوب ظاهراً بشكل واضح فى دول أمريكا الوسطى.

وقد صدرت خلال هذه الفترة مؤلفات عديدة عبرت عن الرغبة الأمريكية فى التوسع الخارجى وهيات الأذهان لقبول هذه الفكرة وطالبت بضرورة تقوية سلاح البحرية الأمريكية لتحقيق هذا الهدف، وكان أبرز المؤلفين هو ألفريد ماهان Alfred Mahan الذى نجح فى شحذ أذهان الأمريكيين على الخوض فى العالم الخارجى حتى يتأدوا التعامل مع العالم القديم سواء رغبوا أو لم يرغبوا.

ومن الشخصيات ذات التأثير فى هذه الفترة أيضاً جوزيا ستروخ Josiah Strong وكان مبشراً بروتستنتياً وكتب العديد من المقالات فى الصحف المحلية ثم أصدر كتاباً بعنوان بلادنا (Our Country) فى عام ١٨٨٦ وذكر فيه أن الجنس الانجليزى - ماكسونى الذى أسس الولايات المتحدة اختاره الله ليقوم الآن بمهمة سامية وهى التوسع ونشر الحضارة والآن أصبحت هذه المهمة ملقاة على عاتق سكان الولايات المتحدة أى الأمريكيين. وظهرت شخصية أخرى طموحة فى هذه الفترة وهى شخصية تيودور روزفلت Theodore Roosevelt فى نيويورك وكذلك هنرى كابوت لودج Henry Cabot lodge الذى كان ابناً لأحد التجار فى بوسطن واستطاع تحقيق الثراء الفاحش عن طريق التجارة مع الصين ثم وصل إلى مجلس الشيوخ فى عام ١٨٩٣.

لم يضيح هؤلاء الثلاثة الوقت فى المناقشات النظرية بل سعموا إلى اتخاذ خطوات عملية فى مجال التوسع الخارجى فقاموا ببناء الأساطيل البحرية العملاقة وزادوا من أعداد القوات البحرية وسعموا إلى السيطرة على بعض الأقاليم فى آسيا وأمريكا الوسطى.

لقد استخدموا أسلوب التحالفات السرية التى كانت مقدمة للحرب العالمية

الأولى فى عام ١٩١٤. ويمكن القول أنه منذ أواخر القرن التاسع عشر سيطرت على أذهان ساسة أمريكا استراتيجية التوسع الخارجى لتحقيق الثراء والرفاهية، وسيطرت على أذهان البعض أيضاً فكرة إمكانية خوض حرب جديدة بعد أن طوى النسيان آخر الحروب وهى الحرب الأهلية (١٨٦٠ - ١٨٦٥) خاصة بعد أن تعرضوا لبعض المواقف التى كادت أن تشعل حرباً جديدة مثل النزاع مع إنجلترا من أجل فنزويلا فى عام ١٨٩٥. ومن الأفكار التى سادت المجتمع الأمريكى آنذاك ضرورة الدخول فى عضم السياسة العالمية حيث كان يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة تخطت مرحلة التكوين والنمو وأصبحت قادرة على المشاركة الدولية فى آسيا وأوروبا لإثبات الوجود الأمريكى فى العالم القديم أسوة بإنجلترا وروسيا.

التوسع فى كوبا وجزر هاواى:

لاحت فرصة تطبيق نظرية التوسع الخارجى حينما ثار النزاع بين الولايات المتحدة وأسبانيا حول جزيرة كوبا التى كانت ضمن ممتلكاتها، وكان ذلك فى عهد الرئيس ماكلى فى عام ١٨٩٧. وكانت كوبا قد شهدت عدة ثورات ضد الحكم الأسبانى وكان أعنفها فى عام ١٨٩٥م والتزمت الولايات المتحدة سياسة الحياد فى بداية الثورة، ولكن الخسائر الفادحة التى لحقت بالرأسماليين الأمريكيين من أصحاب الاستثمارات الكبيرة فى كوبا وخاصة فى مزارع قصب السكر والتبغ وفى مرفق السكك الحديدية ازعجت الحكومة الأمريكية، ويضاف إلى ذلك تأثر الرأى العام الأمريكى بأساليب العنف والقسوة التى اتبعها القادة الأسبان ضد أهل كوبا ومنهم ويليام راندولف وجوزيف بولعر، مما أدى إلى تكون اتجاه أمريكى بالتعاطف مع الشعب الكوبى وتحول الكوبيون فى نظر الأمريكيين إلى أبطال يسمون إلى الحرية والاستقلال، على أن الدافع الرئيسى لتحول سياسة الحياد الأمريكية إلى تدخل فى شئون كوبا كان الموقع الاستراتيجى الذى تمنعت به والذى جعلها تسيطر على خليج المكسيك ووجدت أمريكا أنه عن طريقها.

يمكن السيطرة على أمريكا الوسطى. وقد بدأت بوادر التدخل الأمريكي حينما أرسلت السفينة الحرية الأمريكية Maine فى عام ١٨٩٨ إلى ميناء هافانا لحماية الاستثمارات الأمريكية ثم ما لبث أن تحول الأمر إلى معركة شرسة بين الأمريكيين والأسبان انتهت بمقتل عدد من الضباط الأمريكيين وحوالى ٢٥٨ جندي من طاقم السفينة.

وأمام هذا الحدث ثار الشعب الأمريكى وانهزم الرئيس ماكنلى بالضعف والجبن ودارت مفاوضات مع الجانب الأسباني وعد فيها بإعادة السلام إلى كوبا. مع منحها حكماً ذاتياً يؤدي إلى الاستقلال فى مدة زمنية محددة.

ولكن ثبت تراجع الأسبان وعدم الوفاء بالوعود التى قطعوها على أنفسهم وهنا طلب ماكنلى من الكونجرس منحه سلطة، طرد القوات الأسبانية من الجزيرة ووافق على ذلك وكان هذا يعنى إعلان الحرب على أسبانيا.

تحقق النصر السريع للأمريكيين على الأسبان وتم احتلال بورتوريكو دون مقاومة تذكر، وفى نفس الوقت استطاع الجنرال جورج ديوى George Dewey قائد الأسطول الأمريكى فى الشرق الأقصى تحطيم الأسطول الأسباني فى مانيلا فى ١ مايو ١٨٩٨ وبذلك وضع نهاية للحكم الأسباني فى الفلبين وجوام وتم تحرير كوبا وبورتوريكو وأصبحتا تحت السيطرة الأمريكية. ثم منحت الحكومة الأمريكية نفسها حق التدخل المباشر فى شئون كوبا الداخلية والخارجية وحق إقامة القواعد العسكرية البحرية وتدخلت بالفعل فى شئون البلاد أكثر من مرة إلى أن أعلن الرئيس فرانكلين روزفلت تطبيق سياسة حسن الجوار فى عام ١٩٣٤، ثم أقام بها هيدل كاسترو النظام الشيوعى وأعلن تأميم جميع المؤسسات الأمريكية بها فى عام ١٩٥٩م.

كانت الفرصة الثانية لتطبيق الآراء التوسعية الأمريكية فى جزر هاواى فى يولييه ١٨٩٨، وكان قد تعاقب على السيطرة فى هذه الجزر عدد من الدول الأوروبية واليابان ثم اتجهت إليها بعض البعثات التبشيرية الأمريكية منذ بداية القرن

التاسع عشر ونجحت في مد النفوذ الأمريكي إليها وسيطرت على الحكومة الملكية بها التي كان نظامها بدالياً. وقد نجحت الاستثمارات الأمريكية بشكل كبير في هذه الجزر وخاصة في مجال صناعة السكر، وفي عام ١٨٥٣ وقعت الحكومة الأمريكية مع حكومة الجزر معاهدة تقضى بضمها إلى الولايات المتحدة ولكن مجلس الشيوخ لم يصدق عليها، ثم أبرمت معاهدة أخرى مع هاواي بعد ذلك بعشرين عاماً ربطت اقتصاد الجزر بالاقتصاد الأمريكي ربطاً محكمًا.

ونالت الولايات المتحدة كذلك حق استخدام ميناء بيرل هاربر Pearl Harbour في هاواي كقاعدة بحرية في عام ١٨٨٧. وقد تميزت الأوضاع الداخلية في هاواي بعدم الاستقرار والثورات المتصلة ضد الحكم الأجنبي وأبرزها كان في عام ١٨٩٣ ضد الملكة ليليو كالاني Liliuo Kalani والتي أجبرها الثوار على الاعتزال ثم تأسس الحكم الجمهوري تحت رئاسة الزعيم بنيامين هاريسون، واستغلت الولايات المتحدة هذه الفرصة ودخلت مع الحكومة الجديدة في مفاوضات لضم الجزر إليها. ولكن الرئيس الأمريكي كليفلاند الذي وصل إلى السلطة في ٤ مارس ١٨٩٣م أرجأ هذا الموضوع، ثم تجدد هذا الطلب مرة أخرى في عام ١٨٩٧ وتمت الموافقة عليه وتم إلحاق الجزر بالولايات المتحدة بصفة نهائية بعد تصديق الكونجرس على الضم في عام ١٩٠٠م.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة إحدى الامبراطوريات الاستعمارية في العالم مثل أسبانيا وإنجلترا ومارست سلطات حكم الشعوب المستعمرة والسيطرة على اقتصادها. غير أن الأمور لم تكن هادئة ومستقرة في هذه المستعمرات على الدوام فقد شهد بعضها ثورات تطالب بالانفصال والاستقلال عن أمريكا مثل ثورة الزعيم اجينالدو Aguinaldo في الفلبين والذي دخل في صراع مرير مع الحكومة الأمريكية لمدة ثلاثة أعوام وألقى القبض عليه في عام ١٩٠٢م ولم تقفل أمريكا أكثر من الوعد بمنح الاستقلال.

بناما:

منذ أن وصلت الولايات المتحدة بحدودها إلى المحيط الهادى بعد ضم كاليفورنيا وهى تفكر فى مشروع انشاء قناة تصل بين المحيطين الهادى والأطلنطى إذ أن المواصلات البرية بين كاليفورنيا والولايات الأمريكية فى الشرق كانت غير ممكنة من الناحية العملية. ولم تكن الولايات المتحدة هى أول دولة تفكر فى إنشاء القناة فقد خضعت هذه المسألة لدراسات عديدة من جانب بعض الشركات الأوروبية منذ عام ١٨٢٦ ، وكانت إنجلترا تحتفظ بنفوذ كبير فى هذه المنطقة أيضاً إذ احتلت جزيرة روانان فى عام ١٨٣٩ ثم أقامت محمية على ساحل موسكيتوس جنوب مصب نهر سان جون فى عام ١٨٤١ ، وأنشأت أيضاً قاعدة بحرية فى بلير على ساحل جواتيمالا، ثم احتلت مصب نهر سان جون فى عام ١٨٤٨ وجعلت اسمه جراى تاون Grey Town وهكذا ضمنت الإشراف على مدخل القناة المقترحة، وقد أدرك الساسة الأمريكيون اهداف بريطانيا التجارية التى فرضت عليها الاستيلاء على كل نقطة هامة على الطرق التجارية.

وبعد أن انتهت الولايات المتحدة من مشكلة المكسيك وقعت معاهدة مع حكومة كولومبيا التى تتبعها بناما فى ١٠ يونيو ١٨٤٨ منحتها الحق فى بناء سكة حديدية وإنشاء قناة عبر برزخ بناما، وفى العام التالى عقدت مع حكومة نيكاراغوا اتفاقية من أجل إقامة طريق ترازيت عبر أراضيها.

وقد أخذ التنافس الانجليزى - الأمريكى فى بناما شكلاً خطيراً حينما حاول الانجليز ضمان ملكية جزيرة تايجر الواقعة عند الطرف الآخر للقناة بالزوال قوة عسكرية ووضعوا الولايات المتحدة أمام الأمر الواقع، ولما كان الأمريكيون لا يرغبون فى الدخول فى صدام مسلح مع إنجلترا فقد عرضوا الدخول فى مفاوضات لتسوية الموقف، وبالفعل تم التوقيع على معاهدة كلايتون - بولوار فى ١٨٥٠ وقضت بإنشاء قناة تصل بين المحيطين بواسطة شركة إنجلترا - أمريكية وتعهدت الحكومتان بعدم ممارسة اشراف منفرد على القناة وببناها وعدم إقامة تحصينات على ضفافها

ويعلم ممارسة سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على نيكاراغوا أو كوستاريكا، وحدد الملحق الخاص بالمعاهدة إمكانية احتفاظ بريطانيا بقاعدة بليز البحرية.

على أن الاختلاف حول تفسير نصوص هذه المعاهدة وخاصة ما يتعلق ببجلاء إنجلترا عن المناطق التي احتلتها قبل التوقيع على المعاهدة أدى إلى خلق العديد من المشكلات بين إنجلترا والولايات المتحدة ووصل الأمر إلى حد الصدام المسلح مما جعل أمريكا تصر على التوقيع على معاهدة جديدة تحل محل اتفاق ١٨٥٠ ولكن إنجلترا رفضت ولجأت إلى عقد اتفاقات مع الحكومات المحلية مثل هندوراس ونيكاراجوا وجواتيمالا ونجمت في إيجاد الاستقرار في المنطقة وبذلك كسبت رضا الولايات المتحدة وأدت إلى تأجيل شق القناة لبعض الوقت ووضعت عقبة أمام التوسع الأمريكي في أمريكا الوسطى.

وبوصول الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت إلى السلطة في عام ١٩٠١ بدأت سياسة أمريكية نشطة في البحر الكاريبي والتطلع إلى حفر قناة بناما خاصة بعد أن واجهت الشركة الفرنسية القائمة بالعمل منذ عام ١٨٨١ م مصاعب مالية، واستطاع روزفلت شراء الشركة والمعدات المملوكة لها من فرنسا ووافق الكونجرس على حفر القناة في ١٩٠٢ م. وعرض روزفلت مبلغ ١٠ مليون دولار على حكومة كولومبيا لتأجير برزخ بناما لحفر القناة ولكن رفض برلمان كولومبيا هذا العرض فلجأت الولايات المتحدة إلى تشجيع المطالبة بالاستقلال في بناما ونجمت في تحقيق الانفصال عن كولومبيا في عام ١٩٠٣، وسرعان ما عقدت الولايات المتحدة معاهدة مع الحكومة الجديدة ضمنت لها التنازل عن البرزخ لحفر القناة ثم بسطت حمايتها على جمهورية الدومينيكان، وبذلك حققت التسليطة الأمريكية على هذا الجزء. ولم تنشأ إنجلترا وفرنسا التصدي لها بعد أن أصبح دورهما في القارة الأمريكية ثابتاً على أن ألمانيا حاولت اظهار قوتها والقيام بحركة معارضة لأمريكا في هذه المنطقة فأرسلت إحدى سفنها الحربية إلى المنطقة في ١٩٠٣ وفتحت النيران على بعض المنشآت ولكن أمام إطلاق روزفلت أوامره إلى

الأسطول الحربي بالاستعداد لمواجهة الألمان تراجعت الحكومة الألمانية وقبلت مبدأ التحكيم وبذلك نجحت أمريكا في إبعاد ألمانيا بعد انجلترا عن هذه المنطقة ووضعتها تحت الوصاية الأمريكية.

المكسيك:

زادت جملة الاستثمارات الأمريكية في المكسيك بعد القضاء على الاطماع الفرنسية فيها - كما رأينا - وبلغت في عام ١٩١٠ حوالى ١٥٠ مليون دولار، وتركزت في مجالات المناجم والبتروول والسكك الحديدية، غير أن الأوضاع الداخلية غير المستقرة في المكسيك واشتعال الثورات المتصلة بها ضد النفوذ الأجنبي كان سمة ظاهرة منذ أوائل القرن العشرين، وأبرز هذه الثورات ثورة ١٩١١ بزعامة الطاغية هيرتا Hurerta الذى قبض على زمام السلطة وعرض الاستثمارات الأمريكية للخطر، ومن ثم قررت الحكومة الأمريكية التدخل لحماية مكاسبها وأرسلت حملة احتلت ميناء فيراكروز Vera Cruz وكان ذلك في عهد الرئيس وودرو ولسن الذى وصل إلى السلطة في عام ١٩١٣ ونجحت في إقامة حكومة تابعة لها في المكسيك. غير أن البلاد شهدت ثورة جديدة بزعامة بانشو فيلا Pancho Villa وكانت اعنف من سابقتها حيث رفع الثوار شعار «الموت للأمريكيين» ووقعت مصادمات بين الطرفين راح ضحيتها عدد كبير من الأمريكيين المدنيين والعسكريين وفشل الأمريكيون في القبض على فيلا. وقد اتخذ فيلا عدة إجراءات معادية للوجود الأجنبي في البلاد وبصفة خاصة الوجود الأمريكى، فقام بتأميم الشركات الأجنبية التى كانت تستغل الثروات المعدنية والزراعية ولذلك كانت السياسة الأمريكية في المكسيك في الفترة التالية قائمة على قلب الحكومات المعارضة لوجودها إلى أن تأسست جمهورية المكسيك في عام ١٩٦٤ م.

سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأقصى

أولا : الصين:

لم تنشأ علاقات سياسية بين الصين والولايات المتحدة إلا عند منتصف القرن التاسع عشر وكانت لدوافع اقتصادية تتعلق بالمصالح التجارية الأمريكية، وكان ضعف الحكومة الصينية وعدم استقرار أوضاعها من بواعث الاهتمام بهذه البلاد أيضاً وقد نشأ هذا الاضطراب في أعقاب حرب الأفيون الأولى والثانية.

اندلعت حرب الأفيون الأولى بين إنجلترا والصين في الفترة من ١٨٣٩ إلى ١٨٤٢ وحملت هذا الاسم بسبب رغبة بريطانيا في فرصة تجارة الأفيون على الصين، ولما كانت أمريكا تتبع سياسة الباب المفتوح Open Door Policy في الصين والتي كانت تعني ضمان حقوق متساوية للدول الأجنبية في الصين تحت حماية القوانين الدولية وخاصة في التواحي التجارية، فقد رأت أن تجارة الأفيون أدت إلى الإخلال بالميزان التجاري وأصبح في صالح إنجلترا.

وقد نجحت إنجلترا في عقد معاهدة نانكينج Treaty of Nanking ١٨٤٢ مع الصين وحصلت بمقتضاها على جزيرة هوك كوخ وحددت الرسوم الجمركية على البضائع الإنجليزية وفتحت خمسة موانئ صينية أمام التجارة الإنجليزية وحصلت على حق محاكمة الرعايا الانجليز أمام محاكم انجليزية مع فرض غرامة جزية كبيرة على الصين.

وأمام هذا الوضع الجديد سعت الولايات المتحدة إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الصينية لتوقيع معاهدة امتيازات مثل إنجلترا، وقد استخدمت أمريكا أسلوب التهديد باستعمال القوة لإجابة مطالبها، وإنتهى الأمر بتوقيع معاهدة وانجشيا Treaty of Wangshia في عام ١٨٤٤، وحصلت بمقتضاها على الامتيازات التي حصلت عليها إنجلترا بالإضافة إلى منح الأمريكيين حق الملاحة في مياه الصين الداخلية وتخفيض الرسوم الجمركية.

وقد نتج عن حرب الأفيون زيادة التدخل الأجنبي في شئون الصين الداخلية وضياح هيبة الأسرة الحاكمة وإنتهى الأمر بوقوع حرب أهلية في ١٨٥١ عرفت

بثورة التايبنج Taipings وقد حركتها جمعيات سرية وأهمها جمعية ترياد Triade التي كان أعضاؤها يرغبون في تخليص الصين من حكم المانشو وتسليمه لأسرة صينية، وقد نجح الثوار في الاستيلاء على بعض الأقاليم مثل يوانج تشو وهونان واولتشاخ وتانكين التي جعلوها عاصمة لهم بعد فشلهم في السيطرة على بكين، ورغم ذلك لم تسقط أسرة المانشو التي فقدت أكثر من ثلثي الأراضي التي كانت تابعة لها وأصبحت الصين مهددة بالتفكك والانهييار في ظل هذه الظروف الجديدة.

تجددت الحرب بين إنجلترا والصين في الفترة من ١٨٥٧ إلى ١٨٥٨ وعرفت بحرب الأفيون الثانية ونزلت القوات الفرنسية والانجليزية هذه المرة إلى مدينة تيانتش لتهديد العاصمة بكين، ثم تقدمت الدولتان بمطالب تعارض مع سلطة وسيادة الصين ولما رفضتها لجأت الدولتان بمساندة الولايات المتحدة إلى استخدام القوة واحتلال العاصمة فاضطرت الحكومة الصينية إلى عقد معاهدة تيانتش في ١٨٥٨ ونصت على :

- ١ - فتح موانئ جديدة أمام التجارة الأجنبية.
- ٢ - استيلاء إنجلترا على منطقة مواجهة لجزيرة هونغ كونغ لتسهيل النشاط التجارى.
- ٣ - جعل تجارة الأفيون مشروعة.
- ٤ - تعهد حكومة الصين بضمان سلامة التجارة الأجنبية والمبشرين الأجانب.
- ٥ - احترام الممثلين الغربيين وتقديرهم.
- ٦ - فرض غرامة حرية على الحكومة الصينية.

ترتب على هذه المعاهدة فقدان الصين لهيبتها وسيادتها وتزايدت أطماع الدول الأوروبية والولايات المتحدة و اليابان فيها إذ أخذت أمريكا تنافس إنجلترا تجارياً في الصين بينما اعتبرت اليابان الصين مجالها الحيوى للتوسع والاستغلال وحل مشكلاتها الاقتصادية، وسعت إلى التفاهم مع الولايات المتحدة للحصول

على الحقوق المتساوية والامتيازات التجارية للدول الأخرى فى الصين أى سياسة الباب المفتوح.

ونتيجة لهذه الأطماع تأخرت الأوضاع فى الصين ولم تحرز أى تقدم مقارنة بجارتها اليابان، وقد تزايد اهتمام الولايات المتحدة بالصين منذ أوائل القرن العشرين وبصفة خاصة بعد انتصار اليابان على روسيا يرباً فى موقعة موكدن Mukden فى مارس ١٩٠٥، حيث خشيت أمريكا من أن تتحول أنظار اليابان إلى السيطرة السياسية على الصين. على أن السياسة الأمريكية تميزت بالتذبذب فى هذه الفترة بين اتباع أسلوب عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للصين وبين تأكيد سياسة الباب المفتوح، ولكن مع اتساع المصالح الأمريكية التجارية أصبح لازماً على الحكومات الأمريكية المتعاقبة اللجوء إلى حماية حقوق رعاياها فى هذه المناطق، فحينما قامت الثورة ضد أسرة المانشو لم تتدخل الولايات المتحدة ولكنها كانت تراقب الموقف بحذر ولم تقدم على مساعدة الثوار ورغم أن جمهورية الصين ولدت فى ١٢ فبراير ١٩١٢ فإن الولايات المتحدة لم تعترف بها بصفة رسمية إلا فى عام ١٩١٣م.

وقد أدرك الساسة الأمريكيون أنه فى ظل الظروف السياسية الجديدة فى الصين قد تواجه سياسة الباب المفتوح بعض العقبات والتحديات ويصعب التمسك بها، وقد وجهت تساؤلات حول هذا الموضوع إلى الرئيس الأمريكى عن كيفية التصرف فكان الرد هو ضرورة استخدام القوة لفرض الرغبات، وأصدر تعليماته إلى القوات البرية والبحرية الأمريكية بالاستعداد لمواجهة أية احتمالات.

وحينما تزايد النفوذ الروسى فى منشوريا بالصين قدمت أمريكا تحذيراً إلى روسيا بالألا تحاول الحصول على امتيازات جديدة لاستغلال مناجم الفحم أو مد الخطوط الحديدية أو تطوير الصناعة فى هذه المنطقة بخلاف الامتيازات القديمة التى حصلت الولايات المتحدة على مثلتها بمقتضى معاهدة ١٩٠٣ مع الصين والتى أكدت على سياسة الباب المفتوح وحصلت على حق فتح مينائى موكدن

وأنتوخ للتجارة وحق اقامة القنصليات بمنشوريا. ولكن لم تكثف الولايات المتحدة باتباع اسلوب التحذير لضمان مصالحها فى الصين بل لجأت إلى اسلوب جديد وهو محاولة تقوية الصين ذاتها حتى تستطيع مواجهة أى اعتداء خارجى قد تتعرض له، وفى ذات الوقت انصرف الاهتمام الأمريكى باجذاب اليابان حتى لا تنفرد بأى عمل توسعى فى الصين، وقد تجملت هذه السياسة فى عهد الرئيس روزفلت وإكبتها زيادة ضخمة فى الاستثمارات الأمريكية فى الصين، فتكونت مجموعة شركات رأسمالية مثل شركات مورجان Morgan وفروع لبنك National City وبنك نيويورك Newyork. وحينما علمت الحكومة الأمريكية أن الصين وقعت عقداً مع مجموعة من البنوك الانجليزية والفرنسية والألمانية للحصول على قروض لمد الخطوط الحديدية من همنجواى إلى كاتون سارعت بالدخول فى مفاوضات مع الحكومة الصينية وحصلت على حق عقد قرض معها فى ١٩١٠ لنفس الخط، ولكن لم يبدأ العمل فى مد هذا الخط إلا فى عام ١٩١٣ بسبب الثورة. وبذلت الحكومة الأمريكية جهوداً مضنية لتوقيع عقود جديدة مع الصين لتنمية البلاد والنهوض بالصناعة فى منشوريا، وبذلك أصبح نصيب أمريكا متساوياً مع أنصبة كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا فى القروض.

أما فى عهد الرئيس ودر ولسن فقد طرأ تغير على السياسة الخارجية الأمريكية، تجاه الصين لأنه تميز بالمثالية ورأى عدم المساس باستقلال الصين وضرورة حمايتها من أى تدخل أجنبى وخاصة بعد قيام الثورة البلشفية فى روسيا فى عام ١٩١٧ وتأسس النظام الشيوعى والتطلع إلى نشر الشيوعية خارجياً، وقد وقعت هذه المهمة على عاتق الولايات المتحدة واليابان فى الفترة التالية.

ثانياً اليابان:

كانت اليابان خاضعة لنظام اقطاعى منذ القرن السابع عشر وكانت تعاني من كثير من المشكلات الداخلية وكانت تنظر إلى الغرب الأوروبى بحذر ولم تحرب بإقامة علاقات معه وظلت تعيش فى شبه عزلة حتى منتصف القرن التاسع عشر

إلى أن حاولت الولايات المتحدة اقتحام سواحلها والدخول فى علاقات معها؛ ففى عام ١٨٤٦ وصلت البعثة الأمريكية الأولى إلى اليابان لإقامة نشاط تجارى معها ولكنها فشلت فى مهمتها، وحينما تزايد تعرض الملاحين الأمريكيين الذين كانوا يقومون بالصيد فى المياه الجنوبية المجاورة لليابان لمشاكل تموين السفن وطلبوا العون أكثر من مرة فى الموانئ اليابانية وردتهم خطابين وجدلت الولايات المتحدة أنه من الضرورى فتح الموانئ اليابانية أمام السفن الأمريكية للتزود بالماء والغذاء والوقود، فكانت بعثة جديدة برئاسة برى Perry فى عام ١٨٥٣ . وكانت التعليمات التى رزدها بها برى هى المطالبة بحق الرسو فى الموانئ اليابانية والعمل على كسب ثقة الأهالى وعدم الظهور بمظهر الغرور وتوضيح عظمة أمريكا وميلها للعذالة وتقديرها للصداقة.

نجح برى فى مهمته برغم بعض العقبات التى صادفته ونجح أيضاً فى إقامة علاقات سلمية مع اليابان وأصبح لأمريكا ممثل فى اليابان، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة إخراج اليابان من عزلتها ودعمت ذلك بعقد معاهدة جديدة فى عام ١٨٥٣ لتوثيق الصلات بين البلدين. وقد سمحت هذه المعاهدة بفتح الموانئ اليابانية أمام السفن الأمريكية ووافق اليابانيون على التبادل الدبلوماسى مع أمريكا، كذلك منح بعض الرعايا الأمريكيين بعض الامتيازات مثل حرية العبادة وبناء الكنائس. أما اليابان فقد أصبح من حقها شراء السفن التجارية والحرية والعتاد الحربى من الولايات المتحدة والاستفادة من الخبرات الفنية الأمريكية بعد أن اقتنع -
حكامها بضرورة تحقيق التقدم فى جميع المجالات الحضارية والسياسية والحرية.

على أن تطور الأحداث فى الصين والذى أدى إلى تدخل الدول الأجنبية فى شعونها الداخلية أعاد المخاوف اليابانية مرة أخرى فقامت فى عام ١٨٦١ بخطوة جريئة وهى طرد الأجانب المقيمين من البلاد ثم قررت نقض المعاهدة القائمة بينها وبين الولايات المتحدة. ولم تكف اليابان بذلك بل شنت هجوماً على سفينة أمريكية كانت قد دخلت مياهها فى عام ١٨٦٥ . وأمام هذا التصرف شاركت أمريكا وإنجلترا وفرنسا فى القيام بمظاهرة بحرية لاجبار اليابان على احترام تعهدها

مع الدول الأجنبية.

وقد عللت اليابان هذا التصرف برغبتها فى الاحتفاظ بالاستقلال الوطنى وبخشيتها من النفوذ الروسى القائم فى سيبيريا الشرقية، ثم لجأت فى ذات الوقت الحكومة اليابانية إلى إنشاء جيش جديد وأسطول حنّيت وصدر قانون فى ١٠ يناير فى سنة ١٨٧٣ يقضى بجعل الخدمة العسكرية اجبارية بعد أن كان حمل السلاح قاصراً على النبلاء فقط وأصبح لديها جيشاً يضم ٢٤٠ ألف رجل تلقوا تعليمهم على أيدي بعض الضباط الألمان. وعلى ذلك نجد أن الحكومة اليابانية لجأت إلى تقوية نفسها خشية أى تدخل خارجى ولم تكن العلاقات السياسية دائمة بينها وبين الدول الأوروبية والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر كذلك لم تكن السياسة الأمريكية واضحة تجاه اليابان فى هذه الفترة ولكن منذ أوائل القرن العشرين انضمت السياسة الأمريكية وأخذت شكل التقارب مع اليابان وخاصة بعد انتصارها على روسيا كما سبق الذكر. لقد تجلّت هذه السياسة الأمريكية تجاه اليابان فى عدة مواقف؛ فحينما هاجم الأسطول اليابانى الأسطول الروسى فى بورت آرثر Port Arthur دون سابق إنذار لم يوجه الرئيس روزفلت اللوم إلى اليابانيين بل اتهم الروس بالإهمال والجبن والخيانة وأعلن عن شعور بالرضا والسرور للانتصار اليابانى. وتأكيداً لهذه السياسة أرسل الرئيس روزفلت سكرتيره Taft إلى اليابان فى عام ١٩٠٥ للتأكيد على الصداقة والود ولتبادل وجهات النظر مع كاتسورا Katsura وزير الخارجية اليابانى بخصوص العديد من المسائل التى تهم الطرفين، وانتهت الزيارة بتوقيع الطرفين على مذكرة سرية أكدت فيها اليابان أنها ليست لديها نوايا عدائية فى الفلبين التى كانت تحت سيطرة أمريكا وكانت تخشى عليها من المطامع اليابانية، وأوضحت اليابان أيضاً سياستها تجاه كوريا التى كانت محل قلق أمريكا بشكل جعل روزفلت يشعر بالرضا والارتياح. وقد عبر تافت عن سروره وسعاداته بتصريحات الحكومة اليابانية وعلى تأكيد الصداقة معها وأعقب ذلك تصريح الرئيس روزفلت بأنه لن يتدخل

فى شعون كوربا أسوة باليابان. وعلى ذلك يمكن القول أن الحكومة الأمريكية أظهرت روح المودة وحسن الظن باليابان إلا أن الظروف أظهرت لها أن هناك أطماعاً استعمارية يابانية فى الصين ومن ثم طرأ تغير على السياسة الأمريكية تجاه اليابان قبيل الحرب العالمية الأولى تميز بالحدس وخشية وقوع هجوم يابانى على الصين أو الفلبين.

كذلك تميزت الفترة من أواخر ١٩٠٥ إلى عام ١٩٠٨ بوقوع بعض المشكلات التى أدت إلى حدوث أزمات فى العلاقات الأمريكية - اليابانية والتى كانت سبباً للإرسال بعض قطع الأسطول الأمريكى لعمل مناورات فى المحيط الهادى التى اعتبرتها أمريكا مظاهرات بحرية ضرورية لتحقيق السلام ولإظهار التفوق البحرى الأمريكى خاصة حينما لاح فى الأفق مساع انجليزية للتحالف مع اليابان لضمان مصالحها فى الشرق الأقصى.

كانت قضية هجرة اليابانيين إلى أمريكا من الموضوعات التى أثارَت بعض الأزمات فى العلاقات بين الدولتين. لقد قدم اليابانيون إلى أمريكا منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر بأعداد قليلة لتلبية احتياجات العمل وحسب الإحصاءات الرسمية كان عدد اليابانيين لا يزيد على ٢٦,٣٧٠ شخص فى عام ١٨٩٠ ثم ارتفع هذا العدد حتى وصل إلى ما يقرب من ٥٨,٠٠٠ شخص فى الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩١٠. على أنه كان يحدث فى بعض الفترات نشاط فى الهجرة اليابانية إلى أمريكا فكان يدخل البلاد ما لا يقل عن ٢٤,٠٠٠ يابانى سنوياً، وكانت غالبيتهم تتجه إلى جزر هاواى للعمل فى مزارع قصب السكر حتى أصبح وجودهم مألوفاً فى هذه المنطقة ووصل عددهم فى جزر هاواى وحدها إلى ١٤٠,٠٠٠ شخص فى عام ١٩٣٠.

ومع تزايد الهجرة اليابانية إلى أمريكا ارتفعت بعض الأصوات مطالبة بإيقاف تيار الهجرة ومنع هذه العناصر من دخول البلاد، بحجة أنهم ينتمون إلى الجنس المغولى وتطور الأمر إلى حرمان أطفال اليابانيين من التعلم مع الأطفال البيض

كما حدث فى بعض مدارس سان فرانسيسكو فى عام ١٩٠٦. وقد زادت خشية الأمريكيين من اليابانيين حينما تقدموا بطلبات إلى الحكومة الأمريكية للمعاملة بالمثل ومن ثم شرعت الحكومة الأمريكية فى اتخاذ خطوات فعالة فى مجال تحديد الهجرة فكان التوقيع على أول معاهدة بين اليابان وأمريكا فى هذا الخصوص فى عام ١٨٩٤ ووافقت فيها اليابان على عدم منح جوازات سفر للعمال اليابانيين فى المدن الأمريكية الرئيسية، على أنه ثبت فيما بعد أن عدداً كبيراً من اليابانيين كانوا يتسللون من هاواى إلى بعض المدن الأمريكية مما أفقد هذه المعاهدة أهميتها.

ثارَت المعارضة الأمريكية مرة أخرى فى وجه اليابانيين ومطالب البعض بطردهم بالقوة من البلاد حتى لا يختلط الأمريكيين بالجنس المغولي ووصل الأمر إلى حد الاعتداء على السفير اليابانى فى واشنطن وتطلب الأمر التوصل إلى اتفاق جديد، وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية الجيتل مان Gentle man Agreement وتمهدت فيها اليابان بعدم منح جوازات سفر للعمال سواء المهرة أو غير المهرة وتعهدت أيضاً ألا تمنح هذه الجوازات إلا لليابانيين المقيمين أصلاً فى أمريكا ولديهم المقرين مثل الوالدين والزوجات والأبناء. ورغم هذا الاتفاق الجديد فإن الهجرة اليابانية لم تتوقف تماماً وظلت من الموضوعات الشائكة بين الدولتين وكثيراً ما أدت إلى حدوث أزمات دبلوماسية.

ومن الأمور التى أدت إلى حدوث ازمات فى العلاقات الأمريكية - اليابانية موضوع مجدلينا باى Magdalena Bay وخلاصته أنه بالقرب من خليج مجدلينا بالمكسيك كانت قطعة أرض تصلح لبناء قاعدة بحرية وأرادت الحكومة اليابانية شراءها بعد أن واجهت الشركة الأمريكية مالكة الأرض صعوبات مالية، وقد ثار رأى العام الأمريكى ووصلت المشكلة إلى مجلس الشيوخ الذى فسر هذا الشراء على أنه استيلاء من دولة أجنبية على أراضى داخلية ورفض الطلب اليابانى. وقد كان هذا الاتجاه العدائى هو الواضح فى السياسة الأمريكية، تجاه اليابان قبيل الحرب العالمية الأولى من أجل ضمان المصالح التجارية، وقد كان

لهذه السياسة نتائجها حينما انضمت اليابان إلى معسكر الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى، ووقعت مع الولايات المتحدة معاهدة في عام ١٩١٧ اعترفت فيها الأخيرة بمصالح اليابان في الصين، وفي بند سرى ملحق بالمعاهدة تعهدت الدولتان بالآلا تسعى احدهما إلى الحصول على حقوق خاصة أو امتيازات في الصين من شأنها التأثير على رعايا الدولتين، وكان الهدف من هذه المعاهدة هو الوقوف في وجه ألمانيا والتأكيد على سياسة الباب المفتوح. وبذلك يمكن القول بأن السياسة الأمريكية في اليابان تميزت بالحر واليقظة والتنافس بين الدولتين في الصين وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى.

ثالثاً: الفلبين :

كانت الفلبين مستعمرة إسبانية منذ عام ١٥٦٥، وحينما اشتعلت الحرب بين الولايات المتحدة وإسبانيا في عام ١٨٩٦ تنازلت إسبانيا عن الفلبين لأمريكا في عام ١٨٩٨ مقابل مبلغ ٢٠ مليون دولار. وكان التفكير الأمريكي لضم الفلبين نابعاً من أهميتها الاستراتيجية حيث كانت هذه الجزر أقرب جيران أمريكا من جهة الغرب، كذلك كان تزايد المصالح الاقتصادية الأمريكية في المجال الآسيوي وانتهاء عهد العزلة الذي عاشت فيه أمريكا تجاه أوروبا بانتهاء مبدأ منرو من العوامل التي جعلت لهذه الجزر أهمية خاصة - ويؤكد بعض المؤرخين أن استيلاء أمريكا على الفلبين كان خطوة هامة وضرورية لتدعيم الوجود الأمريكي في الشرق الأقصى ومسألة حيوية كمنطقة دفاع أمامية تجاه جنوب آسيا بل ونقطة ارتكاز في منتصف الطريق إلى أسواق الشرق الأقصى المربحة.

وقد واجهت الولايات المتحدة ثورات عديدة في الفلبين - كما سبق القول - للمطالبة بالاستقلال ووعدت أمريكا الفلبينيين بأنهم إذا وصلوا إلى درجة من الوعي والتقدم تؤهلهم لحكم انفسهم فأنها لن تتردد في منحهم الاستقلال، إلا أنه في عهد الرئيس ماكنلي McKinly طرأ تغير على هذه السياسة وتراجعت الحكومة الأمريكية عن عودها السابقة وحل محلها اتجاه التمسك بالعظمة والتفوق

العسكري، وأرسلت لجنة إلى الفلبين برئاسة وليام هوارد تاft William H. Taft في عام ١٩٠٠ لتؤكد للأهالي العزم على الاستمرار في حكم البلاد وتأجيل موضوع الاستقلال، وفي عام ١٩٠٢ وقع الرئيس روزفلت على وثيقة كوبر Cooper Bill التي أنشأت الإدارة المدنية في الفلبين ومقتضاها أصبح هناك حاكم عام يتم تعيينه من قبل الرئيس الأمريكي وتعاونته لجنة إدارية ومجلس تشريعي ينتخب أعضاؤه سكان البلاد. وفي ظل هذا النظام سارت الحكومة الأمريكية قديماً في الاهتمام بالصحة والتعليم مع محاولات محدودة لمنح الفلبين حقوق الشعب الأمريكي، وقد سيطرت سياسة تاft وأفكاره السياسية على الأوضاع في الفلبين في الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩١٣ ووضع مبدأ الفلبين للفلبينيين، ولكنه قسره بحرص شديد.

وبرغم التحسن الذي طرأ على أحوال الفلبين في ظل السيطرة الأمريكية إلا أن صيحات المطالبة بالاستقلال لم تتوقف وتكونت الجمعيات الوطنية والأحزاب السياسية من أجل ذلك وكان أشهرها الحزب الوطني بزعامة مانويل كيزون Manuel Quezon وكان هدفه تحقيق الانفصال الكامل والحصول على الحقوق السياسية للسكان. وقد حاولت الحكومات الأمريكية إدخال بعض التغييرات الطفيفة على سياستها تجاه الأهالي أمام بعض الأزمات الخارجية التي كانت تواجهها مثل انتصار اليابان على روسيا في ١٩٠٥ حيث خشيت من التطلع الياباني إلى الفلبين فكانت تحاول استرضاء الأهالي ولكن دون تفریط، ومن مظاهر هذه السياسة أنه أثناء أزمة قضية الهجرة اليابانية في عام ١٩٠٧ أصدر الرئيس روزفلت أوامره للأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ بإعلان حالة الاستعداد للدفاع عن الفلبين ضد هجوم ياباني متوقع، وتكررت في هذه الفترة العود الأمريكية بالاستقلال لمنع حدوث تقارب ياباني - فلبيني.

وقد اهتمت الولايات المتحدة بالسوق الفلبينية وحرصت على حمايتها من منافسة البضائع الأجنبية واتبعت سياسة احتكار التصدير والاستيراد للمواد الخام وخاصة السكر والتبغ والأخشاب، وقد أسهمت الفلبين في إثراء طبقة من

الأمريكيين الذين احتكروا الصناعات القائمة على هذه المواد الخام وطبقة أخرى من أصحاب مزارع جوز الهند، وقدرت الاستثمارات الأمريكية في الفلبين في أوائل القرن العشرين بـ ١٠ مليون دولار، وكانت الفلبين أهم عملاء أمريكا في مجال التجارة الخارجية. على أن السياسة الأمريكية تجاه الفلبين شهدت انفتاحاً وتحسناً ملحوظاً في عهد الرئيس ولسن حيث أعلن عن استعدادها لمنح الفلبين استقلالها وأصدر في سبيل ذلك قانون جونز Jones Bill والذي أكد على تحقيق الاستقلال الفعلي فور تواجده حكومة مؤهلة لحكم البلاد، ولكن اشتعال الحرب العالمية الأولى أدى إلى تأجيل القضية الفلبينية، ولم تظهر على مسرح الأحداث إلا بوصول الجمهوريين إلى السلطة بزعامة هاردينج في عام ١٩٢٠.

وقد تظاهرت الحكومة الأمريكية بالسير في بعض المراحل المؤدية إلى الاستقلال حينما وصلت لجنة تقصى الحقائق إلى الفلبين برئاسة الجنرال وود Wood للتعرف على مدى استعداد الأهالي، وأفاد تقرير اللجنة بأن سياسة الديمقراطية التي اتبعتها الحكومة السابقة أدت إلى فوضى وسوء إدارة وأن السكان ينقصهم التعليم والدراسة بالشؤون السياسية وأن الجزر غير مهيأة في الوقت الراهن اقتصادياً وثقافياً وعسكرياً للاستقلال، وظل وود حاكماً عاماً على الفلبين وأحكم قبضته على البلاد ودخل في معركة شرسة مع كينزون من أجل الاستقلال انتهت بالتخلص من هذا الزعيم الوطني. وقد حاول خلفاء وود إبعاد الأهالي عن التفكير في الاستقلال ولكن لم تتوقف الجمعيات الوطنية والتنظيمات العمالية عن المطالبة به ووصل الأمر إلى حد تهديد المصالح الاقتصادية والأمريكية وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في ١٩٣١. فقد نشأت جبهة متحدة في هذه الفترة مكونة من التجار وملاحى السفن وبعض المستثمرين والكنيسة للمطالبة باستعادة الفلبين من أمريكا، وفي ديسمبر ١٩٣٢ اضطر الكونجرس إلى إصدار قانون يمنح الفلبينيين الاستقلال التام بعد فترة انتقالية لمدة عشر سنوات، وفرض على الفلبين أثناءها اظهار الولاء لأمريكا والاعتراف بسيادتها، ووضعت الشؤون الخارجية

الفلبينية تحت السيطرة الأمريكية، ومنحت أمريكا أيضاً الحق في التدخل لحماية الحريات الشخصية والملكيات الخاصة مع اتباع نظام الاحتكار التجارى وخاصة في تجارة السكر وزيت جوز الهند والقنب الهندي، وبعد انتهاء الفترة الانتقالية حصلت الفلبين على استقلالها الكامل في عام ١٩٤٦م.

الفصل الخامس

الولايات المتحدة والحرب العالمية الاولى

الولايات المتحدة الأمريكية والحرب العالمية الأولى

انقسمت أوروبا إلى معسكرين كبيرين قبيل عام ١٩١٤ وعقدت سلسلة من المحادثات بين الدول الأوروبية بهدف تجنب الحرب والمحافظة على السلام غير أن بواعث التصادم والتنازع توفرت مما أئذّر بوقوع الحرب، ولم تشارك الولايات المتحدة فى الأحلاف الأوروبية إنطلاقاً من سياسة التمسك بالسلام وحل المشكلات بطريق التفاوض، وكان هذا هو الأسلوب الذى سارت عليه أمريكا منذ إستقلالها سواء فى حل مشكلات القارة الأمريكية وفى المسائل الدولية، وكان تسابق الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا إلى التسلح من الدوافع التى جعلت الولايات المتحدة تمسك بالسلام وتنادي به وكان الرئيس الأمريكى تافت Taft الذى تولى الحكم فى ١٩٠٩ من أوائل الرؤساء الذين وجهوا عناية خاصة إلى حل المنازعات بالطرق السلمية واللجوء إلى التحكيم وشجع أيضاً على إنشاء هيئة قضائية دولية للإحتكام إليها فى المنازعات بين الدول، وكان يرى أنه بهذا النظام يمكن الإستغناء تدريجياً عن التسلح وبعم العالم الطمأنينة والتعاون.

أما الرئيس الأمريكى ودرولسن الذى تولى الحكم فى سنة ١٩١٣ فلم يكن يقل عن تافت فى الإهتمام بالسلام ولكن ولسن تميز بالمثالية وكان يؤمن بضرورة الديمقراطية وبحق الأمم فى تقرير مصيرها وكان يعتقد أنه أرسل لخدمة المبادئ الديمقراطية وقضية الحرية وأنه نستطيع استخلام قوة الولايات المتحدة وثورتها لنشر الديمقراطية فى العالم.

وقد تجلّى موقفه هذا بالنسبة لقضايا الشرق الاقصى حينما رفض العمل على التدخل فى شئونها أو تقسيمها أو حرمان بعضها من الإستقلال كما رأينا، كذلك أعلن ولسن موقفه تجاه أمريكا الجنوبية وأعلن أنه لن يتدخل فى شئونها بل أقترح

العمل على تقوية حكوماتها، وحينما قام النزاع بين الولايات المتحدة والمكسيك رفض التدخل فى شئونها.

وقد شرع ولسن فى إتخاذ الخطوات التنفيذية لهذه السياسة بتكوين لجان دولية مهمتها إيجاد حلول للمنازعات الدولية ومدتها خمس سنوات ورغم أن قرارات هذه اللجان لم تكن ملزمة للطرفين المتنازعين إلا أنها يمكن أن تساهم فى تهدئة النفوس الثائرة بحيث لا يستطيع الطرفان الدخول فى حرب فيما بينهما قبل مرور عام من عرض الموضوع على تلك اللجان، كذلك كان على الطرفين المتنازعين عدم زيادة قواتهما البرية أو البحرية أثناء عرض موضوع النزاع على هذه اللجان.

ولما أعلنت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ كان رأى الرئيس ولسن فيها أنها تمثل فشل السياسة الأوروبية وإنتصار الاطماع والأحقاد لعدم وجود نظام عالمى يعمل على نشر روح التفاهم بين الدول.

وكان موقف الولايات المتحدة من هذه الحرب قبيل عام سنة ١٩١٧ هو الحياد ونصح ولسن الشعب الأمريكى بقوله «يجب أن لا تنحيز لأى من الفريقين المتحاربين نظرياً أو عملياً».

ولكن إستجبت ظروف أدت إلى حدوث تحول فى سياسة ولسن فقد تعرضت السفن الأمريكية للإعتداءات الألمانية وكذلك السفن الإنجليزية ومن ثم بدأ يتولد ميل أمريكى تدريجى نحو إنجلترا وحلفائها، وشغلت أعمال الغواصات الألمانية أذهان الرأى العام الأمريكى إلا أن أمريكا لم تتخل عن موقف الحياد حتى حينما طلبت منها ألمانيا ألا تبيع الأسلحة والذخيرة الحربية لبريطانيا وحلفائها وإعتبرت ذلك الطلب يتنافى مع حيادها. وحينما تمادت الغواصات الألمانية فى إلحاق

الأضرار بالسفن الأمريكية أُنذرتها الحكومة الأمريكية بأنها لن تقبل أى إعتداء على سفنها أو تجارتها لأن هذا إعتداء على موقف الحياد.

وبعد أكثر من عامين على إعلان الحرب وحينما لم يصل الطرفان المتحاربان إلى نتيجة حاسمة وجه الرئيس ولسن نداء فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٦ إلى الدول المتحاربة بايضاح وجهة نظرهم فى شروط الصلح، ولكن نزعة فى الإستمرار فى الحرب كانت أقوى من الإلتجاء إلى السلام وصممت الاطراف المتحاربة على المضى فى الحرب لتحقيق مكاسبها الاقليمية.

وحينما وصلت حرب الغواصات الألمانية إلى حد لا يحتمل فى عام ١٩١٧ ولم تأبه ألمانيا لاندنارات الولايات المتحدة ونسقت الغواصات الألمانية عابرة المحيطات الانجليزية لوزيتانيا "Lusitania" وكانت تقل ١١٨ راكبا امريكا، واغرقت السفينة الأمريكية «سوسكس» Sussex هدد ولسن بالحرب . وقد تمكنت المخابرات الانجليزية ايضا من الاستيلاء على برقية «زيمرمان» Zimmermann . مساعد وزير الخارجية الألمانية التى ارسلها إلى ممثل المانيا فى المكسيك يقترح فيها على الحكومة المكسيكية الدخول فى حلف مع ألمانيا فى حالة دخول الأخيرة الحرب ضد الولايات المتحدة فى مقابل استرجاع المكسيك للاراضى التى استولت عليها الولايات المتحدة فى ١٨٤٨ وهى كاليفورنيا ونيومكسيكو، وقد أرسلت هذه البرقية إلى الولايات المتحدة التى أعلنتها على الرأى العام الأمريكى وكان لها أبلغ الأثر فى الإلتجاء ناحية الحرب.

ومن العوامل التى دفعت الولايات المتحدة أيضا إلى دخول الحرب ضد ألمانيا فى عام ١٩١٧ هو المبالغ والقروض الضخمة التى أقرضتها البنوك الأمريكية لبريطانيا لتحويل عملياتها الحربية ورغبة الولايات المتحدة فى ضمان أموالها والحفاظ على مصالحها.

وأمام هذه الضغوط لم يجد الرئيس ولنس بدأ من اعلان الحرب على ألمانيا في رسالته الشهيرة بتاريخ ٢ أبريل ١٩١٧ وكان الرأي العام الأمريكي قد نضج لقبول فكرة الحرب فمعظم سكان الولايات المتحدة كانوا يعطون على قضية الحلفاء آنذاك، ويعتبر المؤرخون دخول الولايات المتحدة الحرب اعظم ثورة في السياسة الخارجية الأمريكية، ولقد أعلن ولنس أن هدف الولايات المتحدة من الحرب هو القضاء على الروح الحرية الألمانية وجعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية وإنشاء نظام لاقرار السلام في العالم. ولم تعقد الولايات المتحدة مع الحلفاء حلفاً لاسرياً ولا علنياً وإنما اشتركت معهم في الحرب وللملك كان الرئيس ولنس يشير دائماً إلى الحلفاء كشركاء للولايات المتحدة لا كحلفاء لها. ولا شك أن دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء قد أدى إلى ترجيح كفتهم في ميادين القتال. فلم يأت شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ إلا وتأكدت ألمانيا من صعوبة مواصلة القتال ووقعت الهدنة مع ممثلي الحلفاء والتي كان أهم شروطها جلاء الألمان خلال خمسة عشر يوماً عن جميع الأراضي التي كانوا يحتلونها في بلجيكا وفرنسا ولكسمبورج والالزاس والانسحاب إلى ماوراء الضفة الشرقية لنهر الراين وأن تسلم ألمانيا إلى الحلفاء أسطولها الحربي وجميع غواصاتها ومهامها الحربية. وفي خلال عام ١٩١٨ أيضاً أعلن الرئيس ولنس مبادئ الأربعة عشر كأساس لاقرار السلام في العالم، وقامت هذه المبادئ على ضمان حرية الملاحة في البحار وتخفيض التسليح وإقامة عصبة الأمم لتأمين السلام العالمي، والتخفيف من حدة القيود الاقتصادية ونبد المعاهدات السرية بين الدول وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بحيث لا تصبح سلعاً تباع وتشتري على مواقد السياسة. ولقد بذل ولنس جهوداً جبارة في سبيل تطبيق هذه المبادئ في معاهدات الصلح التي عقدت في فرساي بباريس في ١٩١٩. وذهب بنفسه إلى هناك على أمل اقناع أوروبا بمشروع عصبة الأمم.

وحيثما بدأت جلسات مؤتمر فرماس لم يؤخذ بجميع مبادئ ولسن فادخلت بعض النقاط واستبعد البعض الآخر بحجة أنها خيالية وغير عملية وقويت المعارضة داخل أمريكا لمشروع إنشاء غيابة وانتشر القول بأنه ليس الممثل الحقيقي للولايات المتحدة إلا أنه واصل الجهد من أجل إقرار مشروع عصبة الأمم.

ويعتبر الرئيس الأمريكي ولسن هو مؤسس عصبة الأمم ولكنه ليس صاحب فكرتها الأصلية فقد سبقه في الدعوة إليها الرئيس «تيودور روزفلت» و «تافت». ولقد كلف ولسن مساعدة هاوس بوضع ميثاق العصبة الذي نص على ضرورة إقامة علاقات دولية أساسها العدل والشرف وتطبيق القانون الدولي والحرص على سيادة العدالة واحترام المعاهدات التي تعقدها الدول بين بعضها البعض لتنظيم العلاقاتها وتأييد الأعمال القائمة على الاخلاق الفاضلة ونبذ ما عدا ذلك. وفي أثناء جلسات مؤتمر الصلح في باريس وضع ولسن مشروع العصبة في مقدمة جدول الاعمال ولكن صمم لويد جورج رئيس الحكومة الانجليزية على ألا تضع دستور العصبة إلا لجنة عالمية وبذلك استبعد مشروع العصبة من مؤتمر السلام. وحيثما تكونت اللجنة التي ضمت ممثلين عن الدول الكبرى والدول الصغرى لوضع الدستور وأصبح ولسن رئيساً لهذه اللجنة لم تشارك حكومتا إنجلترا وفرنسا فيها وبذلك تواجبت ثغرة كان لها تأثيرها فيما بعد.

وحيثما صمم الرئيس ولسن على أن يكون ميثاق العصبة ضمن معاهدة السلام أصر المجتمعون على فصل المعاهدة عن الميثاق واضطر الرئيس إلى تقديم بعض التنازلات لا سترضاء أوروبا في سبيل إنشاء العصبة ولكن حينما عرض ميثاق العصبة مع معاهدة السلام على مجلس الشيوخ الأمريكي قبلت هنا الوضع اقلية ورفضت الاغلبية الموافقة، وكان الاعتراض على المادة العاشرة من الميثاق التي كانت تتضمن سلامة أراضي اعضاء العصبة، وكان هذا يعنى تفوق بريطانيا التي

كان لها خمسة أصوات وللولايات المتحدة صوت واحد لأنه مهما قيل عن استقلال كندا وجنوب افريقيا واستراليا ونيوزلندا فهي جميعا اعضاء فى الامبراطورية البريطانية.

وعلى ذلك تمت الموافقة على انشاء العصبة دون أن تشترك الولايات المتحدة صاحبة فكرتها فى عضويتها لان وجهة نظر الولايات المتحدة كانت تتمثل فى أن العصبة اوروبية الصيغة والتكوين فقد ضمت أربع وأربعين دولة معظمها اوروبية واستبعدت روسيا رغم أنها لم تكن من الدول الاعداء، كذلك استبعدت ألمانيا وتركيا وحلفائهما بحجة أنهم لم يبلغوا بعد درجة النضوج السياسى . ولاشك أن هذا الموقف من جانب الولايات كان له تأثيره على نفوذ العصبة ومستقبلها حيث افتقدها هذا الموقف صفة العالمية، كذلك لم تقبل الولايات المتحدة معاهدة فرساي وعقدت معاهدة منفردة مع ألمانيا فى أغسطس سنة ١٩٢١ .

ويرى بعض المؤرخين أن ولسن كان يريد العصبة أداة لنشر السلام فى العالم بينما أرادت الولايات المتحدة عصبة أم تشرف عليها وتكون تحت سيطرتها، وعندما بدا للامريكيين أن انجلترا وفرنسا لن تقبلا بزعامتها عزفوا عنها وتركوها تتهاوى ولم يكن لها أثر واضح فى ضمان السلام العالمى فى الفترة التالية . وقد نص ميثاق العصبة على أن تظم فى عضويتها الدول المستقلة استقلالاً كاملاً والقادرة على الوفاء بالتزاماتها وعلى ذلك لم يسمح لروسيا والمكسيك بالانضمام إلى العصبة إلا بعد إقامتها نظم حكم مستقرة . وتشكلت العصبة من هيفتين رئيسيتين هما الجمعية العمومية ومجلس العصبة، وأقام الميثاق ايضا المحكمة الدائمة للعدل الدولى و يطلق عليها «محكمة العدل الدولية» للفصل فى النزاعات ذات الصبغة الدولية، وتألفت هذه المحكمة من خمسة عشر قاضيا تختارهم العصبة من بين قائمة

مرشحين، وألحق بالعصبة ايضا منظمة العمل الدولية بهدف تحسين أحوال العمال في جميع أنحاء العالم.

وكان يمكن للعصبة وهيئتها أن تؤدي دورها على المسرح العالمي اذا تحمست لها الولايات المتحدة وشجعت على استمرارها وجدير بالذكر أن الرئيس ولسن بذل جهودا مضنية في سبيل اقناع الكونجرس بالانضمام إلى العصبة وأكد أن الانضمام إليها سيفتح أبوابا جديدة أمام الانتاج الزراعي والصناعي الأمريكي المتنامي والذي عجزت السوق المحلية عن استيعابه، وأن العصبة ستمهد الطريق أمام اسواق جديدة وحل من تعرض الاقتصاد الأمريكي للدمار. كذلك تناول ولسن المشكلات التي كانت تنشأ بين اصحاب رؤوس الأموال والعمال وأكد على أن مناقشتها بروح المودة والاخلاص بين الدول بعضها وبعض من خلال العصبة سيؤدي إلى جو من السلام والصداقة بين الحكومات وابتعاد حلول مناسبة لمثل هذه المشكلات، وكان زعماء الجمهوريين قد وعدوا العمال والفلاحين بأسواق جديدة ورفاهية قبل انتهاء الحرب وأكدوا على امكانية تحقيق ذلك بعد ازالة الحواجز الجمركية وفتح الموانئ الأمريكية للسلع الأجنبية من جميع جهات العالم وكان لا يمكن أن يتحقق كل ذلك إلا بالانضمام للعصبة. وكان الرئيس ولسن قد توصل إلى اتفاق مع عدد كبير من الديمقراطيين والجمهوريين والذين كانوا يؤيدون وجهة نظره في هذا المجال. وتأكيدا لذلك وافق الكونجرس في مايو سنة ١٩١٨، بعد دخول الولايات المتحدة الحرب على قانون "Webb Act" والذي كان يقضي بالسماح لرجال الاعمال الأمريكيين بتكوين اتحادات للتحكم في الاسعار في تجارة التصدير حتى يستطيعوا مواجهة المنافسة الدولية للسيطرة على الأسواق المالية إلا أن هذا القانون أصبح عديم الأثر بعد رفض الولايات المتحدة الانضمام للعصبة. وقد فشلت جهود ولسن في اقناع أعضاء الكونجرس باهداف

العصبة الأخرى وحينما حاولوا ممارسة ضغوطهم عليه وطالبوا بإدخال بعض التعديلات على ميثاق العصبة رفض الخضوع إليهم.

وكانت سياسة الحكومات الأمريكية المتعاقبة وخاصة الجمهوريين هي التجاهل التام للعصبة وكان هذا الأمر ملحوظا في الفترة من ١٩٢١ إلى ١٩٣٣ ولم يتحمس الكونجرس للتعامل معها بالرغم من أنه كان يوفد المراقبين من آن لآخر إلى مقر العصبة في جنيف للتعرف على سير الأمور بها، وقد تخمست الحكومة الأمريكية لاسترداد مستحقاتها التي افترضها منها الحلفاء من الحرب واتخذت اجراءات لتحسين الاوضاع المالية الأمريكية بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات وسويت جميع المشكلات المتعلقة مع المانيا والتي كان الكونجرس قد رفضها في معاهدة الصلح في فرساي ١٩١٩. وقد تعاطف فريق من الأمريكيين مع المانيا وخاصة المستثمرون وقاموا باقراض المانيا بلايين الدولارات لمساعدتها على اعادة بناء اقتصادها ودفع التعويضات للدول المتضررة في الحرب وخاصة إنجلترا وفرنسا.

أما فيما يتعلق بوجهة نظر ولسن في الحكومة الروسية الجديدة وعلم الاعتراف بها فقد ظلت سارية واعتبرت روسيا دولة مفقودة بين الدول الأخرى مع ترك الحرية لأصحاب رؤوس الأموال الأمريكية للتعامل التجاري معها إذا رغبوا في ذلك وقد حدثت طفرة في التجارة الخارجية الأمريكية وخاصة تجارة التصدير ونشطت رؤوس الأموال الأمريكية والقروض للدول الأجنبية، وقد تخمست الجمهوريون في فترة ما بعد الحرب للحفاظ على السلام وإتلاقا من ذلك عقد في واشنطن في عام ١٩٢٢ مؤتمر لتخفيض التسلح وحضره كل من بريطانيا واليابان وإتفقوا على وقف سباق التسلح في المجال البحري في وقت السلم وعلى تحديد اساطيلهم الحربية وتقليل أحجامها. وفي عام ١٩٢٨ أيدت الولايات المتحدة

وفرنسا الإنضمام إلى ميثاق كيلوج Kellogg-Act وهو تنظيم يهدف إلى إنفاق الدول العظمى على عدم اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل المنازعات ومحاولة إيجاد هيئة مراقبة دولية لحل المنازعات التي قد تنشأ بينها بالوسائل السلمية وقد لقي هذا الميثاق تأييداً من الفيوريين على السلام العالمى والراغبين فى حفظ النظام وعدم اللجوء إلى الحروب من الدول الأخرى، وكان هذا التنظيم من العوامل التي ساهمت فى فشل عصبة الأمم فى الفترة التالية.

ولقد تسابقت الدول الأوروبية والآسيوية على الحصول على إمتيازات إقتصادية فى آسيا والعمل من أجل مصالحها وكسب مزايا جديدة فى مناطق عديدة وكان هذا الوضع لا يتمشى مع العصبة وكان يتم نازجها مما يؤكد على عدم إهتمام غالبية الدول بالعصبة وهذا ساهم فى فشلها أيضاً .

ولقد قوى هذا الاتجاه داخل الولايات المتحدة الأمريكية ووجد إرتياجاً من جانب الفريق الذى كان يعارض إنضمام الولايات المتحدة للعصبة ولقد عادت الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة القديمة خاصة بعد أن تم الكشف عن جميع المعاهدات السرية التي وقعت قبل عام ١٩١٤ بين روسيا وفرنسا وبريطانيا ووضعها المؤرخون أمام العالم بعد أن حصلوا عليها من أرشيفات ألمانيا وروسيا والنمسا ولاكتشفوا بعض التزيف فى هذه الوثائق الدبلوماسية ومئات الأكاذيب ومئات الأخطاء والتدليس والجرائم التي ارتكبتها حكومات روسيا القيصرية وإنجلترا وفرنسا على حساب شعوبهم ووطنهم وإتضح من هذه الوثائق أيضاً أن الديمقراطية والحضارة سحقت ومضت عليها قذائع الحرب.

وقد إنصرف الأمريكيون فى فترة ما بين الحربين العالميتين سنة ١٩١٩-١٩٣٩ إلى الإهتمام بشعوبهم الداخلية وقد فسر بعض المؤرخين هذا الاتجاه (العودة إلى العزلة) إلى خشية الأمريكيين من تجدد الحرب بعد أن قاسى العالم

من ولايتها وبعد أن فقدت الولايات المتحدة وحدتها فى هذه الحرب حوالى ٧٥,٠٠٠ جندي وبحار بالإضافة إلى حوالى ٢ مليون آخرين ما بين جريح ومفقود.

ولقد تحقق تقدم هائل بعد الحرب فقد استطاع الجمهوريون الذين وصلوا إلى السلطة فى عام ١٩٢٠ أن يحدثوا ما يشبه الثورة التقدمية فى الشؤون الداخلية وخاصة فى عهد الرئيس كالفن كوليدج Calvin Coolidge، وفى عهد ماكنلى وتافت وهارديج، واستطاعوا ضمان توظيف رؤوس الأموال الأمريكية فى صناعات تصديرية وفى أقراض الدول الأجنبية والاستفادة من هذه القروض فى تصريف السلع الأمريكية وإستثمار ملايين الدولارات .

وشهد التاريخ الأمريكى خلال هذه الفترة شخصيات عظيمة مثل Hoover الذى كان يثق فى الإقتصاد الأمريكى ثقة كبيرة وفى إمكانية إيجاد حلول لجميع المشكلات الداخلية وتحقيق روح التعاون مع من حوله، وعلى سبيل المثال أعطى هوفر فى عام ١٩٢٣ دفعة لشركات التأمين لإقتحام مشكلة البطالة وإضافتها إلى المجالات الأخرى التى عملت فيها مثل التحوادث والكوارث وغيرها خاصة بعد أن تزايدت أعداد القاطنين ووصلت إلى خمسة ملايين شخص خلال هذه الفترة وحقق نجاحا واضحا فى هذا المجال.

كذلك سعى هوفر إلى القضاء على مشكلة عمالة الأطفال واستطاع أن يستصدر قراراً من الكونجرس بالقضاء عليها، وقدم المساعدات للجمعيات العديدة التى ركزت جهودها فى مجال تحسين الأحوال المعيشية والصحة العامة والعناية بالأطفال وغيرها من المجالات التى كانت تهدف إلى النهوض بالمجتمع الأمريكى.

وقد وجه هوفر أيضاً بعض الإعتمادات المالية الاضافية لبعض المجالات، بإعادة

النظر فى النظام الضرائبى وكانت هذه الإجراءاء الأصلابفة من العوامل اللفى ساهمت فى إظهار المآفم فى صورة أكفم أقاماً.

على أن الأزمة الاقاصباففة المالففة سنة ١٩٢٩ كانت أضفم مشكلة وابفمف الرئفس هوفر؁ ففمف ففمف إنفقااض سرفع فى الإسم والسفماف إلى اكفم من أربعفف نفقطة فى يوم واهف وهبمف قفمف اكفم من ١٦ ملفون سمف فى أسواق نفورفك المالففة؁ وفع هذه المفاففة والكافرة المروعة إفلاس البنوك وشركاف السكك اللففبففة والأعمال الخاصة وهبمف المصافب على الفلاففف واغلفمف المصافف أبوابها والمكافب والامال الففارففة وإففشرمف البطالة بفف الكفاب والفنافف والموظفف والمعلمف وقدممف أعداد العافلفف فى عام سنة ١٩٣٣ بـ ١٢ ملفون رفل وإسراف وافشر الفمار والمفاعة فى الأوسط الفقبرة والأواسم الفرفة أفضا. وكان هوفر فعمفم أن فمكم فمطى هذه العمفة ومطب من رفال الإقاصماف والمشفف والأباء المساهمة فى إفماف فاول لهذه المشكلة ولقمف قفى عدة سنوات فى فمرة عمل فوفب لمافولة إفماف مفرمف للبطالة والفقر والإنفهار وقف فاول الفمف عن فل لهذا الفمار بالفعاون مع الفرف الففارففة ورؤساء منظماف العمل وأعضاء المالفف الكفسفة ورؤساء الفمصمفاف المفففة الأهلفة وقف مطب من هؤلاء أصفاب رؤوس الأموال إسمفاب العافلفف والمساهمة فى فممل المسفولة فنباً إلى ففب مع الفكومة.

ولكن باءم ففمفم الفمفف بالفشل وظل الفمار قائما فمفا فوفر إلى عقف فلسة للكونفرفس للنظر فى إعاءة بناء المآفم وفمف عجلة الإنتاج مرة فاففة ومطب مساهمة رؤساء المالفف الفشرفمفة فى الولافف المففلفة فى مرف آرائهم فى هذا المالفف وكان إقمار الكونفرفس الذى قممه لهوفر هو إنشاء ففمففف :- فففة إعاءة البناء المالى والفى كان من المقفمرفم أن فمقم المساعفاة المالففة للشركاف وهففة السكك اللففبففة وفمففم الففماف المففمفة ماففا؁ أما الفففة الفاففة فهى فففة القروض

الوطنية وكان الهدف منها تقديم العون المالى للأمر الذى فقدت ديارها وأصبحت تعاني من الفاقة ولجأت إلى رهن عقاراتها وتعرضت للحبس لقاء عدم الوفاء بالديون.

ولقد وجهت إنتقادات كثيرة لجهود هوفر وإنهمه البعض بأنه لم يفعل شيئا لمواجهة هذه الكارثة وبدأت المعارضة تشتعل ضده فى انتخابات عام سنة ١٩٣٢ ورجحت كفة الديمقراطيين برغم أنهم لم يقدموا برنامجا واضحا للخروج من الأزمة وكانت مشكلات البؤس والفقر والبطالة لا تزال قائمة.

وقد وقع إختيار الديمقراطيين على فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt الذى كان حاكما على ولاية نيويورك ليصبح رئيسا وكانت الآمال معلقة على نظره التقدمية ومقدرته على الخروج من الأزمة وقد وضع Cordell Hull مساعد روزفلت خطة تهدت إلى زيادة الصادرات الأمريكية والتقليل من الواردات والحد من الحواجز الجمركية وإعادة فتح البنوك مرة أخرى وضمان سيولة نقدية بها عن طريق جمع العملات الذهبية والفضية والسبائك وشهد المجتمع الأمريكى بعض التحسن ووضع قانون الضمان الإجتماعى فى عام سنة ١٩٣٥ وأدنى إلى تحسين فى أحوال الطبقات الدنيا وكان هذا التحسن من العوامل التى ساهمت فى نجاح روزفلت فى الإنتخابات الرئاسية للمرة الثانية فى عام ١٩٣٦ وكانت الأوضاع الداخلية الأمريكية قد شهدت إتمراجاً واضحاً ولكن لاحظت على عالم بوادر نظم دكتاتورية ولتتمشى التوايا الإستعمارية من جديد وتجدد شبح حرب جديدة.

الفصل السادس

الولايات المتحدة والحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩ - ١٩٤٥)

الولايات المتحدة والحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩ - ١٩٤٥)

إذا ألقينا نظرة على أوروبا والشرق الأقصى في فترة ما بين الحربين العالميتين من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩ لوجدنا أن هناك بعض التغيرات التي حدثت والتي كان لها تأثيرها على العالم والتي قذفت به في النهاية إلى أتون حرب جديدة.

أولا : ألمانيا :

كما سبق وأن رأينا أن الولايات المتحدة لعبت دوراً واضحاً في مساعدة ألمانيا على إعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ تركت آثارها على الاقتصاد الألماني، فبعد أن عم الرخاء البلاد وازدهرت الصناعات وتأسست المصارف وشيدت المصانع نتيجة منح ألمانيا قروضا بلغت قيمتها ٧٥٠ مليوناً من الجنيهات، فقد أعقب الصدمة المالية العنيفة التي اجتاحت نيويورك في عام ١٩٢٩ أن سحب على الفور الأموال الأمريكية من ألمانيا فكانت النكبات المتوالية عليها حيث أغلقت المصاريف أبوابها وطردت المصانع عمالها وتضاءلت الدخول والأرباح إلى حد كبير، وأصبح هناك ما لا يقل عن ستة ملايين عاطل.

وفي وسط هذا الظلام ظهر أدولف هتلر كمجاهد ومناضل ومنظم للحزب النازي، وكانت أهدافه هي تطهير ألمانيا من اليهود والقضاء على الشيوعية وبعث الشعب الألماني وإحياء امجاده الحربية القديمة.

واستطاع هتلر بوسائل عديدة أهمها الأرباح أن يسيطر على الأوضاع الداخلية في ألمانيا ونصب نفسه مستشاراً للرئيس في يناير سنة ١٩٣٣ مؤسسا بذلك الحكم النازي القائم على العنصرية المتطرفة.

بدأ هتلر فى التخلص من قيود معاهدته فرساي بأن أعاد نظام التجنيد الاجبارى فى سنة ١٩٣٥ وسعى إلى تحقيق السيطرة على اوروبا الوسطى وإقامة دولة كبرى تكون بمثابة حاجز أمام طغيان الشيوعية على أوروبا.

وقد نجح هتلر فى ضم صفوف الالمان خلفه رافعين شعار (أمة واحدة وحكومة واحدة وزعيم واحد). ثم شرع فى اعادة تسليح المانيا باقامة المصانع الكبيرة لانتاج الاسلحة والطائرات الحربية على نطاق واسع. كذلك سعى هتلر إلى تحصين اراضى الراين التى كانت منزوعة السلاح وفق معاهدة فرساي ثم دخلت جنوده هذه المنطقة فى تحد بالغ. ثم شرع بعد ذلك فى محاربة الشيوعية ونجح فى عام ١٩٣٧ فى عقد حلف كبير معاد للشيوعية ضم ايطاليا واليابان واسبانيا والمجر ونجح بذلك فى عزل روسيا.

وكانت الخطوة التالية هى التطلع إلى النمسا وضمها إلى الريط الالمانى تمشيا مع نظرية جمع شتات الجنس الجرمانى حيث كانت النمسا تضم فى اغلبها هذا الجنس وقرر هتلر ارجاع عشرة ملايين المانى إلى حظيرة الوطن الأكبر . وفى ١٩٣٨ وصلت قوات هتلر إلى النمسا وبعد فترة قصيرة أعلن رسميا اتحاد النمسا مع ألمانيا. وقبل أن تفوق اوروبا من وقع هذه الصدمة أعد هتلر العدة لتوجيه ضربة جديدة إلى تشكوسلوفاكيا تلك البلاد الغنية بصناعاتها ومواردها الخام والتى كانت تمتلك جيشا واسطولا جويها قويا. كان فى تشكوسلوفاكيا نحو ثلاثة ملايين من الالمان يقطنون مقاطعتى بوهيميا ومورافيا على حدود ألمانيا الجنوبية وقد ضمت هذه المناطق إلى تشكوسلوفاكيا بمقتضى معاهدة فرساي تحت اسم (السوديت)، وكانت هذه العناصر تتلهف على الانضمام إلى الوطن الأم ولكن دون اراقة دماء . ويفضل الدسائس الألمانية اشتعل الصدام بين السوديت والحكومة التشكوسلوفاكية وتدخلت انجلترا وفرنسا وعقدت اتفاقية ميونيخ فى سبتمبر ١٩٣٨

والتي تضمنت التنازل عن اقاليم يقطنها أغلبية من الألمان إلى المانيا، وفي عام ١٩٣٩ أعلنت ولاية سلوفاكيا استقلالها عن تشكوسلوفاكيا فاستجذبت حكومتها بهتلر وطلبت الحماية فدخل هتلر براغ وانتهى الأمر بدماج تشكوسلوفاكيا مع المانيا ولم يهتم هتلر باحتجاجات أوروبا، ولكن ظهر اتجاه أوروبي جديد هو المقاومة لاعتداءات هتلر واتخاذ الاحياطات الكفيلة بمواجهته.

ولم يكتف هتلر بذلك بل وجه دقة سياسته الخارجية إلى بولندا وأخذ يندد الإرهاب الذي تلقاه الأقلية الألمانية هناك وطالب بوضع حله، ثم تقدم بطلب إلى الحكومة البولندية لاعادة مدينة هاتنبرج الحرة ومنطقة واسعة من الممر البولندي، وأندر هتلر البولنديين بالويل اذا لم يرضخوا للمطالبه. ولم ينتظر هتلر نتائج الوساطة الأوروبية وجهود احتواء الموقف المتأزم فدخلت المصفحات الألمانية بولندا وأمطرت الطائرات الألمانية المطارات والسكك الحديدية والسكان الآمنين وافتتح هتلر بذلك الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: إيطاليا -

اعتزت الأوضاع الاقتصادية في إيطاليا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وكابد الشعب الإيطالي من الضرائب الباهظة وارتفاع اثمان الأغذية ونُدرة الوقود وانتشرت روح الاستياء ضد الحكومة القائمة وكان الضعف الوزاري وكثرة الأحزاب والمناورات الدائمة لتحسين المراكز الشخصية واعتلاء كراسي الحكم هي السمات البارزة في هذه الفترة.

وفي وسط هذه الظروف برز بينيتو موسوليني وتلقى تجمعه سريعا في سماء إيطاليا وألف حزبا يشد من أزره وهو الحزب الفاشستي Fascisti في عام ١٩١٩ وأخذ يعد العدة للسيطرة على مقاليد الأمور. ضم هذا الحزب جنود الحرب القدامى

الساحطين وغيرهم من الطامعين فى حياة أفضل ومكاسب شخصية، واستطاع موسولبنى أن يقبض على زمام السلطة فى ١٩٢٢ ونما الحزب الفاشستى واحتوى الأمة الايطالية بأسرها ودعا إلى القومية والتفرد بالحكم ومعارضة المبادئ الحرة واستخدام القوة امام تيار المعارضة ومقاوة الشيوعية الدولية واستبدالها بالاشتراكية القومية المتحمسة.

وبذلك تأسست ديكتاتورية ايطالية تجحت فى التغلغل فى البلاد وسحقت معارضيتها وقضت على أزمات ما بعد الحرب ووحدت الشعب الايطالى خلفها، وتطلع موسولبنى بعد ذلك للتزول إلى حلبة الفتح والاستعمار ، وتطلع بانظاره إلى الحبشة التى طالما طمعت ايطاليا إلى احتلالها منذ أمد بعيد لاستغلال مواردها الطبيعية ولضعف قوتها الحربية.

وفى ١٩٣٥ أرسل موسولبنى معذاته الحربية الهائلة إلى الحبشة وشملت المصفحات والطائرات والغارات السامة واستتجد هيلاسلاسى بعصبة الأمم التى اتخذت قراراً بفرض العقوبات الاقتصادية على ايطاليا، وطلبت من الدول الأعضاء الامتناع عن مدها بالسلاح والمال وفرضت الحصار البحرى عليها، ولكن رفضت اغلبية الدول الاعضاء أن تدخل فى قائمة المواد المحظورة الحديد والصلب والقصدير والبتروال الأمر الذى جعل من العقوبات الاقتصادية مهزله كبرى، واضعف إلى مدى بعيد من نفوذ العصبة وسلطانها القانونية. وما أن جاء شهر مارس ١٩٣٦ حتى كان الايطاليون قد قضوا على كل مقاومة حربية جنسية من جانب الأجياش ودخلوا أديس أبابا فاتحين وأكره هيلاسلاسى على القرار خارج البلاد . واعلن الدوتش ضم الحبشة كلها إلى ايطاليا ونادى بالملك فيكتور عمانويل الثالث امبراطورا على الحبشة. وقد أيد هتلر موسولبنى تأييدا قويا فى تخدية لقرارات العصبة وضمن بذلك لنفسه زميلا مخلصا مؤيدا لسياسته، وتعاون هتلر وموسولبنى مع

اسبانيا وامدنا فرنكو الذى انشق على الحكومة الاسبانية بالرجال والطائرات حتى حقق النصر فى ١٩٣٩ مؤسساً حكومة دكتاتورية جديدة تسيطر فى ركاب الديكتاتوريات الجديدة.

ولم يكتف موسوليني بذلك بل اقتضى خطى هتلر فى تطلعاته الخارجية وارسل قوة حربية كبيرة الى البانيا ١٩٣٥ واستولى عليها ولقب الملك فيكتور عمانويل من وقتها بـ ملك ايطاليا والبانيا وامبراطور الحبشة، وهكذا ساهمت ايطاليا فى اسباب الحرب العالمية الثانية بتطلعات موسوليني الاستعمارية.

ثالثاً: روسيا—

لقد انهار النظام القيصري فى روسيا بقيام الثورة البلشفية فى عام ١٩١٧ لقد استعاضت هذه الثورة الشيوعية عن النظام الرأسمالى، والشيوعية لا تعترف بالملكية الخاصة ولا بالامان بالله ولا بنظام الطبقات، وقد تزعم لينين هذه الثورة ووضع برنامجاً يقوم على الشيوعية لروسيا أولاً ولسائر العالم فيما بعد وكان يهتدى فى ذلك بكتابات كارل ماركس.

كانت وسائل لينين هى اقامه حزب شيوعى دقيق التنظيم، وتأسيس شرطة سرية واستخدام وسائل الارهاب للمعارضة.

وقد تطلعت الدولة الروسية الجديدة الى جيرانها فبدأت ببولندا فلم ينس الروسى أن كييف كانت قديماً عاصمة لهم، فاكسحت القوات الروسية شوارع وارسو ولكن قامت فى وجوههم معارضة قوية بقيادة الزعيم البولندى بلودسكى الذى استطاع توقيع معاهدة عدم اعتداء مع روسيا فى ١٩٣٣ وتخلصت البلاد من شبح الحرب مؤقلاً.

ولكن فى شهر سبتمبر ١٩٣٩ تقدمت الجيوش الروسية من جديد وعبرت

حدود بولندا الشرقية وأكرهت فولو الجيش البولندي على التسليم، ونظرا لوجودها
اطماع المانية في بولندا فقد وقعت في نفس السنة معاهدة المانية الروسية حددت
مناطق الاحتلال الروسي والألماني وأعلنت الدولتان بأنهما قامتتا بتسوية المشكلات
الناجمة عن انهيار الدولة البولندية ووضعتا أساس سلام دائم في شرق أوروبا.

وقد سعت روسيا بعد ذلك إلى تعزيز حدودها الجديدة وتوطيد مركزها في
البحر البلطى فطلبت من دوللته الثلاث إستونيا ولاتفيا ولتوانيا التسليم بإقامة
قواعد بحرية وجوية روسية بها مع مرابطة بعض الجماعات العسكرية الروسية في
نقط معينة داخل حدودها. وبعد أشهر قلائل استولت روسيا على دول البلطيق
الثلاثة الآنفه الذكر وتطلعت إلى قتلنة وأكرهتها على التنازل عن بعض أراضيها
في المنطقة الشرقية وبذلك اسهمت هذه الدكتاتورية الجديدة في تجديد سياسة
التوسع الاستعماري وضربت مثلا واضحا في عدم الاكترات بالقوانين الدولية
والحقوق الانسانية.

وأمام هذه الاشكال من الحكومات التي استجذت في القرن العشرين وهي
الشيوعية الروسية والفاشية الابطالية والنازية الألمانية كان هناك النظم الديمقراطية
البرلمانية القديمة وهي حكومتى إنجلترا وفرنسا.

بالنسبة لفرنسا فقد واجهت مشكلات اقتصادية من آثار الحرب وكانت في
حاجة إلى إعادة بناء المدن والمصانع واصلاح اوضاعها وواجهت إلى جانب ذلك
ضعفا في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية واستلزم الأمر اجراء اصلاحات في
هذين المجالين.

اما فيما يتعلق بإنجلترا فقد كان الوضع أفضل من فرنسا فقد كانت الملكية
الانجليزية مستقرة وقادرة على ارساء أسس المساواة والعدالة بين الناس، واستطاعت

الملكية الدستورية الانجليزية حل مشكلات ما بعد الحرب مثل البطالة وقلة رؤوس الأموال وادخلت تعديلات على نظام حرية التجارة بعلم فرض رسوم جمركية على الواردات، وتحمل الشعب عبئا أثقل من الضرائب دون شكوى، واجتمعت كلمة الاحزاب على العناية بتوفير اسباب الصحة والتعليم والسكن لافراد الشعب وتخلي الأفراد عن بعض الكماليات دون انزعاج.

ولكن بريطانيا العظمى رغم الاهتمام بالشعون الداخلية لم تنفض يدها من شعون القارة الأوروبية وظلت الانشطة التجارية مع دول كثيرة قائمة وتدخلت إنجلترا في حل مشكلة نزع السلاح وساهمت في حل كثير من المشكلات الأوروبية، وكان حرص الانجليز دائما على توفير مناخ السلام العالمى لضمان الأمان للتجارة الانجليزية وكانت هذه قاعدة اساسية من قواعد سياسة إنجلترا، ولذلك نلاحظ الوساطة البريطانية في غالبية المشكلات الدولية التى نشأت في فترة ما بين الحربين العالميتين، وحينما طلبت الولايات المتحدة من إنجلترا الاعتراف بالمساواة البحرية بين الدولتين لم تتذمر بريطانيا ووافقت عليها حفاظا على مناخ السلام العالمى .

وإذا تركنا أوروبا وانتقلنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فنجد أن الأوضاع في أمريكا كانت مستقرة ولم تؤثر في اقتصاد الدولة سوى الأزمة الاقتصادية العالمية في ١٩٢٩ والتي جمحت أيضا الولايات المتحدة في اجتيازها بعد عدة سنوات. وبينما كانت أوروبا تموج بالتغيرات السياسية وتعاظم اطماعها الاستعمارية كان الاتجاه الداخلى في الولايات المتحدة يميل إلى اتباع سياسة العزلة والاستمرار فيها مع مراقبة التطورات السياسية عن كثب. ولكن كان الشغل الشاغل للولايات المتحدة هو تقدم النفوذ اليابانى فى الصين والقضاء على سياسة الباب المفتوح التى كانت مثار اهتمامها إلى حد بعيد، وكانت اليابان قد خرجت من الحرب العالمية الاولى

أكثر قوة وأعظم مركزا وأقوى اطماعا، فهي لم تقامى ويلات الحرب مثلما قاسمتها أوروبا وكانت وجهة نظر اليابانيين عدم التفريط فى قدراتهم العسكرية والاحتفاظ بالقوة الكافية لتأمين مصالح اليابان بعد الحرب. وكانت اليابان تعتبر الصين ميدانا للتوسع امامها وفتح باب التجارة معها فيه الكثير من الحلول للمشكلات السكانية اليابانية، ولكن سياسة الباب المفتوح التى صممت عليها الولايات المتحدة حرمت اليابان من هذا لجمال الحيوى. كذلك كان تحديد القدرات البحرية اليابانية بعد الحرب قد منع اليابان من بناء قوة بحرية قادرة على حماية مصالحها فى الشرق الاقصى والمحيط الهادى .

هذه الامور كلها شكلت عقبات فى طريق التنمية اليابانية، وكانت الاوضاع الداخلية فى الصين والنزاع بين الشيوعيين والجمهوريين قد هدد المصالح الحيوية لليابانيين مما اضطرهم الى التدخل فى الصين لحماية مصالحهم ، ولاتنس أيضا آثار الازمة الاقتصادية العالمية على اليابان .

وقد تقدمت القوات اليابانية واحتلت اقليم موكدن فى سبتمبر ١٩٣١ فى اعقاب انفجار قنبلة على خط سكة حديد جنوب منشوريا الواقعة تحت الادارة اليابانية، ثم بعد عدة اسابيع زحفت القوات اليابانية واحتلت منشوريا بالكامل، وتقدم اليابانيون بطلبات للحصول على امتيازات جديدة ولكن قوبلت بالرفض وصاحبها مقاطعة للسلع اليابانية فى الصين، ونزلت قوات يابانية أخرى الى شنغهاى، على أن تدخل بريطانيا للوساطة بين الدولتين أدى الى تراجع اليابان عن شنغهاى واعلان استقلال منشوريا تحت الحماية اليابانية فى ١٩٣٢ تحت اسم دولة منشوكو. لقد ظلت اليابان تتوسع على حساب اطراف الصين وتزد من نفوذها هناك وحينما نددت الصين بهذه التصرفات انسحبت اليابان من عصبة الأمم فى ١٩٣٣. وتجددت الحرب اليابانية- الصينية مرة اخرى فى ١٩٣٧ بعد

توقيع معاهدة التحالف مع ألمانيا ضد الشيوعية في ١٩٣٦ بهدف القضاء على المعارضة الصينية للسياسة اليابانية بشكل عام، وقد حدث تبادل إطلاق النيران بين جنود يابانيين وصينيين بالقرب من بكين واعتبر ذلك دافعا لاعادة انزال قوات يابانية الى شنغهاي .

وجدت الولايات المتحدة في تجديد الحرب مع الصين خطرا مباشرا على مصالحها وعلى سياسة الباب المفتوح وايقنت ان اليابان استغلت فرصة انشغال أوروبا بالتطورات السريعة المتلاحقة على أراضيها وتحركت بحرية تامة في الصين وأن الصينيين عجزوا عن مواجهة التقدم الياباني في أراضيهم، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا فقد اشتعلت الحرب العالمية الثانية وقضت على اسطورة التفوق الياباني.

على أن اليابان حاولت اجتياح مناطق أخرى مجاورة مثل الهند الصينية واندونيسيا ولكن سارعت الحكومة الأمريكية بتوقيع عقوبات اقتصادية عليها في ١٩٣٩ واعلنت وقف جميع الصادرات الأمريكية إليها وكانت تشتمل على مواد حيوية مثل المعدات الثقيلة والنفط ومستلزمات الصناعة، وكذلك قررت اندونيسيا بناء على طلب امريكا وقف صادراتها من النفط الى اليابان، وحينما فشلت محاولات اليابان لرفع هذه العقوبات الاقتصادية كانت الظروف مهيأة لاندفاعها الى ميدان الحرب.

موقف الولايات المتحدة من الحرب:

برغم هذه الضغوط كان الرئيس روزفلت يفضل أن تبقى بلاده بمنأى عن المشكلات الدولية ويفضل سياسة حسن الجوار وعدم الاعتداء، ولكن اطماع البعض لم تكن في صالح السلام بأي حال من الاحوال، ولكن الرئيس الأمريكي

كرد على مسامح الشعب الامريكى بأن بلاده ستعمل بعزم وقوة على منع اى اعتداء يقع عليها .

وكان الشعب الامريكى قد وصل الى نتيجة مؤداها انه اذا اشتعلت الحرب فى اوروپا ثانية فان الولايات المتحدة يجب أن تعلن الحياد، ومن هذا المنطلق وافق الكونجرس فى ١٩٣٤ على قانون جونسون Johnson Act الذى قضى بتحريم اقراض أى دولة لم توف ديونها فى الحرب السابقة ، وكان الهدف من هذا القانون حرمان دول اوروپا من الدعم المالى حتى يتعد عن التفكير فى الحرب.

ثم أصدر الكونجرس مجموعة من القوانين اثناء الاعتداء الايطالى على الحبشة فى ١٩٣٥ عرفت بقوانين الحياد Neutrality Acts وكان الهدف منها التأكيد على عدم اجبار الولايات المتحدة على الدخول فى الحرب والتمسك بالحياد حتى فى أحلك الاوقات، منعت هذه القوانين تصدير الاسلحة والذخيرة الحربية للدول المتحاربة اذا اصبحت الدولة فى حالة حرب، وصرحت للأمريكيين الذين يرغبون فى السفر اثناء الحرب على متن سفن الدول المتحاربة بأن يكون ذلك على مسئوليتهم الخاصة. وقد صدر قرار جديد بخصوص الحياد فى ١٩٣٧ حمل بعض التعديلات للقوانين السابقة حيث اعيد النظر فى القيود المفروضة على الذخيرة الحربية والقروض واستحدث مبدأ الدفع الفورى (Cash and Carry) للمواد الخام وشحنها فوراً من الموانئ الامريكية دون أدنى مسئولية على الولايات المتحدة،

لقد واجهت هذه القوانين والقرارات عاصفة من النقد داخل المجتمع الامريكى واعتبرها البعض لا تخص الحياد فى شىء وطالبت الرئيس روزفلت بالتفرقة بين الدولة المعتدية والدولة المعتدى عليها ، كذلك وجه الانتقاد الى نظام «ادفع واستلم» واعتبر فى صالح الدول المتحاربة ذات المقدرة المالية وعامل مشجع

لها، وكان رأى بعض النقاد ان الاسلوب الامثل للحفاظ على حياد امريكا هو محاولة منع وقوع الحرب أصلاً، وقد بذل الرئيس الامريكى جهوداً فى هذا المجال وخاصة اثناء ازمة السوديت السابق ذكرها ووجه نداءات الى الزعماء الاوروبيين لحسم النزاع ولكن دون جدوى.

وتزايدت نذر الحرب لاح فى الاقتران قوانين الحياد السابقة ستصبح فى غير صالح إنجلترا وفرنسا وحاول روزفلت فى ١٩٣٩ اعادة النظر فيها ولكن اعترض البعض ورأى أن أى تعديل لن يفلح فى القضاء على روح هتلر العدائية.

وكانت اخبار التطورات الاوروبية تصل سرعاً الى امريكا واوضحت اتجاه هذه الدول الى الحرب وقد وجه الرئيس روزفلت ندوات شخصية اكثر من مرة لزعماء أوروبا للقتال وضبط النفس وبصفة خاصة الى الملك الايطالى فيكتور عمانويل والى هتلر والى حاكم بولندا ولكنها كانت عديمة الجدوى، ثم ارسل روزفلت رسالة جديدة الى هتلر فى اغسطس ١٩٣٩ وجاءه الرد فى الخطاب الذى القاه امام الريستاج فى اواخر اغسطس وكان عبارة عن استعراض للقوة وتصميم على المضى فى طريق الحرب والدعوة للتخلص من الرحمة والسعى لتحقيق الامان للشعوب المظلومة وأن القوة هى طريق الحق. وفى ١ سبتمبر ١٩٣٩ اتصل السفير الامريكى فى فرنسا وليام بولت William Bullitt بالرئيس روزفلت واخبره أن هتلر اعلن الحرب على بولندا، وعلى الفور عقد روزفلت مؤتمراً صحفياً واعلن ان بلاده ستظل على الحياد وانه سينذل قسارى جهده للحفاظ عليه.

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٣٩ عقدت دول امريكا اللاتينية اجتماعاً فى بناما ووضعت عدة توصيات كان اهمها انشاء منطقة عازلة مساحتها ٣٠٠ ميل حول الولايات المتحدة تحرم فيها العمليات العسكرية من قبل الدول المقاتلة غير

الامريكية، وكان الهدف من هذه التوصية هو حماية قناة بناما. وكان تطور الاحداث الأوروبية قد اثار اهتمام الامريكين وبصفة خاصة انتصار هتلر فى بولندا وتقدم روسيا الى فنلندا ومهاجمة الدانمارك والنرويج وكان تعليق روزفلت «لقد انتصر الاعتداء العسكرى والقوة على الشعوب المظلومة» ، وحينما وصلت انباء تقدم الالمان الى بلجيكا اعلن روزفلت بأن الحرب قد وصلت الى مرحلة حرجية ومثيرة ، وكان يخشى من موسولبنى ولحاق ايطاليا بركب الحرب. وقد بدأت بعض الأصوات الخارجية تطالب بتغيير موقف الحياد الامريكى بطريقة أو بأخرى، فقد حاول الفرنسيون اقناع امريكا بأن ارسال اسطولها الى طنجة من شأنه منع موسولبنى من دخول الحرب، واقترح وزير استرالى ان تعلن امريكا الحرب على المانيا، كذلك طلب المسعود الأمريكى فى برلين من بلاده المدول من موقف الحياد. هذه الأصوات كانت تعبر عن امكانية اتجاه الموقف الامريكى إلى طريقة أخرى نتيجة لتطور الاحداث ، ورغم ذلك يمكن القول بان الولايات المتحدة لم تكن فى حالة استعداد نفسى للدخول فى الحرب حتى عام ١٩٤٠ ، ولم تستطع الحملات الصحفية للحلفاء أن تثنيها عن عزمها. ومن الناحية العملية كانت احتياجات الحلفاء الحربية تصلهم من المصانع الامريكية وكان هذا فى حد ذاته مشاركة ضمنية امريكية معهم ونخرقا لسياسة الحياد، ولذلك كانت الانتقادات الداخلية عنيفة لهذا التصرف، ثم ظهر أحد احرار الجمهوريين وهو وليام ألن Wil-liam Allen ودعا الرئيس الامريكى لتقديم المساعدة العسكرية الصريحة لاجتثرا حتى تنتصر الديمقراطية، وبدأ تيار جديد يطالب بتقديم العون الصريح للحلفاء وصاحب ذلك تكون لجنة اطلق عليها « لجنة الدفاع الامريكية» واقامت ما يقرب من ٣٠٠ فرع فى مختلف انحاء امريكا وكان هدفها تقديم العون المادى للحلفاء، ثم قامت إحدى الصحف بعمل استفتاء شعبى حول تقديم العون المادى للحلفاء،

وجاءت نتيجته أن ٦٧,٥٪ من السكان يؤيدون هذا الاتجاه.

تزايدت الضغوط الفرنسية والانجليزية على أمريكا لمساندة الحلفاء خاصة عندما اقتربت فرنسا من السقوط، ولكن روزفلت قاوم إلى أن هزمت فرنسا أمام الألمان وتركت هذه الهزيمة أثرا سيئا في نفوس الأمريكيين وبدأ التفكير الجدى فى ضرورة منع الاعداد من الاقتراب من الولايات المتحدة ذاتها وبدأ روزفلت يعد الدراسات للدفاع عن شمال غرب البلاد وحمايتها. وبعد سقوط فرنسا سعى هتلر لانهاء الحرب بسرعة مع انجلترا، وحينما بدا له أن الانجليز لن يستسلموا بسهولة وواجهوا الألمان ببسالة فى معركة «انجلترا» لم يكن أمامه مفر من الاستمرار الحرب، ومن ثم بدأت الحكومة الأمريكية تسعى الى زيادة بذل المساعدات لانجلترا لضمان الأمان لأمريكا ومحاولة أبعاد الخطر عنها. ويمكن القول أن الولايات المتحدة كانت فى هذه الفترة على وشك هجر سياسة العزلة التى عاد إليها المجتمع الأمريكى بعد الحرب العالمية الأولى ، وقد ازعج هذا التحول الفريق المؤيد للحياد وتكونت منظمة اطلقت على نفسها «منظمة العزلة الأمريكية» وعقدت اجتماعا حددت فيه اهدافها خلال عام ١٩٣٩ وكانت كالاتى :

١- يجب أن تقوم الولايات المتحدة ببناء قوة دفاعية ماثمة .

٢- عدم السماح لاي دولة اوروبية او مجموعة دول اوروبية بمهاجمة امريكا.

٣- الحفاظ على الديمقراطية بمنع تورط الولايات المتحدة فى الحرب .

٤- التوقف عن تقديم المساعدات للحلفاء لانها تهدد بدفع البلاد إلى الحرب.

وقد دعم اتجاه هذه اللجنة واهدافها فريق من الأمريكيين من الذين لم ينسوا ويلات الحرب العالمية الأولى وظلوا على تمسكهم بالحياد والعزلة، وقد دفع هذا الموقف الشائك داخل المجتمع الأمريكى هانزديكوف Hans Dieckhoff سفير

ألمانيا في الولايات المتحدة إلى مراقبة تطور الجبهة الداخلية ومحاولة معرفة الموقف النهائي للبلاد وقد واقتنعت اعضاء منظمة العزلة بأن الحياد هو الاتجاه المسيطر، وحينما حاول التصرف على امكانية حصول بلاده على مساعدة الأمريكيين ذوى الاموال الألمانية لم يحالفه النجاح ولكنه كان يخشى استخدام اسلوب الارهاب ضد هذه العناصر وحذر من ذلك.

وعندما اقترب خطر الحرب من المحيط الهادى بعد حدوث عدة هجمات يابانية على السفن الأمريكية هناك تزايد الشعور الأمريكى بأن سياسة الحياد غير مجدية، ثم طلب روزفلت من الكونجرس الموافقة على قانون الاعارة والتأجير Lease and lend Bill الذى سهل حصول الحلفاء على الاسلحة والذخيرة عن طريق الاعارة أو التأجير وقد تمت الموافقة عليه فى ٦ يناير ١٩٤١م واصبحت هناك ٥٠ مدمرة أمريكية تحت تصرف إنجلترا، ثم أخذت الولايات المتحدة على عاتقها حراسة طرق المواصلات البحرية فى العالم الغربى حتى تستطيع بريطانيا تركيز قواتها فى ميدان القتال البرية فى أوروبا. واتخذت أمريكا بعض الاجراءات العملية التى اوضحت أن اسلوب الحياد غير مجدى مثل احتلال جزيرة آيسلند لحماية الأمريكين من الخطر الألمانى ولحماية طرق نقل المؤن والعتاد الحربى إلى بريطانيا، ثم كان ميثاق الأطلسى فى ١٤ أغسطس ١٩٤١ بين أمريكا وإنجلترا حيث اتفقت الدولتان على توحيد جهودهما فى سبيل القضاء على الدكتاتورية، واعلنت إنجلترا عن عزمها فى الوقوف الى جانب أمريكا فى حالة حدوث هجوم فى المحيط الهادى، وأكدت الدولتان على التزام وضع نظام للسلام يضمن الأمان للشعوب داخل حدودها بعد القضاء على النازية، وإيجاد نظام تعاون اقتصادى بينهما لرفع مستوى المعيشة ولتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وأكدت الدولتان ايضا على ضرورة نزع السلاح الذى تسيء الدول الكبرى استخدامه فى التهديد والاعتداء .

وزاد من قوة العلاقات بين إنجلترا وأمريكا إعطاء الأخيرة قواعد بحرية وجوية للاولى فى نيوفونلاند وبرمودا وجاميكا فى ٣ سبتمبر ١٩٤١، ثم وقع الرئيس روزفلت على قانون التجنيد الجبارى ليثبت للعالم أن بلاده جادة فى استعدادها للحرب ثم امر بتجميد الاموال الالمانية والايطالية فى بلاده مع اغلاق القنصليات التابعة للدولتين فى جميع انحاء الولايات المتحدة. وقد صرح روزفلت فى هذه الفترة الحرجة بأن بلاده لا تستطيع أن يعيش منعزلة وسط محيط دكتاتورى ومطالب بزيادة اعداد المحاربين الامريكيين وتزايدت الاصوات الداخلية المطالبة بضرورة سحب قانون الحياد.

ثم جاءت الظروف الدولية التى دفعت بالولايات المتحدة للدخول فى الحرب حينما انتهزت اليابان فرصة انشغال أوروبا بمعارك الحرب وقامت بهجوم مفاجىء على بيرل هاربور Pearl Harbour فى المحيط الهادى فى ٧ ديسمبر ١٩٤١ واستطاعت الحاق الضرر بنحو تسعة عشر سفينة حربية امريكية، ثم اتبعت ذلك بهجمات قوية فى مانيلا وسنغهاى وجزر الفلبين، وتقدمت قواتها الى هونج كونج وتايلاند وبورنيو وحذت ايطاليا والمانيا حذوها واعلن الثلاثة الحرب على الولايات المتحدة.

كان أمام أمريكا ميدانان متباعداً للقتال أحدهما فى المحيط الهادى والآخر فى المحيط الاطلنطى ثم اعلنت إنجلترا بعد تسنين العمل معها فى مؤتمر واشنطن خلال نفس السنة أن عام الهجوم بالنسبة للحفاء هو ١٩٤٣ م. وقد ساق روزفلت مبررات الحرب أمام الكونجرس وهى حماية الحرية والاستقلال والحفاظة على الحقوق الانسانية والعدالة، وتعهد باستخدام جميع الموارد الحربية والاقتصادية والتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق النصر، وتعهد أيضاً بالآ عقد صلحاً أو هدنة منفردة مع الاعلاء.

وقد نجح الحلفاء فى انزال حملة قوية فى الشمال الافريقى وطلبوا من باى تونس السماح لجيوش الحلفاء بالمرور عبر اراضيه ثم تحقق النصر التام على الالمان فى موقعة العلمين خلال عام ١٩٤٣ ، واستطاع الروس أيضا القضاء على جيش المانى كامل مكون من ٣٠٠,٠٠٠ مقاتل فى ستالينجراد فى نفس السنة وبذلك ظهر تفوق الحلفاء العسكري بفضل الدعم الأمريكى. ثم توالى اجتماعات الحلفاء للنظر فى أمر العالم بعد انتهاء الحرب وعقدوا اجتماعا فى كويك ضم ممثلو الدول الأربع الكبرى (امريكا وانجلترا والاتحاد السوفيتى والصين) فى اغسطس ١٩٤٣ م ونوقش اقتراح اقامة منظمة دولية لتنظيم العلاقات بين الدول وحل خلافاتها بالطرق السلمية ومراعاة سيادة واستقلال الشعوب المحبة للسلام. وفى مؤتمر موسكو فى نفس العام اتفق الحلفاء على القضاء التام على الفاشية واعطاء الشعب الايطالى فرصة لتقرير مصيره ووضع نظام حكم جديد قائم على الديمقراطية، كذلك صدر الاعلان الخاص بضرورة تحرير النمسا من سيطرة الالمان وتقديم النازين الذين ارتكبوا جرائم وحشية للمحاكمة. وفى مؤتمر القاهرة الأول فى ديسمبر ١٩٤٣ اتفقت الولايات المتحدة وانجلترا والصين على الخطة الحربية التى ستنفذ ازاء اليابان لوقف اعتداءاتها ولحرمانها من الجزر التى استولت عليها من الصين فى فرموزا ومنشوريا، واتفقوا ايضا على تحرير كوريا وعلى ارجاع اليابان على التسليم دون قيد أو شرط.

وفى مؤتمر القاهرة الثانى فى نفس السنة حاول روزفلت جذب تركيا للدخول فى الحرب ولكن اعتذر الرئيس التركى عصمت اينونو وتمسك بموقف الحياد بين المعسكرين المتحاربين بحجة عدم استعداد بلاده العسكرية. وفى مؤتمر دومبارتون اوكس فى اغسطس ١٩٤٤ "Dumbarton Oaks" بواشنطن اجتمع ممثلو الاتحاد السوفيتى وانجلترا مع ممثلى امريكا لمناقشة مسألة الأمن والسلام بعد

اتهاء الحرب ووضعوا الأسس والمبادئ العامة التي ستقوم عليها المنظمة المقترحة
اقامتها بعد الحرب، وفي مؤتمر آخر قرر المجتمعون انشاء هيئة عالمية تحمل اسم
وهيئة الأمم المتحدة The United Nations تهدف إلى المحافظة على السلام
العالمى.

وفي مؤتمر سان فرانسكو وضع ميثاق هيئة الامم المتحدة فى يونيو ١٩٤٥
وقد شملت الدعوة لهذا المؤتمر جميع الدول التي اعلنت الحرب على المانيا
واليابان وكان عددها ٤٦ دولة ثم ارتفع العدد إلى ٥٠ دولة، وقد وافق الجميع
على الميثاق وعلى الملحق المتضمن للنظام الاساس لحكمة العدل الدولية. وقد ظهر
نفوق الولايات المتحدة فى مؤتمر سان فرانسيسكو كقوة داعية إلى السلام
والديمقراطية وتم التصديق على فروع هيئة الامم المتحدة وهى الجمعية العامة
ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية الدولية ومحكمة
العدل الدولية والامانة العامة.

وإذا حاولنا النظر فى أثر الحرب العالمية الثانية فى المجتمع الأمريكى لوجدناه
واضحاً فى المجال الاقتصادى فقدنا نظم إلى ميادين القتال ٨٧٠٠ مقاتل أمريكى
وهؤلاء كانوا يمثلون جميع فئات الشعب الأمريكى من أطباء وعمال ومزارعين
ومعلمين وكانت المؤسسات التعليمية والصحية والمزارع والمصانع خاوية بالتالى،
كما تعرضت بعض المشروعات الخاصة للتوقف لعدم توفر الأيدي العاملة وبعضها
تعرض للانفلاس التام. كذلك ساهمت النساء الأمريكيات فى الحرب وأرسل
بعضهن إلى ساحات القتال بعد تلقى فترة تدريب عسكري بسيطة بالإضافة إلى
مساهمتهم فى مجال الخدمات الطبية كممرضات للجرحى. كذلك تحول الكثير
من الصناعات المدنية الأمريكية إلى الصناعات العسكرية لتلبية طلبات المعركة.
وأنفقت بلايين الدولارات لتجعل من البلاد ترسانة للأسلحة لمواجهة الطلب

الخارجي، وعلى ذلك يمكن القول بأن الاقتصاد المدنى تحول إلى اقتصاد عسكري بالدرجة الأولى وتحول المجتمع الأمريكى بجميع فئاته إلى مجتمع فى حالة حرب. وثمة نتيجة أخرى على جانب من الأهمية ارتبطت بالحرب وهى تزايد الهجرة من بعض المدن إلى الأخرى للعمل فى المصانع وتبع ذلك التكلس وانتشار الامراض والانهييار الاخلاقى. كذلك ترتب على عمل المرأة لساعات طويلة فى المصانع وتضييقها عن المنزل فقدان الرقابة المنزلية على الأبناء ارتفاع نسبة ارتكاب الجرائم بينهم ووصلت إلى حد مخيف بلغ نسبة 2.8٩ بين الشبان والفتيات فى سن السابعة عشرة وما قبلها.

كذلك انخرط كثير من الأبناء فى سن المراهقة فى العمل فى المصانع وتركوا مدارسهم ورفضوا العودة إليها بعد انتهاء الحرب حيث اعتادوا الحصول على عائد مجزى من عملهم، وقد كان لهذه الآثار المدمرة على المجتمع الأمريكى الرها فى مناقشة هذه المشكلات فى الكونجرس فى محاولة لإيجاد حلول لهذا الوضع الشائك.

ولذا انتقلنا إلى التوايح السياسية وحاولنا التعرف على تأثير الحرب فيها لوجدنا أن النظم السياسية التى سادت أوروبا وجدت صدى لها فى المجتمع الأمريكى، على سبيل المثال وجدت الشيوعية فريقاً مؤيداً لها داخل أمريكا فى نطاق حزب سياسى حمل اسم «الحزب الشيوعى» وانتشر أتباعه بصفة خاصة بين العمال وحاول بث دعايته إلى أوساط أخرى لفترة معينة، أما الفاشية فقد وجدت بعض المؤمنين بها من بين الأمريكيين ولكن لم يتكون حزب رسمى للدفاع عنها وكان هذا من الأخطار التى واجهت المجتمع الأمريكى بعد الحرب وكان لابد من العمل على مواجهة الدمار الاخلاقى وإعادة انتعاش الاقتصاد الأمريكى فى الفترة التالية.

الفصل السابع

الولايات المتحدة ومشكلات ما بعد الحرب

- الصلح مع إيطاليا وألمانيا والنمسا.
- الشرق الأقصى.
- العلاقات الأمريكية - الروسية بعد الحرب.

ما أن انتهت الحرب حتى واجه العالم مشكلات كثيرة ومعقدة لم يعهدها من قبل، لقد أحدثت الحرب انقلاباً واضحاً فى التوازن الدولى، فقد خرجت روسيا والولايات المتحدة من هذه الحرب دولتين عالميتين وتناقص إلى حد كبير سلطان بريطانيا ولم تعد قادرة على توجيه الشؤون السياسية العالمية كما كان الحال من قبل. كذلك شرعت شعوب آسيا وأفريقيا تنزع عنها نير الاستعباد وتحطم قيود الاستعمار التى فرضت عليها لفترة طويلة، كذلك أصبحت الشيوعية قوة يحسب حسابها فى الشؤون العالمية وأصبح العالم يواجه من الناحية الاقتصادية النظام الرأسمالى القائم على الاقتصاد الحر، ونظام الاقتصاد الشيوعى القائم على الملكية العامة، وقام النزاع بين هذين النظامين وكان له تأثيره على الكثير من المشكلات فى المرحلة التالية. كذلك انهارت دول وسط أوروبا أمام الحلفاء وأصبحت هناك مشكلة كيفية إعادة بنائها ثم موقعها من النظامين الجديدين. لقد واجه العالم بعد الحرب أيضاً مشكلة ألمانيا واشتد الجدل حول مصيرها هل يتم توحيدها أم يتم تقسيمها، واختلفت نظرة الدول العظمى إلى هذه المسألة وكان يحكمها فى جميع الأحوال خشية النفوذ الشيوعى. لقد نشط الروس ونشروا نفوذهم الشيوعى فى بولندا وفى منطقة البلقان وخلقوا حاجزاً حديدياً حول أوروبا فصل بين الديمقراطية وبين الدول التى تدور فى فلكهم كما عبر عن ذلك ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، كذلك قام الروس بتوقيع معاهدات مع هذه الدول خلال الحرب ضمنت إقامة أنظمة شيوعية بها مع تقديم العون الاقتصادى لها. لقد اعتمدت هذه الأنظمة على سيطرة الطبقة العاملة وحملت اسم «الديمقراطيات الشعبية». ولم يكن أمام الولايات المتحدة مفر من قبول الأمر الواقع إلا أنها بذلت جهوداً واضحة فى محاولة احتواء الدول التى فضل الروس فى ضمها إليهم مثل اليونان وتركيا ويوغوسلافيا وفنلندا، فقدمت مبلغ ٤٠٠ مليون دولار مساعدة لليونان وتركيا للحيلولة دون وقوعها تحت سيطرة الروس ووافق الكونجرس على ذلك فى ١٩٤٧م.

ومن المشكلات التي واجهتها الولايات المتحدة بعد الحرب عقد معاهدات الصلح مع دول المحور وما صاحبه من مشكلات.

أولاً: الصلح مع إيطاليا

كانت إيطاليا في بداية الحرب مع معسكر المحور بجانب اليابان وألمانيا ولكن تغير موقفها في ١٩٤٣ على أثر إزهاق الحكومة الفاشية بها ودخلت الحرب إلى جانب الحلفاء ولذلك تقرر إبرام صلح عادل معها، وبالفعل وقعت معاهدة الصلح في فبراير ١٩٤٧ مع إيطاليا وبمقتضاها أعيدت حدود إيطاليا إلى ما كانت عليه في ١٩٣٨ مع إجراء بعض التعديلات لصالح فرنسا ويوغوسلافيا. كذلك فرض على إيطاليا دفع تعويضات للحلفاء ولكن الولايات المتحدة رأت التخفيف عن كاهل الحكومة الإيطالية فتدخلت عن نصيبها في الديون وأعادت الأموال والمواخير الإيطالية المحتجزة لأصحابها.

أما بخصوص المستعمرات الإيطالية فقد اعترفت إيطاليا باستقلال الجبهة والبانيا، أما ليبيا واريتريا والصومال فقد اتفق على عرض موضوعها على هيئة الأمم المتحدة بعد عام من توقيع معاهدة الصلح وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٩ الاعتراف باستقلال ليبيا في مدة أقصاها ١٩٥٢ على أن يحكمها أثناء فترة الانتقال مندوب تمينة الهيئة ثم أعلنت دولة مستقلة في الفترة المحددة تحت حكم الملك إدريس السنوسي.

٢- الصلح مع ألمانيا

اتفق الحلفاء قبل انتهاء الحرب في ١٩٤٥ على تقسيم ألمانيا إلى ثلاثة مناطق احتلال لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وتشرف فرنسا على منطقة رابعة، على أن يتولى الإشراف على إدارة الأراضي الألمانية لجنة مركزية عليا من قادة الدول

الأربع، وفرض عليها أيضاً غرامة حرية بمبلغ ٢٠ مليار دولار. ولم تبذل أى محاولة خلال هذه الفترة لعقد معاهدة صلح مع ألمانيا لأن البلاد كانت خالية من أى حكومة يمكن إبرام المعاهدة معها، كذلك كان الحلفاء منقسمين فيما بينهم بصدد شروط الصلح.

ولما كان الوجود الروسى مركزاً فى القسم الشرقى من ألمانيا بينما القسم الغربى وهو الأكثر سكاناً والأقوى صناعة تحتله الدول الثلاث السابق ذكرها فقد بدأت المشكلات بين الفريقين ولجأت الولايات المتحدة إلى تقوية القسم الغربى من ألمانيا صناعياً وترتب على ذلك أن تمكنت ألمانيا من سد حاجاتها الصناعية بل وأسهمت فى إنعاش أوروبا كلها.

وفى مايو ١٩٤٩ اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على «قانون برن الأساسى» ونص على إنشاء جمهورية فيدرالية ألمانية فى القسم الغربى من ألمانيا. وقابل الاتحاد السوفيتى هذا العمل من جانب دول الغرب بإقامة «الجمهورية الشعبية الألمانية» فى نفس السنة وأخذ على عاتقه مباشرة سلطات الحكم.

وبذلك قامت دولتان ألمانيتان لعبت كل منهما دورها فى السياسة الأوروبية ولكنهما فى واقع الأمر خاضعتان للنفوذ الأجنبى.

٣- النمسا:

كان الحلفاء قد قرروا فى مؤتمر موسكو ١٩٤٣ تحريرها من سيطرة ألمانيا كما سبق الذكر، وقد قسم الحلفاء النمسا عقب احتلالهم لأراضيها بعد خروج الجيوش النازية منها فى عام ١٩٤٥ إلى أربعة مناطق احتلال تخضع كل منطقة لإحدى دول الحلفاء الأربع: روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأنشئت لجنة لإشراف عليها من ممثلى هذه الدول. وقد اعترفت دول الحلفاء فى ١٩٤٦ بالنمسا دولة

مستقلة وسلمت لجنة الإشراف جميع سلطاتها إلى الحكومة النمساوية وبقي أن تعقد معاهدة صلح مع الحكومة النمساوية ولكن كان الاختلاف في وجهات النظر واضحا، فقد رفضت روسيا التخلي عما تحت يديها من أراضي ولكن تغير القيادة السياسية في روسيا أدى إلى تغير موقفها وبعد أن كانت مصررة على الربط بين المعاهدتين الألمانية والنمساوية أظهرت نوعاً من اللين ووقعت معاهدة الصلح معها في ١٩٥٥ على أن تلتزم بسياسة الحياد.

٤- اليابان:

كانت الأوضاع في اليابان بعد الحرب أيسر من المناطق الأخرى مثل ألمانيا حيث لم يتم تقسيمها إلى مناطق احتلال وعُهد إلى الجنرال ماك آرثر بإدارة شئونها موحدة. وقد استطاع ماك آرثر تطهير البلاد من العناصر الرجعية وكسب ثقة اليابانيين وقام بإلغاء الجمعيات الوطنية المتطرفة وجعل نظام ملكية الأراضي وتأجيرها أقرب إلى الديمقراطية وقضى على أي تفرقة بين الأهالي وأكره الإمبراطور على أن يعلن استنكاره لإعتقاد عامة الشعب بألوهيته المقدسة ووضع دستوراً للبلاد يتضمن الحفاظ على حقوق الأفراد. وقد وقع الحلفاء معاهدة صلح مع اليابان في سان فرانسيسكو ١٩٥٠ تخلت بمقتضاها عن جميع الأراضي التي انتزعتها من الصين.

كل ذلك تضمنت المعاهدة انسحاب القوات الأجنبية من أراضي اليابان بعد تسعين يوماً من توقيع المعاهدة إلا إذا بقيت هذه القوات بناء على معاهدة خاصة. وهذا ما حدث فقد عقدت الولايات المتحدة مع اليابان «معاهدة أمن» في سبتمبر ١٩٥١ تخول لها البقاء بصفة مؤقتة إلى أن تتمكن اليابان من تحمل عبء الدفاع عن نفسها.

٥- الصين:

انضمت الصين أثناء الحرب لمعسكر الحلفاء ضد اليابان وألمانيا وإيطاليا وكانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين تهدف إلى إعادة بنائها من جديد لتقوم بدور هام فى حفظ السلام فى منطقة الشرق الأقصى. ولذلك تم إعادة الأراضى التى انتزعتها اليابان منها مثل منشوريا وفورموزا وجزر البسكادور ومنحت مقعداً فى مجلس الأمن أسوة بالدول الأربع الكبرى. الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا. وقد تغلغل النفوذ الشيوعى فى الصين وخاصة فى منشوريا ولم تستطع حكومة تشانج كاي شك الموالية للغرب سوى السيطرة على أجزاء صغيرة فيها، وهدد الشيوعيون حكومة تشانج كاي شك تهديداً خطيراً ونجح الروس فى إقامة دولة شيوعية مستقلة فى منشوريا.

تجدد الصراع بين حكومة تشانج كاي شك والشيوعيين أكثر من مرة وأمدت الولايات المتحدة حكومة تشانج بكل عون مادى وعسكرى ولكن كانت الغلبة فى النهاية للشيوعيين وسقطت العاصمة بكين فى أيديهم ١٩٤٩ وتم إعلان قيام (الجمهورية الشعبية الصينية) وقد نتج عن ذلك فرار تشانج كاي شك بأعضاء حكومته إلى جزيرة فورموزا، وأعلن الروس اعترافهم بحكومة الصين الشعبية وقدموا لها العون المادى وعقدوا معها معاهدة صداقة وتحالف فى ١٩٥٠ لمدة ثلاثين عاماً على غرار معاهداتهم مع دول أوروبا الشرقية. وقد نصت هذه المعاهدة على التعاون بين الطرفين فى حالة وقوع اعتداء يابانى أو من جانب أى دولة تتضمن بطريق مباشر أو غير مباشر لليابان، كذلك عدم انضمام أى طرف إلى حلف معاد للطرف الآخر والعمل على تنمية التعاون الثقافى والاقتصادى بين الطرفين.

ومن ناحية أخرى احتضنت الولايات المتحدة تشانج كاي شك وبسطت حمايتها عليه ورفضت الاعتراف بالحكومة الشعبية، وأصررت على أن تظل جزيرة

فرموزا بعيدة عن النفوذ الشيوعي ولكن لم تفلح محاولات دخول الصين للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٥٤ عقدت الولايات المتحدة معاهدة دفاع مشترك مع تشانغ كاي شك على نمط المعاهدة الموقعة مع اليابان وكاد الأمر ينذر بحرب بين روسيا وأمريكا لولا أن تمسك الأمريكيون بحماد فرموزا.

٦- كوريا:

احتلت اليابان كوريا ١٩١٠ وفي أثناء الحرب العالمية الثانية نزلت القوات الأمريكية والروسية أراضي كوريا، واتفق الحلفاء في مؤتمر يالتا على جعل خط عرض ٣٨ شمالاً حداً فاصلاً بين منطقتي السوفيت والأمريكيين، وباستسلام اليابان احتل السوفيت كوريا الشمالية في أغسطس ١٩٤٥ وتبعهم الأمريكيون وقاموا باحتلال كوريا الجنوبية. وتقرر في مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في موسكو ١٩٤٥ وضع كوريا تحت وصاية الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والصين، ولكن حدثت اختلافات بين الولايات المتحدة وروسيا حول شكل الوصاية وأجهلت المشكلة إلى الأمم المتحدة في ١٩٤٧ بعد أن تعذر الوصول إلى حل مرض لها، وقررت الجمعية العامة تشكيل اللجنة المؤقتة للأمم المتحدة في كوريا تكون مهمتها الإشراف على إجراء الانتخابات والمعاونة في تأليف حكومة بها والعمل على جلاء قوات الاحتلال، وقد ضمت هذه اللجنة ممثلين عن فرنسا وكندا وأستراليا والصين والهند والفلبين وسوريا وسان ملقادور.

بدأت الانتخابات في ١٩٤٨ في كوريا الجنوبية وأسفرت عن فوز الفريق المؤيد لاستقلال كوريا وعين لها سيجمانري رئيساً للحكومة. أما في كوريا الشمالية فقد تشكلت لجنة برئاسة كيم آل سونج لإعداد مشروع الدستور وأسفر ذلك عن تكون جمهورية كوريا الشعبية واعترف بها الاتحاد السوفيتي والصين. حاولت الولايات المتحدة من جانبها ضم كوريا الجنوبية للأمم المتحدة وكذلك حاول السوفيت ضم

كوريا الشمالية ولكن فشل الطرفان لاستخدام كل منهما حق الفيتو ضد الأخرى.

وبعد انسحاب جيوش الحلفاء أصبح الوضع يهدد بالانفجار فى أى لحظة لوجود حكومتين متعاديتين لشعب واحد، وبالفعل تكررت الاعتداءات بين الطرفين وخاصة حينما هاجمت قوات كبيرة العدد من كوريا الشمالية كوريا الجنوبية وعرض الأمر على مجلس الأمن الذى قرر فرض عقوبات على كوريا الشمالية، وبعد ذلك بيومين (يونيو ١٩٥١) أمر الرئيس الأمريكى ترومان بتحصين كوريا الجنوبية وأمر السلاح الجوى الأمريكى بضرب الأهداف العسكرية فى كوريا الشمالية. وأمام هذا الموقف تدخلت الصين الشعبية بعد أن رأت قوات أمريكا تقترب من حدودها فأرسلت أعداداً كبيرة من المتطوعين إلى ميادين القتال، وحاولت القوات الأمريكية التقدم فأرغمتها القوات الصينية على التوقف.

وإشترطت الصين الشعبية شروطاً معينة لوقف القتال وهى: قبولها فى الأمم المتحدة والتخلى عن جزيرة فرموزا والانسحاب إلى ما وراء خط ٣٨ شمالاً، وأمام هذا الموقف المتشدد فكر الرئيس ترومان فى استخلام القنبلة الذرية ضد الصين ولكن لم يكن مطلق اليد فى هذا الأمر دون مشورة الدول المشتركة معه فى القتال. وبعد أن أعيد الموضوع إلى الأمم المتحدة صدر قرارها بإعتبار الصين دولة معتدية وبدأت مفاوضات الهدنة فى مارس ١٩٥٣ على الخط الفاصل بين الكوريتين وهو ٣٨ شمالاً ولكنه ينحرف عن الخط الأول قليلاً وتقرر أن يفصل بين الجيشين الأمريكى والروسى منطقة مجردة من السلاح بعرض أربعة كيلو مترات على أن يتمدد فى خلال ثلاثة شهور مؤتمر سياسى لإيجاد تسوية شاملة للمشكلة الكورية. ثم وقعت الولايات المتحدة معاهدة دفاع بينها وبين كوريا الجنوبية فى ١٩٥٣ وقدمت لها مساعدات اقتصادية وكذلك حذت روسيا حذوها مع كوريا الشمالية.

دلت التجربة الكورية على فشل سياسة «كبح الجماع» التى اتبعتها الولايات

المتحدة مع العالم الشيوعي، وأصبح الرأى العام الأمريكى عاجزاً عن استيعابها بعد فشلها فى الوقوف فى وجه روسيا وزاد من خيبة أمل الشعب الأمريكى عجز بلاده عن ضم الصين إليها وجعلها دولة ديمقراطية وارتفعت الأصوات تطالب بإنهاء هذه السياسة. بوغلت المشكلة الكورية قائمة على الانقسام ولم تفلح محاولات توحيدها.

٧- الهند الصينية:

استغل اليابانيون فرصة انشغال العالم أمام الألمان فى ١٩٤٠ وقاموا بالإستيلاء على الهند الصينية ولكن بعد استسلام اليابان فى نهاية الحرب عادت فرنسا إلى السيطرة على الهند الصينية ولكن قيام الحركة الوطنية فى الداخل أدى إلى الدخول فى حرب شرسة مع فرنسا فى ١٩٤٥ بزعامة هوشى منه وقد قدمت فرنسا بعض التنازلات للشوار فأعلنت قيام دولة فيتنام وأعلنت ضم كمبوديا ولاوس للإتحاد الفرنسى. وقد خشيت الولايات المتحدة من امتداد النفوذ الشيوعى إلى الهند الصينية فلجأت إلى تأييد فرنسا وتحملت ثلاثة أرباع نفقات الحرب فى تلك الجهات، وقدمت فى نفس الوقت تحذيراً للصين الشعبية من التدخل. وحينما تجددت الحرب بين الهند الصينية وفرنسا فى ١٩٤٥ بدأت الولايات المتحدة تتحرك ونفذت استراتيجية جديدة تعرف بالانتقام الشامل لتحرير الشعوب الخاضعة للنفوذ السوفيتى، وأعلنت الولايات المتحدة أن أية محاولة لفرض النظام السياسى للاتحاد السوفيتى وحليفه الصينى على جنوب شرق آسيا بأى وسيلة سوف يتجم عنها تهديد خطير للعالم الحر بأسره.

وعلى ذلك كان على الولايات المتحدة أن تقوم بأحد أمرين فى الهند الصينية:

إما أن تقوم بعمل حاسم مؤكد، وإما أن تتخاذل وتتخذ موقفاً سلبياً ولكن مهاجمة الصين تطبيقاً لسياسة الانتقام الشامل لم تجد قبولاً لدى الرأى العام الأمريكى فإنتهى الأمر بفشل فرنسا فى وقف تقدم النفوذ الشيوعى إلى شمال الهند

الصينية وقبلها الأمر الواقع وتوقيع هدنة فى ١٩٥٤ وتقضى بجعل خط ١٧ شمالاً حداً فاصلاً بين فيتنام الشمالية الشيوعية وفيتنام الجنوبية غير الشيوعية.

وهكذا أثبتت سياسة الإنتقام الشامل فشلها فى الهند الصينية وقد مهدت هذه الاستراتيجية الصعبة الطريق أمام التوسع الشيوعى. وقد لجأت الولايات المتحدة بعد ذلك إلى تطويق الاتحاد السوفيتى بحزام أمنى فوقعت فى ١٩٥٤ بالإشتراك مع بريطانيا وفرنسا وتايلاند والفلبين وباكستان وأستراليا ونيوزيلنده على منظمة حلف جنوب شرقى آسيا وتضمن مد حماية الحلف ليشمل لاوس وكمبوديا وجمهورية فيتنام، وأضافت الولايات المتحدة تحفظاً إلى معاهدة الحلف تقضى بالآى يستخدم الحلف إلا لمواجهة الشيوعيين فحسب وقصدت بذلك بث الطمأنينة فى نفوس الدول الأخرى فى آسيا.

العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب العالمية الثانية:

قامت السياسة الأمريكية على عدة محاور بعد الحرب العالمية الثانية وتركزت فى تحقيق عدة أهداف كان أهمها: منع انتشار الشيوعية وعمل ما يمكن لتجنب أخطار حرب جديدة واستغلال كل فرصة لتقليل حجم العالم الشيوعى أو القضاء عليه نهائياً. وكانت أمريكا تعتبر الروس أعداءها ولم تتقبل فكرة تحول هؤلاء الأعداء إلى أصدقاء أو إمكانية حدوث تغير فى السياسة الروسية الهادفة إلى التوسع، وكان هناك اتجاه من جانب بعض الساسة الأمريكيين يرى إمكانية إحداث انقلاب داخل الحزب الشيوعى ولكن حتى يتحقق هذا الأمل البعيد لابد وأن تتخذ أمريكا إجراءات تقوية مركزها تجاه الروس وكان المقصود هو التسابق فى التسلح وأعمال القمع ضد الشيوعية وإقامة حلقة متكاملة من القواعد المتقدمة حول الاتحاد السوفيتى وتخريب الشعوب الخاضعة للشيوعية بما فى ذلك الشعب الروسى نفسه.

وكانت المناطق التي تعرضت لضغوط روسية هي مجال عمل السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب وهي ألمانيا ودول أوروبا الشرقية والصين.

فيما يتعلق بألمانيا فقد انقسمت - كما سبق الذكر - إلى قسمين في نهاية الحرب العالمية الثانية وتكونت جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) والجمهورية الألمانية الديمقراطية (ألمانيا الشرقية)، وكان هذا التقسيم يتعارض مع رغبات وأمانى الشعب الألماني لذلك أعلن الطرفان الأمريكى والروسى أن مبدأ التقسيم إجراء مؤقت لحين التوصل إلى حل نهائى، وكان الاهتمام الأمريكى بألمانيا يكمن فى الطاقة الصناعية الهائلة فيها والخامات المتوفرة بها والتقدم العلمى والفنى إلى جانب مركزها الجغرافى فى وسط أوروبا، ولذلك كان الهدف الأمريكى هو إضافة ألمانيا كطاقة عسكرية إلى قوة الدفاع عن غرب أوروبا واستغلالها للوقوف فى وجه الشيوعية. وقد اتجهت أمريكا إلى التفكير أيضاً فى إعادة توحيد ألمانيا كوسيلة لإعادة التوازن إلى أوروبا، وسأولت الاعتماد فى ذلك على الشعب الألمانى نفسه لإظهار هذه الرغبة حتى يشمر الروس بالحرج. وعلى ذلك نرى أن رغبة أمريكا فى توحيد ألمانيا لم تكن من أجل تحقيق الأمن القومى للشعب الألمانى بل للسعى لضمها إلى حلف شمال الأطلسى، قد تطلب هذا العمل مجهودات دبلوماسية كبيرة ورغم ذلك كان هناك إدراك بأن روسيا لن توافق عليه. وأخيراً استقر التوجه الأمريكى على تنمية روح التضامن فى ألمانيا الشرقية ضد الشيوعية وإشغال الانقلابات ضدها بوسائل اقتصادية ونفسية لإضعافها، وكان هذا هو الأسلوب الذى تميزت به السياسة الأمريكية تجاه روسيا فى هذا الجزء.

أما فيما يتعلق بدول أوروبا الشرقية فكانت بلشفة هذه المنطقة المتاخمة لروسيا هي ما تم عمله بعد الحرب العالمية الثانية وكان هدف روسيا هو خلق سلسلة من الدول البائرة فى فلكها وخلق عدة نقاط استراتيجية ومنافذ إلى وسط

أوروبا، بالإضافة إلى أن الموارد الطبيعية والطاقة البشرية التي كانت تضمها هذه الدول والتي منحت روسيا قوة كبيرة، ويقدر ما كان هذا النجاح كسباً للشيوعية بقدر ما كان خسارة كبيرة للولايات المتحدة وللمعسكر الغربى واعتبر اختلالاً بميزان القوى فى أوروبا الشرقية والغربية، وكان شعور المرارة لدى أمريكا أنها لم تستطع منع مائة مليون أوروبى من الوقوع فريسة لتنظيم فرض عليهم، وليس معنى ذلك أن الولايات المتحدة لم تبذل الجهود لمنع تقدم الشيوعية فى هذه المنطقة ولكنها حاولت بكل الطرق فى السنوات القليلة بعد إنتهاء الحرب وكان نصيبها الفشل، ولقد كان الأسلوب الأمريكى فى هذه الأجزاء هو العمل على إحداث تغيير فى الوضع الراهن ومطالبة الروس بمنح الحكم الذاتى لشعوب هذه المنطقة والضغط عليهم للوفاء بالوعود التي قطعوها على أنفسهم فى مؤتمر يالطا بشأن إجراء انتخابات حرة فى المنطقة لتقرير النظام الذى تخضع له.

وكانت هناك بعض الآراء الأمريكية تطالب باستخدام القوة ضد الروس فى أوروبا الشرقية لأن الحرب النفسية والوسائل الاقتصادية ضد الشيوعية لابد أن تساندها القوة العسكرية ولكن هذا الاتجاه لم يجد التأييد الكافى وقابله رأى يؤكد أن خلق المشكلات أمام الروس فى هذه المنطقة يضطر الشيوعية إلى محاولة كسب الشعوب المحكومة ومن ثم تخف وطأة الحكم الشيوعى ويكون الجو مناسباً لأى تدخل خارجى. والشئ الثابت أن روسيا كان لا يمكن أن تفرط فى الجهر أو تشيكوسلوفاكيا أو رومانيا أو بولندا وكانت ترى سلامتها وقوتها فى السيطرة على هذه المنطقة، وإذا كانت هناك بعض المناطق التى انتهت فيها النفوذ الشيوعى مثل يوغوسلافيا وظهرت فيها زعامة وطنية مثل تيتو فى ١٩٤٨ ورفضت الخضوع المباشر للسيطرة الروسية فإن ذلك لايعنى أن تتنازل روسيا عن هذا الجزء. على أن تطور الأمور فى يوغوسلافيا عزز الانفصال بينها وبين روسيا ولجأ تيتو إلى عقد تحالف دفاعى مع اليونان وتركيا وهو «حلف البلقان» وتامت بها حركة من الاصلاحات

أعطت الفرد حريات أوسع وقضت على الاتجاهات الشيوعية داخل البلاد، وإن كان الروس قد حاولوا فيما بعد التقرب من يوغوسلافيا وبقية الكتلة الآسيوية والافريقية التي تمسكت بسياسة الحياد بين المعسكرين المتناحرين الشيوعى والرأسمالى.

أما الصين فقد كانت منطقة للضغط الشيوعى الواضح فى خثرة ما بعد الحرب الحرب العالمية الثانية وقامت السياسة الأمريكية تجاهها على بذل المساعدات المادية والفنية والخبراء لكسبها إلى جانبها خاصة إذا علمنا أن الشيوعية فى الصين كانت تتميز بالاعتدال وأعطت دوراً هاماً لطبقة الفلاحين واستخدمهم ماوتسى تونج كقاعدة عريضة يعتمد عليها بدلاً من طبقة العمال التى استخدمها لينين فى روسيا، وما ساهم فى اعتدال الشيوعية فى الصين أيضاً هو أنها جاءت متأخرة عن الشيوعية الروسية بمدى جيل من الزمان وطبقته العادات والتقاليد الصينية، وقد تكون هذه العوامل هى التى دفعت فريقاً من الأمريكيين إلى القول بإمكانية انهيار الشيوعية فى الصين وحدوث شقاق على نمط الشقاق بين يوغوسلافيا وروسيا، على أن قوة الروابط بين موسكو وبكين أدت إلى استبعاد هذا الاحتمال وبقي الدور الأمريكى الذى ينبغى أن يظهر بوضوح فى هذه المنطقة وهو العمل على تشويه العلاقات بين الطرفين والعمل على ايجاد هوة بينهما وتوسيع تلك الهوة والوقوف فى وجه أى تقدم أو توسع فى الكتلة الشيوعية خارج حدودها الحالية فى آسيا وخلق قوى عسكرية محلية جديدة للدفاع عن آسيا غير الشيوعية. وقد قامت الولايات المتحدة فى سبيل تحقيق هذه السياسة بالدعم المادى حلف جنوب شرقى آسيا الذى ضم جميع دول المنطقة والذى اثبتت عنه قوات عسكرية محلية كبيرة للدفاع عن دول المنطقة حتى لا تعطى الفرصة للشيوعية للتغلغل فى هذه المناطق.

الفصل الثامن
العلاقات المصرية الأمريكية
خلال القرنين التاسع عشر
والعشرين

نشأت العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر في فترة مبكرة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر وقد اشتملت على النشاط الدبلوماسي والنواحي التجارية والثقافية والسياسية وسوف نتناولها تباعاً.

أولاً : العلاقات المصرية - الأمريكية خلال القرن التاسع عشر

نشأت القنصلية الأمريكية بمدينة الاسكندرية في عام ١٨٣٥ وجاءت كمطلب أمريكي لحماية النشاط التجاري القائم بين البلدين ولحماية المصالح الأمريكية ومصالح الرعايا الأمريكيين في مصر، وكانت وجهة نظر الحكومة الأمريكية ترى أن إنشاء القنصلية سيؤدي إلى زيادة نفوذ الولايات المتحدة في مصر في مواجهة نفوذ الدول الأوروبية وعلى الأخص إنجلترا وفرنسا، وقد لقي هذا العمل ترحيباً من جانب محمد علي خاصة أن أمريكا لم يكن لها أطماع استعمارية في المنطقة. وقد كان للولايات المتحدة علاقات سياسية مسبقة مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر حيث كان لها سفارة وقنصلية باسطنبول لمباشرة نشاطها السياسي والاقتصادي ولكن لم يكن لها نشاط مع مصر بصورة مباشرة.

كان جون جليدون "John gliddon" أول وكيل قنصل للولايات المتحدة في الاسكندرية وقد تم تعيينه في ١٢ يناير عام ١٨٣٢ وقد رحب به محمد علي واستقبله استقبالا حاراً برغم ما كان يعانيه من سوء العلاقات بينه وبين السلطان العثماني آنذاك، وقد ارتفع التمثيل القنصلي الأمريكي في مصر إلى مستوى القنصليات العامة فيما بعد مما يؤكد حرص الطرفين المصري والأمريكي على استمرار العلاقات الدبلوماسية وتقويتها.

وقد ساهمت القنصلية الأمريكية في الاسكندرية في تشييط العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، وكانت الإدارة الأمريكية حريصة على تزويد قناصلها بتعليمات تهدف إلى توضيح أهمية مصر بالنسبة لأمريكا والحرص على علاقات الصداقة معها، وكانت تطلب منهم في ذات

الوقت القيام بجمع المعلومات التجارية والاحصاءات الخاصة بمصر وإرسالها بصفة مستمرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية.

وقد تميزت العلاقات الأمريكية المصرية بمطابع خاص في الفترة من عام ١٨٤٨ إلى ١٨٦١ حيث شهدت مصر تفوقاً للنفوذ الأمريكي ونشاطاً ملحوظاً للقنصلية الأمريكية، حيث تواجد الثان من القناصل الأمريكيين وهما ماكولى Mackuly وإدون دى ليون Edwin De Leon تميزاً بقوة الشخصية والثقة بالنفس والإيمان بضرورة تقوية الوجود الأمريكي في مصر أمام القوى الأوروبية الأخرى، وسنورد بعض المشكلات التي واجهت ماكولى في مصر وأسلوب معالجته لها، ففي خلال عام ١٨٥٢ كان بعض السياح الأمريكيين ينتزهون في أحد القوارب النيلية وتعرضوا لبعض المضايقات من الأهالي وتقدموا بشكواهم إلى القنصلية الأمريكية فما كان من ماكولى إلا أن استخدم أسلوب التهديد ولهجة العنف مع الحكومة المصرية وهدد بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا إذا لم يتم معاقبة المعتدين، وقد كان لهذا الأسلوب نتائج سريعة حيث قامت الحكومة المصرية على التو بمعاقبة المعتدين وتسوية المشكلة مع تقديم الاعتذار لماكولى ودفع التعويضات المناسبة للمتضررين.

ومن الأمثلة الدالة على قوة شخصية ماكولى أيضاً تصرفه إزالة سوء التفاهم الذي نشأ بين مصر والولايات المتحدة في أعقاب هدم أحد العقارات الملكية لفرنسيس بارثو Francis Barthow قنصل الاسكندرية السابق وذلك في عام ١٨٥٢ وتقدمت أسرة القنصل بشكوى إلى الحكومة المصرية ولكن السلطات المصرية لم تمر الأمر اهتماماً، فغضب ماكولى لهذا التجاهل وطلب مساعدة السفارة الأمريكية في القسطنطينية ولكنها اعتذرت وأشارت بأنها لن تتدخل إلا في الأمور التي تخص العلاقة بين الوالي والسلطان. وأمام هذا الموقف لجأ ماكولى إلى أسلوب التهديد مرة أخرى فأمر بتكيس العلم الأمريكي وبتقطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر. وقد تم اصلاح ذات البين بشكل سريع هذه المرة أيضاً مما يؤكد حرص مصر على علاقات المودة مع أمريكا وصدرت

الأوامر يرفع العلم الأمريكي مرة أخرى مصحوباً بأحدى وعشرين طلقة مدفعية تحية له من طواحي الاسكتلندية.

ويتضح من المواقف السابقة أن ماركولى كان يمثل الشخصية الأمريكية الجديدة القائمة على الاعتزاز بالنفس ومحاولة إثبات الوجود الأمريكي خاصة بعد تحقيق الاستقلال وتأسيس الولايات المتحدة، ولكن انضج من مراسلات وزارة الخارجية الأمريكية أن الإدارة الأمريكية كانت ترغب في تحقيق النجاح والاثبات الوجود الأمريكي بوسائل أقل عنفاً حيث أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية تهنية إلى ماركولى على نجاحه في حل المشكلات التي واجهته والتي أدت إلى تقوية مكانته بين رفاقه من الممثلين الدبلوماسيين للدول الأخرى ولكنها أضافت مع هذه التهنية تحذيراً إلى ماركولى بعدم تكرار هذا الأسلوب العنيف مرة أخرى حرصاً على المصالح الأمريكية في مصر والتي تحتاج إلى تفاهم وحسن تصرف.

أما ادون دى ليون الذى امتدت فترة خدمته كقنصل عام لأمريكا في مصر من عام ١٨٥٣ إلى ١٨٦١ فقد تميز بالنشاط وقوة التأثير وتزايدت مكانته علواً بعد أن أصبح عميداً للدبلوماسيين في مصر.

وقد عاصر ادون حادثة اغتيال عباس الأول في عام ١٨٥٣ وشهد محاولات السلطان العثماني لتولية الأمير الهامي ابن عباس حاكم مصر بدلاً من سعيد الوالي الشرعي، وقد شارك ادون زميله قنصل إنجلترا في مصر الجهود في اقناع السلطان العثماني بالعدول عن هذا الأمر وقد نجح في ذلك وكان هذا الموقف محل عرفان من محمد سعيد باشا وأدى إلى توطيد العلاقات بين مصر والولايات المتحدة في بداية حكمه، وقد حاولت الحكومة الأمريكية استغلال هذه الظروف والمطالبة بتوقيع معاهدة صداقة مع مصر ولكن الوالي كان يخشى معارضة السلطان لإبرام معاهدة مع دولة أجنبية مخالفة لأمران الولاية عام ١٨٤١م، كذلك اعترضت إنجلترا إلا أنها كانت من مؤيدي سياسة فرض السيادة العثمانية على مصر، وبرغم فشل توقيع هذه المعاهدة فقد ظلت علاقات الصداقة قائمة بين

ادون وسعيد لفترة طويلة. وقد تميز ادون دى ليون بقوة الشخصية واعتزازه ببلاده والاستعداد للزود عن الكرامة والعزة الوطنية وقد اتضح ذلك من أسلوب معاملته لبعض الأحداث التي وقعت في فترة عمله، ومن أبرز هذه الأحداث ذلك الهجوم الذي وقع على منزل والتر ديكسون المبعوث الأمريكي في يافا في ١١ يناير عام ١٨٥٨ والذي نتج عنه مقتل ديكسون وتعرض منزله للنهب والاعتداء على زوجته، وقد طلب القنصل الأمريكي في أورشليم مساعدة ادون الذي لم يتوان عن السفر بنفسه إلى يافا وأبلغ الأمر إلى الوزير الأمريكي في القسطنطينية، ثم صدرت الأوامر إلى الأسطول الأمريكي في الاسكندرية بالتوجه إلى يافا وهدد بضررها إذا تقاعست السلطات العثمانية عن معاقبة المذنبين، وكاد الأمر يصل إلى حد اعلان الحرب على الدولة العثمانية. وأزاء هذا التهديد قام الاتراك بتقديم الاعتذار لادون ووعدهوا بانزال اقصى العقوبة على المذنبين ونفذوا هذا الوعد في أسرع وقت مما يدل على الحرص على إزالة أى شوائب قد تعلق بالصلاقة العثمانية الأمريكية، ويدل أيضاً على أن ادون لا يقل صلابة وقوة عن سابقه.

وإذا حاولنا تقييم أسلوب ماکولى وادون لوجدنا أنه كان يغلب عليه الطابع العدواني والمبالغة وتضخيم المشكلات والنظر إلى بعض الأمور التي قد تبدو غير خطيرة على أنها تمثل انتهاكاً للحقوق الإنسانية والتهديد باستخدام القوة للفصل في هذه الأمور، وقد كان هذا الأسلوب مقصوداً من جانب القناصل الأمريكيين لتحقيق هدف أساسي وهو إثبات الوجود الأمريكي في مصر وإثبات الذات الأمريكية وجعل النشاط الأمريكي مميّزاً عن نشاط كل من إنجلترا وفرنسا، وللملك قدرت وزارة الخارجية الأمريكية ماکولى وادون نظراً للخدمات الجليلة التي قدموها لبلادهم وجعلوا القناصل الأمريكيين يقفون على قدم المساواة مع زملائهم من قناصل الدول الأوروبية الأخرى.

ومن الأمور الهامة التي حرصت الولايات المتحدة على التمسك بها أيضاً في هذه الفترة هي ضرورة تواجد الأسطول الأمريكي بشكل شبه دائم في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أسوة بأساطيل الدول الأوروبية الأخرى، إذ كانت

ترى أن وجود الأسطول وسيلة هامة للتأكيد على احترام القوة، والتهديد باستخدامه عند الضرورة كما رأينا.

وقد وقعت بعض الأمور التي كان لها تأثيرها على العلاقات المصرية الأمريكية خلال القرن التاسع عشر مثل موضوع بسط الحماية القنصلية على الرعايا العثمانيين والسماح لهم بالتمتع بنظام الامتيازات الأجنبية Capitulations، وكانت هذه الحماية لا تمنح إلا للرعايا العثمانيين الذين كانوا يعملون في السفارات والقنصليات المختلفة كترجمة أو وكلاء أو حراس، وكانت هذه الحماية تسمح لهم بالتمتع بالامتيازات، وقد أثار هذا الوضع الرعايا العثمانيين الآخرين وبدأوا في تقديم طلبات للسفارات والقنصليات من أجل الحصول على هذه الحماية، وقد أدى التوسع في هذا النظام إلى الإساءة للامتيازات الأجنبية بشكل عام.

ومن الملاحظ أن أغرياء العثمانيين كانوا يشكلون غالبية الراغبين في هذه الحماية وكانوا يدفعون مبالغ طائلة للقناصل الأجانب حيث وجدوا فيها الأمان والامتيازات الاقتصادية وبصفة خاصة الإعفاءات الضريبية، وكانت الحماية تتسحب في البداية على الشخص فقط ثم اتسعت بعد ذلك لتشمل أسرته بأكملها. وتشير تقارير وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن عدداً كبيراً من قناصل الدول الأجنبية حققوا الثراء عن هذا الطريق، وعلى سبيل المثال كان السفير الفرنسي يحصل على ما يزيد على ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سنوياً من بيع الحماية وحدها، بينما كان دخل السفير الإنجليزي لا يتل عن ٣٠٠٠ جنيه استرليني سنوياً من هذا الأمر.

وقد وصلت المعلومات حول هذا الموضوع إلى السلطان العثماني واستاء من هذه التصرفات وطلب من قناصل الدول الأوروبية ومن بينها القنصلية الأمريكية عدم بيع الحماية للرعايا العثمانيين الذين لا يعملون لديها وأصدر مرسوماً بذلك في عام ١٨٤٢ وتم توزيعه على جميع السفارات والقنصليات الموجودة في

ممتلكات الدولة العثمانية. وحينما ثبت استمرار هذا العمل أصدر الباب العالي في عام ١٨٥٢ مجموعة جديدة من المراسيم للحد من بيع براءات الحماية ورغم ذلك ثبت من التقارير الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية عدم امتناع الدول الأجنبية عن بيع الحماية مستغلة ضعف الدولة العثمانية، ولم يتم القضاء على موضوع بيع الحماية نهائياً إلا قبيل الحرب العالمية الأولى.

وينبغي أن نشير إلى موقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع، فقد تميز بالاعتدال والحرص على تنفيذ أوامر السلطان العثماني وعدم إصدار براءات الحماية إلا للأشخاص العاملين بالفعل لدى القنصليات وقد جاء في التقرير القنصلي لعام ١٨٣٤ بأن جون جليدون القنصل الأمريكي تلقى عروضاً بمبالغ مالية وصلت إلى آلاف الدولارات من بعض أثرياء المصريين من أجل الحصول على الحماية القنصلية ولكنه رفضها. وجاء في التقرير أيضاً أنه لم يكن تحت حماية الولايات المتحدة في مصر خلال عام ١٨٥٢ سوى خمسين شخصاً غير أمريكي وأن هذا العدد ارتفع إلى (١٩٧) شخصاً في عام ١٨٦٧ وكان من بينهم ١٤٩ اغريقياً وجميعهم من العاملين في خدمة النشاط القنصلي الأمريكي. وتأكيداً على روابط الصداقة والمودة بين الولايات المتحدة في مصر أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية منشوراً تضمن مجموعة من التعليلات إلى القناصل الأمريكيين في مصر وقد تم توزيعه في عام ١٨٥٠ وهي تختص بمسألة الحماية والتأكيد على عدم منحها إلا للرعايا الذين يعملون في خدمة القنصليات بالفعل حتى لا يؤدي هذا الأمر إلى الدخول في نزاع مع الدول الصديقة. وتأكيداً على هذا الاتجاه طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من أدون دي ليون أن يسحب الحماية من الأشخاص الذين تمتعوا بها بدون وجه حق ووجهت له مذكرة ذات لهجة قوية في عام ١٨٥٣، وتفصيل ذلك أن بعض اليونانيين المقيمين في مصر كانوا قد قاموا ببعض أعمال الشغب وكانت قد صدرت ضدهم أوامر من عباس باشا وإلى مصر بالطرد خلال خمسة عشر يوماً بسبب استغلالهم فرصة انشغال الدولة العثمانية في حرب القرم ١٨٥٣ - ١٨٥٦، وقيامهم بأعمال غير لائقة ولذلك

حاول ادون حمايتهم بمنحهم الحماية القنصلية، وكان هذا من الأسباب التي أدت إلى سوء التفاهم بين مصر والولايات المتحدة لفترة قصيرة.

وقد حدث سوء تفاهم مماثل بين مصر والولايات المتحدة خلال عام ١٨٦٤ بسبب قيام فرنسيس دنيس القنصل الأمريكي بالاسكندرية ببيع الحماية القنصلية لاثنتين من غير الأمريكيين الذين لا يعملون في القنصلية وذلك لقاء مبالغ كبيرة، وقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية أوامرها بترحيل فرنسيس عن مصر فوراً.

وفي الفترة اللاحقة حرصت الحكومة الأمريكية على تزويد تشارلز هيل Charles Hale خليفة فرنسيس بتعليمات محددة بعدم منح الحماية لأى شخص غير أمريكي المولد أو لأى شخص لا يعمل في القنصلية، وقد نفذ تشارلز هذه التعليمات بدقة مما سمح بعودة العلاقات المصرية الأمريكية إلى سابق عهدها من الصداقة والمودة. ويتضح من هذه الأمثلة أو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حريصة على عدم الدخول فى نزاع مع الدولة العثمانية ومع مصر بخصوص منح براءات الحماية القنصلية واتضح أيضاً أنها بذلت جهوداً واضحة فى سبيل الحد منها والتزمت فى ذلك بالسياسة العامة للدولة العثمانية.

ورغبة من الولايات المتحدة الأمريكية فى حسم هذا الموضوع الذى يسبى إلى العلاقات بينها وبين مصر أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية مرسوماً يؤكد على اختيار العناصر الأمريكية فقد لشكل الوظائف القنصلية وذلك فى عام ١٨٥٣ ومرسوماً آخر فى عام ١٨٦٥ ينص على جواز استخدام عناصر غير أمريكية لهذه الوظائف عند الضرورة القصوى.

وقد رحب السلطان العثماني بهذه المراسيم وأصدر مجموعة من المراسيم المماثلة وتم توزيعها على السفارات العثمانية فى الخارج، وثبت من التقارير القنصلية حتى الحرب العالمية الأولى أنه لم يتم استخدام سوى عدد محدود من المصريين للعمل فى القنصليات الأمريكية وبذلك أمكن تجنب عوامل إثارة النزاع بين الطرفين.

البعثة العسكرية الأمريكية:

هناك موضوع شغل حيزاً من العلاقات الأمريكية المصرية خلال القرن التاسع عشر وهو البعثة العسكرية الأمريكية التي طلب الخديوى اسماعيل الاستعانة بها لتحديث الجيش المصرى فى مجالات التدريب والتسلح، وقد انجحه الخديوى اسماعيل إلى الولايات المتحدة لكفاءتها العسكرية ولعدم جود أطماع لها فى مصر، وقد لجأ الخديوى إلى أسلوب التعاقد الفردى مع أعضاء البعثة على أنهم مواطنين أمريكيين فقط حتى لا يدخل فى نزاع مع السلطان العثمانى حيث أن بنود معاهدة لندن الموقعه عام ١٨٤٠ فرضت على مصر نوعاً من الوصاية الدولية فكان لزاماً على والى مصر ألا يتصل بأى دولة أجنبية إلا بعد الحصول على موافقة السلطان العثمانى والذى أكده فرمان الوراثة فى العام التالى.

وصلت هذه البعثة العسكرية إلى مصر فى عام ١٨٧٠ وبلغ عدد أفرادها حوالى ٥٠ شخصاً خدم تسعة منهم فى مجال البحرية المصرية وكانوا برئاسة الجنرال تشارلز ستون Charls Stone وكان يعمل فى مجال الغواصات وغالبية رجال هذه البعثة كانوا من خريجي الجامعات الأمريكية المريقة مثل جامعة أنا بوليس (Anna Polis). وقد رأى الجنرال ستون ضرورة تخصيص عدد من ضباط هذه الفرقة للعمل على خط البريد البحرى الذى أنشأه الخديوى اسماعيل بين الاسكندرية والأستانة وأرسل البعض الآخر إلى مناطق الحدود الممتدة من خليج السويس إلى خليج عدن وذلك فى عام ١٨٧٨.

يجمع المؤرخون على أن الجنرال ستون قدم خدمات جليلة للبحرية وأنه كان من المؤمنين بأن التاريخ يعيد نفسه ويأنى الاستفادة من دروس الماضى فى مجال التكتيكات العسكرية. وقد نشر ستون مقالاً فى مجله الدفاع المصرى فى عدها الصادر بتاريخ ٤ يناير عام ١٨٧١ وأرسل نسخة منها إلى الخديوى اسماعيل وتحدث فيها عن نتائج المعارك العسكرية التى دارت بين المصريين والفرنسيين خلال الحملة الفرنسية على مصر عام (١٧٩٨ - ١٨٠١) وكان

يرى أن تسليم مداخل الموانئ والأنهار بالطوربيدات مع ضمان أسلوب نقل سريع للقوات المصرية عبر البحار هو الأسلوب الأمثل لمواجهة أى هجوم محتمل. وقد نشط ستون لتنفيذ هذه الخطة وعمل على إنشاء خط دفاع عسكري يربط بين الاسكندرية ورشيد ودمياط وبورسعيد وسار قدماً فى بناء أسطول من الغواصات على امتداد هذا الساحل، وقد تخمس الخديوى لهذا المشروع وأصدر أوامره بإنشاء مدرسة للطوربيدات فى رشيد تحت قيادة الكولونيل لاي Lay ومساعدته وارد Ward. وقد سعى اسماعيل أيضاً إلى تحديث الأسلحة المصرية ورصد الاعتمادات المالية اللازمة ووصلت بعض هذه المعدات البحرية بالفعل فى عام ١٨٧١.

وقد عكف وارد على إعداد برنامج لتعليم إثني عشر ضابطاً مصرية على استخدام الطوربيدات وحمل الذخيرة بعد أن صلب أمر من الخديوى بذلك، وقد استقدم وارد لهذا الغرض عدة طوربيد بلغت قيمتها ٢٦,٥٢٥ دولار من أمريكا فى عام ١٨٧١.

وقد أثار أمر هذه البعثة العسكرية قلق الحكومتين الإنجليزية والفرنسية وشعر الفرنسيون بالأسى لفقدانهم نفوذهم السابق فى مصر كما شعرت بريطانيا بالقلق على سلامة وحدة أراضي الدولة العثمانية. وقد اتضح ذلك من التقارير السرية التى كتبها قنصل فرنسا فى مصر وأرسلها إلى وزارة الخارجية الفرنسية معرباً عن شكوكه وأسفه. وكذلك أثار أمر هذه البعثة السلطان العثماني وأخذ يترصد تحركاتها ثم أرسل احتجاجاً لإسماعيل حينما نما إلى علمه أن الكولونيل لاي قام بحمل مسح للنيل من القاهرة إلى دمياط ورشيد تمهيداً لإختيار مواقع الطوربيدات وقد ساعده فى ذلك السفير البريطانى فى مصر ولم يتوان عن محاولة تنظيم حركة بين الدول الأوروبية لإجبارها على الضغط على الخديوى إسماعيل لتسريح الأمريكين، ولم يكن لهذه الاحتجاجات أى تأثير على إسماعيل ومضت البعثة فى عملها ووقع اختيار لاي على خليج أبى قير لوضع الطوربيدات وبصفة خاصة فى المكان الذى تم فيه إغراق أسطول نابليون بونابرت. وحينما طلب الجنرال موث Mott مساعد لاي من الخديوى إسماعيل إمداده بفرقة لإتمام هذا

العمل وصلت الأخبار عن طريق الانجليز إلى السلطان العثماني فأوفد مبعوثاً خاصاً للوقوف على أمر هذه الفرقة والهدف منها وللتقصي عن أخبار التحصينات ثم صدرت أوامر السلطان بإيقاف العمل في هذه التحصينات وإيقاف عملية شراء البنادق الأمريكية التي كان الخديوى يعتزم إتمام صفقتها وصدرت الأوامر إلى تشارلز ناب Charles Napp مندوب أحد مصانع البنادق الأمريكية بمغادرة مصر فوراً.

وفي عام ١٨٧٣ كان لاى قد انتهى من وضع خطة للدفاع البحرى عن السواحل المصرية والتي كانت تعتمد أساساً على استخدام سلاح الطوربينات، وقد نالت هذه الخطة إعجاب الخديوى إسماعيل فأمر بتجديد عقده لمدة عام آخر بمربى مائة دولار شهرياً متحدياً فى ذلك أوامر السلطان العثماني، وحينما طلب لاى من الخديوى اعتماد المبالغ اللازمة لإحضار بعض المعدات العسكرية من نيويورك والتي بلغت قيمتها ٧,٧٨٠ دولار تم فتح حساب فى بنك نيويورك لهذا الغرض، وقد بلغت جملة المبالغ التى حصل عليها الكولونيل من مصر ٢٣,٠٠٠ دولار. وهنا ثارت ثائرة السلطان العثماني وبدأت الأزمة فى العلاقات المصرية العثمانية حين طلب السلطان من إسماعيل شحن جميع المدافع الساحلية إلى اسطنبول فى أواخر عام ١٨٧٤، وانتشرت الشائعات عن قرب حدوث قتال بين الوالى والسلطان ولكن إسماعيل تدارك هذا الموقف فصرف اهتمامه وطاقته العسكرية إلى السودان وأفريقيا الوسطى. ووصلت هذه الأزمة إلى ذروتها فى عام ١٨٧٥ حينما غادر لاى مصر ولم يعد إليها مرة أخرى ولم تذكر وثائق أرشيف عابدين شيئاً عن أسباب عدم عودة لاى وكل ما تم العثور عليه هو خطاب صغير مرسل إلى الأمير حسن باشا وزير الحرية بتاريخ ١٠ يناير ١٨٧٥ بضرورة إحضار عقد لاى مع الحكومة المصرية مع طلب استدعاء للجنرال ستون. ورغم أن لاى لم يعد إلى مصر مرة أخرى فقد وصلت المعدات الواعدة فى طرود ضخمة إلى الجنرال ستون وأصبحت جاهزة لتنفيذ خطته الدفاعية عن مصر ضد أى اعتداء

خارجي ولكنها ظلت حييصة الصناديق ولم يتم استخدامها. وقد أنهت البعثة العسكرية الأمريكية عملها في مصر سنة ١٨٧٨ بعد أن فشلت امبراطورية الخديوى إسماعيل الأفريقية بهزيمة قواته في الحبشة خلال عامى ١٨٧٥ - ١٨٧٦ ، وبعد أن فشلت خططه لبناء ميناء مصرى في المحيط الهندى، وبعد أن تزايدت ديونه وأجبر على قبول نظام المراقبة الثنائية المالية من قبل إنجلترا وفرنسا، ولم يتبق من هذه البعثة في مصر فى خدمة الخديوى سوى ستون وإثنان من مساعديه وهما بيردى Purdy وماسون Masson.

وبعد أحداث الثورة العربية وتعرضها للفشل واحتلال إنجلترا العسكري لمصر في عام ١٨٨٢ قدم ستون استقالته للخديوى توفيق وعاد إلى الولايات المتحدة بعد أن قضى فترة اثنتى عشرة عاماً فى خدمة الحكومة المصرية وساهم فى تحديث سلاح البحرية المصرية والتحصينات الساحلية، ويؤكد بعض المؤرخين الغربيين أنه لو كان قد تم استخدام سلاح الطوربيدات خلال أحداث الثورة العربية لتغير موقف مصر الدفاعى أمام إنجلترا. ومع ذلك يمكن القول بأن فترة وجود البعثة العسكرية فى مصر كانت تمثل ذروة النفوذ الأمريكى فيها قبيل الحرب العالمية الأولى، وقد ساهمت هذه البعثة فى إثبات الوجود الأمريكى عن طريق إنجازاتها التى تمثلت فى تنظيم هيئة أركان الحرب التى أدخلت للجيش المصرى لأول مرة وتنظيم خطوط الدفاع المصرية والمساهمة فى استرجاع السودان ووصول النفوذ المصرى إلى خط الاستواء جنوباً وإعداد مجموعة متكاملة من القوانين العسكرية المستمدة من القوانين الأمريكية والبريطانية. وجدير بالذكر أن هذه البعثة استطاعت أن تحقق الذباح فى مجال محور الأمة فى الجيش المصرى حيث تم التأكيد على هذا الأمر من جانب الرجال الأمريكيين فأصدر الخديوى إسماعيل مرسوماً جمل الإلام بالقراءة والكتابة شرطاً أساسياً للترقى فى الرتب العسكرية، ولذلك لم يحل عام ١٨٧٣ إلا وكانت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة فى الجيش قد وصلت إلى ٢٧٥ وتدعم هذا الاتجاه بإفتتاح مجموعة من المدارس لتعليم أولاد الجنود القراءة والكتابة.

العلاقات الأمريكية - المصرية أثناء الحرب الأهلية:

كان لاندلاع الحرب الأهلية الأمريكية فى عام ١٨٦١م أثرها فى العلاقات المصرية - الأمريكية من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

فمن الناحية السياسية كان موضوع الحياد العثماني المصرى من أهم المسائل التى أرادت الولايات المتحدة الأطمئنان إليها، فقد كانت تخشى تقديم المساعدة إلى القراصنة المتصردين الذين كانوا يشنون الهجمات على سفن الخصوم فى منطقة البحر المتوسط، وقد تجاوبت الحكومة العثمانية مع الحكومة الأمريكية وأصدرت عدة فرمانات فى الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٨٦٢ تحرم على جميع الرعايا العثمانيين والأجانب الموجودين فى الإمبراطورية تجهيز أو اعداد سفن تخصص لأعمال السلب والنهب ضد تجارة الولايات المتحدة، كذلك حظرت هذه المراسيم على القراصنة دخول الموانئ التركية إلا فى حالات حدوث عطل أو تلف فى السفن. وقد حظيت هذه فرمانات برضاء السلطات الأمريكية.

ساهمت مصر أيضاً فى هذا الحياد حينما أصدر محمد سعيد باشا مرسوماً فى عام ١٨٦١م يقضى بإبعاد أى سفينة تحمل علماً مجهولاً عن الموانئ المصرية (وكان المقصود سفن الجنوب المتمردين).

وبرغم تأكيد الحياد العثماني المصرى فإن الحكومة الأمريكية ظلت تشعر بالقلق من القراصنة الجنوبيين فى البحر المتوسط خاصة بعد ما ثبت استمرارهم فى نشاط القرصنة و لذلك طلبت الإدارة الأمريكية من القنصل الأمريكى فى الاسكندرية استخدام عملاء سريين لزيارة الموانئ العثمانية من أجل الحصول على أى معلومات قد تفيد فى تجنب مهاجمة التجارة الأمريكية.

ومن الأمور التى كان لها تأثيرها فى العلاقات المصرية - الأمريكية فى هذه الفترة أيضاً إرسال قوات سودانية للمخمة مع القوات الفرنسية فى المكسيك التى كانت قد احتلت مدينة مكسيكو فى عام ١٨٦٣ ونصبت الأرشيدون النمساوى مكسيميليان امبراطوراً على المكسيك متتهكاً بذلك مبدأ مترو.

وقد وصلت المعلومات إلى الحكومة الأمريكية بأن سفينة فرنسية حملت ٥٠٠ من السودانيين وخارجت من ميناء الاسكندرية في طريقها إلى المكسيك للخدمة مع قوات نابليون الثالث، وتؤكد أيضاً أن السبب في اختيار هذه البعثة هو أن الجنس الأسود غير معرض للإصابة بالحمى الصفراء. وق اعترضت الحكومة الأمريكية على هذا التصرف وفارت الحكومتان العثمانية والبريطانية واكدتا أن الاتفاق بين نابليون الثالث والوالي محمد سعيد باشا يعنى الاعتراف الفعلى باستقلال مصر، إلا أن الوالى سارع بتقديم الاعتذار ووعده بعدم تكرار هذا الأمر، وبالرغم من ذلك فقد علمت الإدارة الأمريكية أن هناك ٩٠٠ سوداني آخرين على استعداد للابحار إلى المكسيك فى اغسطس ١٨٦٥، واحتجت الولايات المتحدة بشدة، ولكن النهاية الناجحة للحرب الأهلية اناحت للحكومة الأمريكية فرصة إجلاء القوات الأجنبية من المكسيك حيث انسحبت القوات الفرنسية فى عام ١٨٦٧ وعادت القوات السودانية إلى مصر وانتهت المشكلة بدون توتر كبير فى العلاقات المصرية الأمريكية.

أما من ناحية تأثير الحرب على الناحية الاقتصادية المصرية فقد كان واضحاً، فقد كان اغلاق الموانئ الجنوبية أمام تصدير القطن الأمريكى من أهم العوامل التى أدت إلى الزيادة الكبيرة فى صادرات القطن المصرى إلى لانكشاير مما دفع بعض المؤرخين الفرنسيين إلى القول بأن الحاجة الماسة إلى القطن المصرى كانت عاملاً أساسياً من عوامل الاحتلال البريطانى لمصر فيما بعد. لقد كانت إنجلترا تستورد ٢٨٠ من القطن اللازم لمصانعها من الولايات المتحدة والنسبة البقاية كانت تستورد من الهند ومصر والبرازيل، وقد هبطت كميات القطن المصدرة إلى بريطانيا زمن الحرب إلى ١٣ مليون رطل فى عام ١٨٦٢ ثم إلى أقل من ٦ مليون رطل فى ١٨٦٣ بعد أن كانت أكثر من مليار رطل قبل الحرب، وقد اضطر عدد من أصحاب المصانع إلى إعلان افلاسهم وعمت البطالة أعداداً كبيرة من عمال الغزل والنسيج كما سبق القول.

وقد بلغت الأزمة اقصاها فى نهاية عام ١٨٦٢ ويستدل على ذلك من زيادة اعداد الذين كانوا يطلقون اعانات خيرية فى إنجلترا، وتعرض ما يقرب من ٢ مليون

نسمة لحالة من الفقر الواضح وقد شكلت الحكومة الإنجليزية منذ عام ١٨٥٧ هيئة أطلق عليها «هيئة الإمداد بالقطن» «Cotton Supply Association» وكان مركزها مانشستر وهدفها تنمية وتطوير مصادر القطن غير الأمريكية وخاصة من الهند ومصر والبرازيل، وزاد نشاط هذه الجمعية أثناء الحرب الأهلية وتكونت جمعية مشابهة لها في فرنسا أيضاً.

ومن الأمور اللافتة للنظر أن ارتفعت واردات إنجلترا القطنية من الهند خلال هذه الفترة من ٢٠٠ مليون رطل تقريباً في عام ١٨٦٠ إلى أكثر من ٦٠٠ مليون رطل في عام ١٨٦٦، وعلى ذلك أصبحت الهند تمتد بريطانيا بما يقرب من ٢٨٥ من القطن عند نهاية الحرب. وقد كانت نوعية القطن الهندي غير جيدة وهذا ما دفع إنجلترا إلى فتح الباب أمام القطن المصري طويل التيلة فتوجهت مجموعة من الخبراء الانجليز إلى مصر لتشجيع زيادة مساحة الأراضي المزروعة قطناً ودفعوا مقدمات مالية للفلاحين على محاصيلهم المستقبلية وشجع سعيد باشا هذا الاتجاه وأنشأ حوالي خمسين شركة تجارية لحلب الأقطان.

وقد شجعت الولايات المتحدة (حكومة الشمال) هذا الاتجاه وسعى ممثلوها في الشرق الأوسط إلى تقديم النصائح والتشجيع رغبة منها في كسر احتكار الجنوب لهذه الزراعة، وكانت النتيجة هي زيادة مساحة الأراضي المصرية المزروعة بالقطن وقفز اجمالي الصادرات المصرية في إنجلترا إلى ٢٧٤ مليون رطل في عام ١٨٦٥ بربح حوالي ٢٣٥٠ - وقد ترتب على ذلك زيادة الدخل المصري من القطن من ٧ مليون دولار في ١٨٦١ إلى ٧٧ مليون دولار في عام ١٨٦٥، ولكن ما إن وصلت اخبار نهاية الحرب الأهلية إلى مصر حتى انخفض سعر القطن المصري إلى أدنى مستوى وتسبب في أزمة مالية خطيرة وعجز الفلاحون عن رد المقدمات التي دفعها المولون الأوروبيون، ولكن استخدام القطن المصري طويل التيلة في انتاج الغزل الرفيع فيما بعد أدى إلى تزايد الطلب الأمريكي عليه بعد الحرب الأهلية مما كان له أثره في تحسين العلاقات التجارية المصرية الأمريكية إلى حد ما.

الاحتلال البريطاني لمصر وموقف

الولايات المتحدة

أ - الأزمة المالية :

كان موقف الولايات المتحدة من الأزمة المالية المصرية مثيراً للاهتمام فقد تميز بعدم التدخل في المراحل الأولى للأزمة وكانت الدولتان المتورطتان فيها هما إنجلترا وفرنسا، وكانت الحكومة الأمريكية تعلم أن الحكومة الإنجليزية قد يبتت النية للاستيلاء على مصر عن طريق اقتتال ثورة بها وقد جاء ذلك في رسائل فارمان القنصل الأمريكي العام في مصر خلال عام ١٨٧٩ . وقد حاول الخديوي اسماعيل تشجيع الولايات المتحدة على أن يكون لها دوراً في حل المشاكل المالية التي أحاطت بالحكومة المصرية إذ كان يعتقد أن تأثير الحكومة الأمريكية سيكون في صالح مصر لبعدها عن المصالح الذاتية والتحيز، ولكن حرصت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية على إبعاد الولايات المتحدة وروسيا والدول الأوروبية الأخرى عن التدخل في المسألة المصرية، وبالفعل تشكلت لجنة تصفية الديون المصرية في ٣١ مارس ١٨٨٠ من أعضاء من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا ومصر فقط.

وقد استاءت الولايات المتحدة من هذا الإبعاد وحاولت الاعتراض إلا أن جملة السندات والمطالبات التي كان يمتلكها مواطنو الولايات المتحدة والمشمولين بحمايتها في مصر لم تزد قيمتها في ٣١ ديسمبر ١٨٧٩ عن مليون دولار من إجمالي الديون المصرية التي بلغت ٥٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ ضئيل بالمقارنة بالمطالب الأوروبية مما جعلها تعتمد عن إثارة المشاكل.

ب - الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ :

واجهت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية الثورة المرابية بعد إعادة تنظيم المالية المصرية، وقد حاولت الدولتان بالتعاون مع بعض الدول الأوروبية حل المشكلة مع

السلطان العثماني وذلك في مؤتمر القسطنطينية عام ١٨٨٢، وقد حاولت الولايات المتحدة مساعدة الباب العالي في هذه الفترة ولكن هذه المحاولة كانت عديمة التأثير نتيجة لقيام الاسطول البريطاني بضرب الاسكندرية في ١١ يوليو عام ١٨٨٢، وقد قدم البحارة الأمريكيون المساعدة في اعادة النظام للاسكندرية ولكنهم لم يشتركوا مطلقاً في احتلال الانجليز لمصر، وإن كان القنصل الأمريكي قد أرسل عدة رسائل إلى الإدارة الأمريكية يحثها على ارسال بعض قطع الاسطول الحربي الأمريكي إلى الاسكندرية وبور سعيد لحماية المواطنين الأمريكيين. وقد وصلت بالفعل بعض قطع الاسطول الأمريكي في اكتوبر عام ١٨٨١ قبل تعقد المشكلة، وغادرت البلاد عندما عاد الهدوء إليها، ثم أرسلت بعض قطع الاسطول مرة أخرى في يونيو عام ١٨٨٢ حينما صدرت الأوامر إلى الاميرال الانجليزى نيكولسون Nicholson بالتوجه بكامل اسطوله إلى الاسكندرية، حيث قامت السفينة الأمريكية جالينا Galena بتقديم الحماية للاجئين الأمريكيين الذين بلغ عددهم ٢٥٠ أمريكياً غالبيتهم من رجال الارساليات وعائلاتهم بالإضافة إلى ٢٥٠ من الأوروبيين، ونظراً لازدحام جالينا فقد استأجر قائدها سفينة إيطالية صغيرة للمساعدة في نقل اللاجئين.

وقد حاول القنصل الأمريكي في مصر خلال هذه الفترة ارسال بعض المسلمين المتكبرين إلى القاهرة للدفاع عن القنصلية الأمريكية بعد أن انتشرت الشائعات المتطرفة في الاسكندرية والقاهرة بين الأوروبيين آنذاك إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل.

وقد ظلت بعض السفن الأمريكية راسية في ميناء الاسكندرية كقوة مرابطة فقط بعد أن غادرت الميناء سفن الذول الأجنبية، وبعد أن استسلم الغرايون وتولى الانجليز مسؤولية الأمن بالاسكندرية، انسحب الجزء الأكبر من القوة الأمريكية ولم يبق سوى ٣٥ فرداً من جنود البحرية على الشاطئ لحراسة القنصلية الأمريكية بالاسكندرية.

وقد خرج الأمريكيون سواء العسكريين أو المدنيين سالمين من أحداث هذه الأيام العصيبة، وكذلك وجدت ملفات القنصلية الأمريكية بالاسكندرية سليمة تماماً بعد أن شاع إحراقها.

ولم تلعب الولايات المتحدة أى دور فى الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر كما لم تدخل فى أى مفاوضات دبلوماسية بخصوص هذا الاحتلال بالرغم من اقتراح بعض الجماعات الأمريكية الايرلندية الأصل إرسال أموال ورجال لمساعدة عراى ضد بريطانيا ولكن لم يتم تنفيذ هذا الاقتراح.

العلاقات التجارية المصرية - الأمريكية :

دخلت الولايات المتحدة فى علاقات تجارية مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد وقعت اتفاقية تجارية بين الطرفين فى عام ١٨٣٠ وأصبح للتجارة الأمريكية بمقتضاها حرية التجارة فى جميع ممتلكات الدولة العثمانية، ثم حدد دافيد بورتير David Porter القائم بأعمال الولايات المتحدة فى استانبول فى عام ١٨٣١ التعريف الجمركية - بنسبة ٢٣ على الصادرات والوارد من تركيا على التجار الأمريكيين. وكان من الطبيعى أن تطبق هذه الاتفاقية على أى جزء من أجزاء الدولة العثمانية إلا أن جون جليدون الوكيل القنصلى لأمريكا فى مصر فوجئ بمحاولة محمد على زيادة التعريف الجمركية فى عام ١٨٣٢، ولم يشأ جليدون أن يتخذ أى اجراء لعلمه أن الوالى ليس بالقوة الكافية التى تمكنه من تحدى السلطان، وبالفعل بعد أن انتهى النزاع بين محمد على والسلطان وصدر فرمان الوراثة فى عام ١٨٤١، أعيد التأكيد على بنود الاتفاقية التجارية السابقة، وفى عام ١٨٤٢ تم القضاء على نظام الاحكار الذى فرضه محمد على فى مصر واعيد فتح مصر مرة أخرى للتجارة الحرة.

وقد عقدت الولايات المتحدة فى فترة لاحقة معاهدة تجارية جديدة مع الدولة العثمانية وبالتحديد فى ٢٥ فبراير عام ١٨٦٢ وتحددت فيها الرسوم الجمركية بـ

٢٨ على الصادرات والواردات على أن تخفض بنسبة ٢١ سنوياً وتقرر أن يسرى العمل بذلك في جميع ممتلكات الدولة العثمانية.

وفي عام ١٨٧٣ منح السلطان العثماني خديوى مصر اسماعيل سلطة عقد معاهدات تجارية مع الدول الأوروبية، ومن ثم دخل الوالى فى مفاوضات مع الولايات المتحدة عن طريق نوبار باشا وزير المالية المصرى من أجل عقد معاهدة تجارية، ولما كان الباب العالى سبق وأن أبدى رغبته فى تجديد اتفاقية عام ١٨٣٢ مع أمريكا فقد فضلت الحكومة الأمريكية الانتظار قبل اتخاذ إجراء حتى تنضج الأمور.

وفي عهد الخديوى توفيق عاد الحماس مرة أخرى لتوقيع اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة، وتكرر هذا الطلب فى عامى ١٨٨١، ١٨٨٤، وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية تجارية فى ١٦ نوفمبر عام ١٨٨٤ وقعتها عن الجانب المصرى نوبار باشا وزير الخارجية آنذاك وتضمنت فقرة عن حق معاملة الولايات المتحدة الأكثر تفضيلاً وحددت الرسوم الجمركية بـ ٢٨ على الصاد والوارد، وجعلت مدة الاتفاقية سبعة أعوام، وفى عام ١٨٩٠ حاولت الحكومة الأمريكية تغيير شروط الاتفاقية السابقة وخاصة فيما يتعلق بقيمة الرسوم الجمركية إلا أن المفاوضات تعثرت بين الطرفين ولم يتم التوصل إلى اتفاق، وأخيراً تقرر العمل باتفاقية عام ١٨٨٤ وظلت تتجدد حتى عام ١٩٣٠م.

وبرغم استعداد الطرفين المصرى والأمريكى لاقامة تبادل تجارى نشط إلا أن التقارير الرسمية الخاصة بالتجارة الخارجية المصرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر توضح أن التجارة الأمريكية كانت قليلة، فلم ترس فى ميناء الاسكندرية خلال عام ١٨٣٨ سوى سفينتين أمريكيتين محملتين بالروم والسمج والشمع والسكر والسمك، أما من مصر فلم تبحر من ميناء الاسكندرية سوى سفينة واحدة متجهة إلى أمريكا وغالبية حمولتها من الكتان، ثم قام محمد على بشراء عدد من الآلات الثقيلة مثل آلات تقشير الأرز ومعامل حلج الأقطان

من الولايات المتحدة واستخدم مهندسين امريكيين لتشغيلها.

أما فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فقد نشطت التجارة الأمريكية إلى مصر فبلغت قيمة صادراتها إلى مصر فى عام ١٨٧٣ م ٢٧٠, ٦٣١ دولار. أما فى عام ١٨٨٢ فكانت بريطانيا هى الدولة الأولى فى التجارة مع مصر، إذ بلغت نسبة تجارتها معها ٢٥٦ بينما لم تزد قيمة التجارة الأمريكية مع مصر عن ٢٠, ٢ تقريباً وكان أغلبها من البترول المكرر الوارد من أمريكا.

وقد ذكر تقرير فارمان أنه فى ٧ مارس عام ١٨٨٢ كان من بين ١٧ سفينة محملة بالبضائع المصرية المغادرة لميناء الاسكندرية إلى الولايات المتحدة ١٥ سفينة انجليزية، وذكر أيضاً أنه كان من النادر رؤية العلم الأمريكى فى ميناء الاسكندرية، وقد ارجع فارمان أسباب ندرة التجارة بين مصر والولايات المتحدة إلى تشابه الانتاج بين البلدين وإلى عدم محاولة التجار الأمريكيين تكييف سلعهم طبقاً لاحتياجات السوق المصرية وإلى عدم وجود تقارير قنصلية مشجعة للتجارة بين البلدين.

العلاقات الثقافية :

كان نشاط الارسالية الأمريكية فى مصر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر من أبرز ما يميز العلاقات الثقافية بين البلدين وقد وصل المبشرون الأمريكيون إلى مصر فى عام ١٨٥٤ واتحصر نشاطهم فى توزيع الانجيل والنشرات الدينية والتعليم.

ومن أوائل المبشرين الأمريكيين الذين وصلوا مصر كان القس جيمس بارنت والقس توماس ماكاج، وكثا يعملان فى المركز الرئيسى للارسالية الأمريكية فى دمشق وتخصصاً فى مجال الإصلاح الكنسى. ونتيجة لنشاط هذين الرجلين أصبح للارسالية الأمريكية فى مصر خمسة مراكز فى القاهرة والاسكندرية وأسيوط والمنصورة والقيوم بالإضافة إلى ٥٤ مركز فرعى غالبيتها فى صعيد مصر.

وكان المبشرون يخرجون للتبشير فى رحلات طويلة وكان يتم بيع الكتاب المقدس أثناء الرحلة عن طريق الباعة المتجولين، وكان يتم طبع نسخ الانجيل فى

المطبعة الأمريكية - في بيروت، وقد ترجم أيضاً إلى العربية والأرمينية والتركية ثم أصبح الكتاب المقدس مطبع في مصر بعد عام ١٨٦٦ بعد أن حصلت الارسالية على مطبعة خاصة بها.

كذلك أنشأت الارسالية كنسية خاصة هي الكنيسة البروتستانتية أو الانجيلية *The Protestant or Evangelical Church of Egypt*، وكان رجال هذه الكنيسة يوجهون الانتقادات لاقباط مصر ويتهمونهم بالتمسك الزائد بالنواحي الشكلية وبجعل صور القديسين والملائكة إذ كان يحذوهم الأمل في تحويلهم إلى البروتستانتية. وقد كانت هذه النظرة من أسباب العدائين رجال الدين الأقباط والمبشرين الأمريكين، وتطور الأمر إلى صدام مكشوف في عام ١٨٦٥ حينما حاولت الارسالية انشاء مركز دائم لها في أسيوط فاصطدمت بمعارضة قبطية شديدة وفشلت في ذلك، إذ حاول الأقباط تدمير الإرسالية بمنع الأقباط من حضور وسماع الدروس الدينية فيها وانزلوا العقوبات بالاقباط الذين تحولوا إلى البروتستانتية. ورغم ذلك فقد تمتع المبشرون الأمريكيون بعلاقات طيبة مع الحكومة المصرية وربما كان ذلك عائداً إلى اعتماد الولاة المصريين على مساندة الدول الأجنبية لهم ضد السلطان العثماني في تأمين استقلاليتهم التي تمتعوا بها، وكذلك كان اهتمام المسئولين المصريين بالنتائج الطيبة التي حققتها مدارس الارسالية من عوامل زيادة الود والصداقة بين الطرفين. ومن الولاة المصريين الذين اظهروا عطفاً واضحاً على الارسالية الأمريكية محمد سعيد باشا حين اهداها مبنى قيمة ٢٥ ألف دولار في نوفمبر عام ١٨٦١ لاستخدامه كمدرسة، وتمتعت الارسالية في عهده أيضاً بشبه حماية دبلوماسية من القناصل العموميين في مصر.

أما في مجال التعليم فقد بدأ في نفس الوقت مع العمل في التبشير بالبروتستانتية فأبهما ذهب المبشرون كانوا يؤسسون المدارس، وقد نمت مدارس الإرسالية التبشيرية في مصر عموماً منذ بداية القرن التاسع عشر وخاصة الفرنسية منها وجذبت العديد من المصريين لتلقي العلم بها، وقد نشطت هذه المدارس بصفة خاصة في الفترة من ١٨٧٥ و ١٨٧٨ وكان لمدارس الإرسالية الأمريكية

دور فيها. وقد انتشرت هذه المدارس في القاهرة والاسكندرية والصعيد وتواجد أيضاً
معهداً لاهوتياً تابعاً للارسالية الأمريكية في اسيوط وحوالى ٣٩ مدرسة للبنين و ٩
مدارس للبنات.

وقد بدأ معهد اسيوط اللاهوتى نشاطه فى عام ١٨٦٥ وكان الأقباط يشكلون
الغالبية العظمى من اجمالى الطلاب فيه، وقد لقي المعهد الثناء من بعض
المؤرخين الغربيين الذين اكدوا على مساهمته فى رفع مستوى التعليم فى صعيد
مصر حيث كان يقدم التعليم والاقامة والغذاء مجاناً لما يزيد على ٥٠٠ طالب
سنوياً، هذا بالإضافة إلى خريجى هذا المعهد الذين عملوا فى الوظائف المدنية
وتميزوا بالأمانة والجدية.

وعلى ذلك نرى أن مدارس الارسالية الأمريكية حققت نجاحاً كبيراً فى مصر
بفضل جهود المبشرين الذين تعرفوا على اللغة العربية ونجحوا فى أن يصبحوا خبراء
فيها ويعرفوا أيضاً على عادات وتقاليدها، وكانت لديهم الرغبة الصادقة فى
تعليم أى شخص بصرف النظر عن عقيدته الدينية، ولكن هذا لا يجعلنا نتجاهل
أثر الثقافة الفرنسية الذى كان أكثر انتشاراً فى مصر منذ أيام نابليون بونابرت.

وقد ظلت الإرسالية الأمريكية تتمتع بمكانة ممتازة فى مصر حتى الاحتلال
البريطانى عام ١٨٨٢، ثم تعرضت هذه المكانة لبعض التغيرات بعد الاحتلال
حيث ظهرت جماعات بروتستانتية أخرى منافسة لها مثل الجمعية البريطانية
التبشيرية British Church Missionary Society وكذلك ارسالية شمال أفريقيا
North African Mission كانت بريطانية أيضاً وبعض الجماعات الأخرى من
الولايات المتحدة ذاتها.

وقد شعر الأمريكيون بالتوتر والضييق من هذه المنافسة ولذلك حاولوا باستمرار
تجديد الارسالية والسير بها فى طريق النمو والتقدم، وقد اتضح من الاحصاءات
الخاصة بفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة زيادة اعداد المبشرين وأعضاء
اللجان الكنسية وزيادة اعداد المصريين الذين واطبوا على حضور دروس الوعظ
والارشاد.

ومن مظاهر نمو نشاط الارسالية الأمريكية في مصر محاولة الوصول إلى النساء المصريات في أحمق الصعيد حيث وصلت بالفعل مباشرة أمريكية إلى أسبوط في عام ١٨٦٨ لتعليم النساء القراءة والكتابة في المنازل وحشهن على حضور دروس الوعد، كذلك ازداد توزيع الكتب الدينية حت تم بيع حوالي ١٨٦ ألف نسخة عام ١٩١٤ مما جعل رجال الارساليات الانجليزية يشعرون بالقلق نتيجة هبوط مبيعاتها من الكتب الدينية.

وقد حاولت الارسالية الأمريكية أيضاً خلق جو من الود مع الكنيسة القبطية لدفعها عن التخلي عن روح العداء لها، وصاحب هذا الاتجاه محاولة الكنيسة القبطية ذاتها القيام بخطوات الاصلاح الداخلي والتخلي عن بعض الرجال الذين اعتبرتهم من التشبثين بالسياسات القديمة.

ومن التطورات الهامة التي قامت بها الارسالية بعد عام ١٨٨٢ انشاء الفرع الطبي في شكل عيادات طبية تعمل يوماً في صعيد مصر، وقد عزز هذا الاتجاه بعض الأطباء الأمريكيين مثل جونسون وألر لانسنج وهنري حيث تمكنوا من إقامة أول مستشفى للارسالية في أسبوط عام ١٨٩٤، وكان يعمل بها سبعة أطباء وخمسة عشر ممرضة وتلقى العلاج بها حوالي تسعة آلاف مريض.

كذلك نما نشاط الارسالية في مجال التعليم حيث زاد عدد المدارس التابعة لها من ١٥ إلى ٢٧ مدرسة في ١٩١٤، ولكن لم تسجل زيادة في أعداد المدارس بعد هذه الفترة نتيجة للمنافسة التي واجهتها من جانب مدارس الأقباط، ولكن أنشئت نوعيات جديدة من المدارس مثل المدرسة التجارية لتدريب الكتبة والمساعدين على طرق التجارة الحديثة، والمدرسة الصناعية لتدريب على الطرق الزراعية والصناعية الحديثة، ثم تقدمت الارسالية باقتراح لانشاء جامعة مسيحية في مصر إلا أن هذا الاقتراح قوبل بمعارضة قوية من جانب المسلمين، ولم يتم انشاء هذه الجامعة قبل عام ١٩٢٠ في القاهرة.

وقد كان نشاط الارسالية الأمريكية في مصر مثار اهتمام للعديد من المؤرخين

وقد أثنى بعضهم عليه وانهمهم البعض الآخر بمحاولة احتلال مصر مثل إنجلترا.
الولايات المتحدة وقناة السويس :

وقعت معاهدة حياد قناة السويس في القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ وقد ألزمت بهذا الحياد الدول الأوروبية وتركيا، وقد نصت المادة الأولى من المعاهدة على أن تكون قناة السويس حرة ومفتوحة زمن الحرب وزمن السلم لأى سفينة حربية أو تجارية دون تفرقة بين أحلام الدول، كما نصت للمواد الأخرى على عدم إقامة أى تحصينات فى منطقة القناة وعدم لوتكاب أى أعمال عدائية بها أو على مسافة ثلاثة أميال من موانئها مع السماح لسفن الدول المشتبكة فى الحرب بالبقاء فيها لمدة لا تزيد على ٢٤ ساعة، ويعنى ذلك أن خديو مصر يستطيع إستخدام قوائه للدفاع عن مصر وحفظ الأمن الداخلى. وبرغم التوقيع على معاهدة الحياد فى ١٨٨٨ فإنها لم تعلق من الناحية الفعلية إلا بعد مرور فترة طويلة بسبب التحفظ الذى طالبت الحكومة البريطانية بإضافته والذى ينص على أن المملكة المتحدة لن تتقيد بمواد المعاهدة طوال فترة إحتلالها لمصر، لم قامت الحكومة البريطانية بسحب هذا التحفظ فى عام ١٩٠٤ كجزء من الإنفاق الودى مع فرنسا.

ولم تصل أى دعوة رسمية إلى الولايات المتحدة للإشتراك فى المفاوضات الدبلوماسية الخاصة بحياد القناة، وحينما وقعت المعاهدة أبلغ وزير أمريكا المقوض فى تركيا الإدارة الأمريكية بها ولم يتمد ما فعلته الخارجية الأمريكية سوى وضع تقرير الوزير فى الملفات حتى تتقيد بينود المعاهدة إذ ألزم الأمر. وعندما نشبت الحرب الأمريكية - الأسبانية فى ١٨٩٨ كانت هناك بعض قطع الأسطول الحربى الأمريكى التى ترغب فى المرور فى قناة السويس وقد أرسلت الإدارة الأمريكية بريقة إلى الحكومة البريطانية لاستطلاع الرأى خاصة أن الولايات المتحدة لم تشترك فى التوقيع على معاهدة الحياد، وكان هدف البريقة الأمريكية تجنب إمكان حدوث إعتراض على مرور السفن الأمريكية بالقناة من جانب الدول الموقعة عليها،

وقد لجأت الإدارة الأمريكية إلى بريطانيا باعتبارها قوة الإحتلال فى مصر ولها رأى حاسم فى هذا الموضوع.

وتفصيل ذلك أنه بعد أن قام الأدميرال ديوى بتدمير أسطول أسباني فى مانيللا Manila فى مايو ١٨٩٨ وفرض الحصار البحرى عليها أبلغ واشنطن باحتمال ظهور أسطول منجدة أسباني وطلب لإرسال بعض القطع الحربية الأمريكية لنجلته وبالفعل أبلغ ديوى بأن جزءاً من القوات الأمريكية المخصصة للفلبين قد غادرت الولايات المتحدة فى طريقها إلى مانيللا فى ٢٥ مايو، ومن ثم أرادت الحكومة الأمريكية الإستفسار عن مسألة العبور خاصة وأنه قد نما إلى علمها أن أسطولاً أسبانياً بقيادة الأدميرال كامارا وصل إلى ميناء بورسعيد ويطلب الإمداد بالفحم. وقد جاءت الإتصالات الأمريكية مع السلطات الإنجليزية فى مصر بنتائج مفيدة حيث طلب من الأسطول الأسباني مغادرة القناة فوراً بعد مرور أكثر من الأربعة وعشرين ساعة المسموح بها طبقاً للقانون الدولى ورفض تزويده بالفحم، وقامت الحكومة المصرية بإبلاغ كامارا بأنه يمكنه الحصول على مايلز مه من فحم من أقرب ميناء أسباني وتخلت أسبانيا تبعاً لهذه العقبات عن خططها فى التوجه إلى الفلبين، وقد قدرت الحكومة الأمريكية الحكومة الإنجليزية على هذا التصرف بتقديم الشكر والعرفان.

هذا وتأثرت الولايات المتحدة بمسألة إعلان حياد قناة السويس فى محاولة إعلان حياد قناة بناما ولكنها كانت ترغب فى السيطرة عليها فى نفس الوقت ودخلت فى صراع مع الحكومة الإنجليزية فى هذا الشأن ولذلك كانت معاهدة القسطنطينية الموقعة فى ١٨٨٨ هى المثال الذى يجب أن يحتذى أمام الحكومة الأمريكية وبالفعل تم توقيع معاهدة هاى - بونسيفوت Hay - Pauncefote فى عام ١٩٠١ لإعلان حياد قناة بناما على قرارها. ومنذ إفتتاح قناة بناما فى ١٩١٤ وسفن جميع الدول تعبرها بحرية زمن السلم دون تمييز فى رسوم العبور، وكانت الولايات المتحدة تفلقها زمن الحرب فى وجه السفن المعادية، وعند نشوب الحرب العالمية الأولى تولت الولايات المتحدة إدارة قناة بناما وبريطانيا إدارة قناة السويس،

وإن كانت أمريكا قد تبوأ مركزاً أعلى من بريطانيا في هذا الخصوص لأنها كانت تمتلك منطقة قناة بناما ، وكان هناك تشابه في الإدارة والدفاع بين الطرفين لذلك كانت الولايات المتحدة تراقب أى تطورات في قناة السويس بعناية كبيرة، ولكن السفن الأمريكية العابرة لقناة السويس كانت نادرة للغاية مقارنة بالسفن الإنجليزية.

الولايات المتحدة والبتروى المصرى:

كان ظهور البترول المصرى يحمى على تقرير عام ١٨٦٨ الذى أفاد بوجوده فى جمصة إلا أن الحكومة المصرية لم تتخذ أى إجراء حتى عام ١٨٨٤ ، ثم استقدمت المهندس البلجيكى م. ديباي M. Debay للبحث عن البترول فى البحر الأحمر ثم كلف بالإشراف على عمليات إستخراجه. وقد بدأ ديباي عمله بالفعل فى عام ١٨٨٦ واكتشف البترول على عمق ١١٥ قدم فى جمصة جنوب السويس بحوالى ١٨٠ ميل، ورغم قلة الكميات المستخرجة إلا أن الحكومة المصرية أظهرت اهتماماً بالغاً بهذه الإكتشاف. ثم استخدم مهندس التعدين الأمريكى ل. هـ. ميتشل L. H. Mitchel لإجراء بحث جديد عن البترول فى منطقة ساحل البحر الأحمر، وأنجز بحثه فى صيف ١٨٨٦ وقدم تقريره فى ١٨٨٧ يفيد بوجود البترول بالقرب من سطح البحر، وأقنع الحكومة المصرية بأنها تمتلك رواسب بترولية ضخمة وتم الإستغناء عن ديباي.

وبعد هذا الكشف استقدمت الحكومة المصرية هربرت تويل Herbert Tweddle الخبير الأمريكى فى حقول بنسلفانيا للإشراف على عمليات إستخراج البترول بحقد لمدة عام وخصص له مبلغ ١٥,٠٠٠ دولار لشراء معدات الحفر المطلوبة من إنجلترا ، وقد قام تويل بحفر خمسة آبار جديدة فى جمصة وبشراً واحداً فى جبل الزيت بالقرب من جمصة ولكن ثبت أن هذه الآبار جميعاً غير منتجة.

وقد سيطر الإنزعاج على الحكومة المصرية من تصاعد نفقات البحث عن

البترول بدون طائل فاستقدمت الكولونيل ستيفوارت فيشر ومعه متيشيل لإعادة دراسة الموقف ومعرفة مدى إمكانية الإستمرار فى العمليات البحثية، وبعد بحث أوصى استيفوارت بحفر ثلاثة آبار جديدة على الجانب الشرقى لقناة السويس، وبرغم هذا التفاؤل فقد أرجأت الحكومة المصرية تلك العمليات مؤقتاً بعد أن بلغت جملة نفقاتها فى البحث عن البترول ٥٠٠,٠٠٠ دولار بين عامى ١٨٨٥ و ١٨٨٨ . وبذلك انتهت المساهمة الأمريكية المبكرة فى مجال البحث عن البترول المصرى، وفى الفترة التالية قبيل الحرب العالمية الأولى سيطرت بريطانيا على هذا المجال حيث حصلت أربعة شركات بترول بريطانية على إمتيازات الحفر على ساحل البحر الأحمر، كما حصلت شركتان على إمتيازات الحفر على جانب سيناء.

أما إنتاج البترول المصرى بشكل تجارى فلم يبدأ إلا فى عام ١٩١٢ من منطقة جمصة حيث تم نقل ٣٠٠٠ طن بترول على ناقلة بترول بخارية ولكنه ظل بكميات ضئيلة إذا قورن بحجم الإنتاج فى العراق وإيران. أما فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تدفق البترول المصرى فى مواقع جديدة وقامت بالعمليات البحثية والإستخراج ثلاثة شركات أمريكية عملاقة وهى ستاندرد أويل Standard Oil Company وشركة نيوجيرسى New Jersey وشركة سوكونى فاكوم أويل Socony Vacuum Oil Company.

ثانيًا : العلاقات المصرية – الأمريكية خلال القرن العشرين

لم تكن الولايات المتحدة ضالعة في شؤون مصر من الناحية السياسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما رأينا، فقد كانت بعيدة عن الأزمة المصرية في أواخر حكم إسماعيل وأوائل حكم توفيق والتي انتهت بالإحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢ ، كذلك لم تشارك الولايات المتحدة في التوقيع على إتفاقية حيازة قناة السويس في ١٨٨٨ م.

وقبيل الحرب العالمية الأولى انحصرت العلاقة بين مصر وأمريكا في النشاط التجاري وخلال الحرب العالمية الأولى اعترفت الولايات المتحدة بإعلان الحماية البريطانية على مصر حيث كان هذا الإعتراف يتماشى مع سياستها الخارجية التي سعت إلى دعم بريطانيا خلال الحرب، واستمر هذا الدعم بعد الحرب حينما أيدت أمريكا فرنسا وبريطانيا بعدم تمثيل المصريين في مؤتمر الصلح في فرنسا، كذلك أيد الأمريكيون موقف بريطانيا من ثورة ١٩١٩ في مصر واستمر هذا التأييد تجاه بعض قضايا العالم العربي مثل القضية الليبية والقضية الفلسطينية كما سترى.

وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين كانت العلاقات التجارية هي السائدة بين مصر وأمريكا وقد اتضح من تقرير مايلز لامبسون Miles Lampson السفير البريطاني بالقاهرة إلى حكومته عن نشاط مصر الاقتصادي في نهاية عام ١٩٣٥ أن الولايات المتحدة كانت الدولة السادسة في قائمة صادرات مصر الخارجية. وبلغ حجم الصادرات في نهاية العام ما قيمته ٥٠٩,٩١٧ مليون جنيه استرليني بعد أن كانت ٢٤٨,٦٣٤ جنيهًا استرلينيًا في نهاية عام ١٩٣٤ ، وكانت الولايات المتحدة أيضاً الدولة السابعة في قائمة الدولة المستوردة للقطن المصري خلال هذه الفترة.

وفي المجال السياسي كانت معاهدة ١٩٣٦ هي حجر الزاوية في العلاقات

المصرية - البريطانية قبيل الحرب العالمية الثانية وكانت تقضى بمنح مصر الإستقلال مع بقاء بعض القوات الإنجليزية فى منطقة قناة السويس، غير أن بريطانيا لم تلتزم بنصوص المعاهدة وازدت أعداد قواتها فى منطقة القناة بمخالفة بذلك النص بالآ تتجاوز أعداد هذه القوات عشرة آلاف جندى، ولذلك تطلعت الحكومة المصرية إلى إعادة النظر فى هذه المعاهدة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وإلى مساندة الولايات المتحدة فى هذا الشأن.

وقد كانت الحرب العالمية الثانية فرصة لتوثيق الروابط المصرية - الأمريكية، وإذا حاولنا التعرف على موقف الحكومة المصرية من الحرب لوجدناه متذبذباً بين الحياد وبين الدخول فى الحرب إلى جانب بريطانيا، وقد انقسمت الوزارة القائمة آنذاك وهى وزارة على ماهر إلى ثلاثة أقسام بإزاء الحرب وهى :

- رأى يرى إمكانية إعلان الحرب.

- رأى يرفض إعلان الحرب.

- رأى يفضل إلتحاق سياسة التريث والترقب ومحاولة تجنب مصر ويلات الحرب.

على أن تطور الأحداث العسكرية فى أوروبا كان له تأثيره على الموقف المصرى، فقد كان دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا فى ١١ يونيو ١٩٤٠ من العوامل التى ساهمت فى زيادة الضغوط الإنجليزية على مصر لكسبها إلى جانبها خاصة بعد أن انتقلت الحرب إلى الصحراء الغربية.

وكانت الولايات المتحدة تراقب الموقف الداخلى فى مصر والعلاقات المصرية

- البريطانية حيث أنها حتى هذه الفترة لم تكن طرفاً فى الحرب.

لقد وصلت التقارير المفصلة عن علاقة إنجلترا بالحكومة المصرية بالملك فاروق إلى الحكومة الأمريكية من خلال وزير أمريكا المفوض فى مصر، وكانت إنجلترا تخشى من إنضمام مصر إلى دولتى المحور ألمانيا والنمسا ولذلك صممت الحكومة الإنجليزية على إقالة وزارة على ماهر وتعيين الحكومة الوفدية وأنذرت الملك بأنه إذا لم يتخذ هذه الخطوة سيفقد عرشه. وفى عام ١٩٤٣ أصبحت

الولايات المتحدة طرفاً في الحرب ولزاد إهتمامها بمصر ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن من الناحية السياسية أيضاً ، وقد استطاعت أمريكا بفضل نشاطها في مصر وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة أن تكسب ثقة القوى الوطنية المصرية إلى جانبها حيث تعلقت الآمال بها وبإمكانية قيامها بدور فعال في حل القضية المصرية برمتها والضغط على بريطانيا من أجل ذلك.

وقد جرت عدة إتصالات بين بعض الخبراء الأمريكيين وبين بعض الشخصيات المصرية من ذوى النفوذ في المجتمع المصرى لدعم الاقتصاد المصرى الذى تأثر بالحرب ومحاولة إنشاء العديد من المشروعات الاقتصادية برأسمال مصرى - أمريكى، وهذا ما دعا السفير البريطانى فى مصر إلى القول بأن الحكومة الأمريكية تسمى إلى التدخل فى الشؤون الداخلية لمصر.

وقد قام الرئيس الأمريكى روزفلت بزيارة لمصر فى فبراير ١٩٤٥م واجتمع بالملك فاروق، وتناول الحديث مستقبل العلاقات المصرية - الأمريكية وطلب من مصر إعلان الحرب على دول المحور حتى يكون لها حق الاشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو والانضمام إلى هيئة الأمم.

وبعد أن أعلنت مصر الحرب على ألمانيا وافق مجلس الوزراء المصرى بجلسته ٥ مارس ١٩٤٥ على مشروع معونة متبادلة بين مصر وأمريكا بهدف الإستمرار فى الحرب، ونوقشت أيضاً مسألة تشكيل الوفد الذى كان سيمثل مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى تحدد له يوم ٢٥ أبريل ١٩٤٥ .

وكان النشاط الأمريكى المتزايد فى مصر زمن الحرب من الأمور التى أزعجت إنجلترا وجعلتها تتخوف على نفوذها، ولذلك كانت تحاول دوماً التأكيد على إتفاق الحليفين إنجلترا وأمريكا وأنه من المصلحة علم حدوث أى خلاف قد يؤثر على علاقتهما وخاصة فى وقت الحرب. وحينما انحسر خطر الحرب عن مصر والشرق الأوسط كانت الولايات المتحدة حريصة على إنشاء البنوك والمصارف فى مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق بما يتناسب مع مصالحها الاقتصادية فى

للمنطقة. وقد أشادت الصحافة المصرية الصادرة فى عامى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ بتطور العلاقات الثنائية بين مصر وأمريكا فى المجالات الاقتصادية والثقافية وأشادت بمبادئ ميثاق الأطلسي، ثم بدأت بعض القوى الوطنية فى التعبير عن رغبتها فى الإعتماد على التأييد الأمريكى لتعديل معاهدة ١٩٣٦ أو محاولة إلغائها.

ومضت الولايات المتحدة فى تنمية مصالحها الاقتصادية فى مصر فدعت إلى عقد مؤتمر تجارى دولى ووجهت الدعوة إلى الفرقة التجارية المصرية لحضوره وكان فى مدينة نيو جيرسى فى الفترة من ٨ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٤٤ وقبلت مصر الدعوة. وعند إقتراب نهاية الحرب إزدادت العلاقات المصرية - البريطانية تدهوراً بسبب المسألة الفلسطينية وإزدادت العلاقات المصرية - الأمريكية توفيقاً خاصة بعد زيارة الرئيس روزفلت ووعده بالمساعدة فى المسألة المصرية.

وما يؤكد عمق العلاقات بين مصر وأمريكا زمن الحرب واتساع المصالح الأمريكية بها أن الحكومة الأمريكية رأت عقب الحرب ضرورة ربط مصر وعدد من دول منطقة الشرق الأوسط بشبكة من خطوط الطيران وقد رحبت الحكومة المصرية بذلك، واتخذت الترتيبات لتوقيع إتفاقية بشأن الملاحة الجوية مع الولايات المتحدة مما أثار قلق الحكومة الإنجليزى ولفتت نظر مصر إلى ضرورة الإلتزام بنصوص معاهدة التحالف وإستشارة الحكومة البريطانية فى كل أمورها وألا تمنح أى إمتيازات لأى دولة على حساب المصالح البريطانية فى مصر.

وقد أدى تغير الظروف الدولية بعد الحرب وإنتشار خطر الشيوعية ومحاولته الإقتراب من منطقة الشرق الأوسط إلى أن تترجم الولايات المتحدة المعسكر الغربى للحد من نطاق توسع الإتحاد السوفيتى، ومن ثم أصبحت السياسة البريطانية تسير فى فلك السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة كما سترى.

الحرب الباردة وأثرها فى العلاقات المصرية - الأمريكية :

بلغت الولايات المتحدة وروسيا مرحلة كبيرة من التقدم العسكرى والاقتصادى بعد الحرب وأصبح يطلق عليهما بالفعل لقب الدولتين العظميين. وقد بدأ نوع من التوتر الظاهر بين الدولتين بعد الحرب إلا أن الخلاف بينهما كان قد بدأ قبيل إنتهاء الحرب بوقت طويل، فعندما أطاح الشيوعيون بقيصر روسيا فى ١٩١٧ بدأت الوسواس تنساب الأمريكيون ونظروا بعين الرهبة إلى الدولة الجديدة، ولم تعترف الولايات المتحدة بالإتحاد السوفيتى إلا بعد مورو ستة عشر سنة. وكان مبعث الشك بين الدولتين الإختلافات الاقتصادية والسياسية، فالولايات المتحدة تأخذ بنظام الاقتصاد الحر ونظامها السياسى قائم على الديمقراطية بينما الإتحاد السوفيتى يأخذ بالنظام الشيوعى القائم على الملكية العامة للأراضى والأنشطة الصناعية والتجارية وكان على رأسها حاكم دكتاتور، وصاحب هذا التوتر تطور الأسلحة الذرية الأمريكية والذى شهد العالم تطبيقه فعلياً فى الدمار الشامل الذى لحق بمدينتى هيروشيما ونجازاكي، وبحلول عام ١٩٤٩ أصبح الإتحاد السوفيتى يمتلك قنبلة ذرية وبدأ الصراع بين الدولتين يتخذ شكلاً جديداً خاصة حينما أصبح ترومان رئيساً للولايات المتحدة فى ١٩٤٥.

بدأ الخلاف بين روسيا وأمريكا يظهر سافراً منذ أن شدد ستالين قبضته على بولندا ورفض السماح بإجراء إنتخابات حرة، وشدد قبضته أيضاً على شرق أوروبا مثل رومانيا وبلغاريا، وأخيراً ظهرت الضغوط السوفيتية على دولتين من دول الشرق الأوسط هما إيران وتركيا، وأزاء هذا التقدم الشيوعى رأى بعض الساسة الأمريكيين امكانية استخدام القوة ضد الروس واحتجت الحكومة الأمريكية على الوجود الروسى فى إيران أمام الأمم المتحدة وانتهى الأمر بأن سحب الزعماء الروس قواتهم منها.

ثم بدأ صراع آخر بين القوتين حول القوة الذرية لكل منهما وطالب الطرفان بتدمير الأسلحة الذرية التى فى حوزتهما أمام الأمم المتحدة ولكن لم يتم التوصل إلى حل مرضى للطرفين. وكان الخطر الجديد فى اليونان حيث نشط الشيوعيون.

الشيوعيون فى القرى الجبلية فى شمال غرب اليونان فى عام ١٨٤٦ م ولقوا تأييداً من جيران اليونان الشيوعيين الثلاثة وهم البانيا ويوغوسلافيا وبلغاريا وهنا خشيت الولايات المتحدة من سيطرة الشيوعية على القارات الثلاثة: أوروبا وأفريقيا وآسيا، ولذلك طلب ترومان من الكونجرس اعتماد مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كمساعدات عسكرية لليونان وتركيا لاحتواء الخطر الروسى وعرفت هذه بنظرية ترومان، ونجحت بالفعل فى اخراج اليونان وتركيا من دائرة الخطر السوفيتى، واطلق بعض الساسة والمعلقين الأمريكيين على هذه السياسة التى تتطلب المواجهة الروسية على الدوام عبارة الحرب الباردة، وأصبحت هذه العبارة مصطلحاً مألوفاً وشائعاً فى وصف العلاقات السوفيتية - الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ م.

ظهرت المنافسة الروسية - الأمريكية فى نقطة أخرى وهى مشروع مارشال نسبة إلى جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكى والذى قضى بتقديم مساعدات مالية إلى الدول التى تضررت من الحرب، وبلغت جملة المبالغ التى قدمت بالفعل فى ١٩٤٧ ١٢,٥ بليون دولار، وسرعان ما أعلن ستالين عن مشروع روسى للمساعدة سعى باسم «مشروع مولوتوف» لمنافسة المشروع الأمريكى.

وقد تميزت سياسة الاحتواء الأمريكية بانضمام الولايات المتحدة لمنظمة حلف شمال الاطلنطى فى ١٩٤٩ وعين الجنرال اينيهاور قائداً عاماً لقوات المنظمة وانضمت إليها اليونان وتركيا وأصبحت تضم معظم دول أوروبا فى قوس يمتد من بحر الشمال حتى شرقى البحر المتوسط تحت الحماية الأمريكية.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد سارت فى سياسة الاحلاف فى أوروبا وآسيا لتطويق النفوذ الشيوعى فأتت لجأت إلى محاولة ضم دول المنطقة العربية إلى نظام الأحلاف ومعاهدات الدفاع المشترك ومنها مصر رغبة فى إبعاد النفوذ الشيوعى عن المنطقة.

وقد أدرك الساسة الأمريكيون أن نظام الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط لا بد وأن تكون مصر وبخاصة قناة السويس حجر الزاوية فيه، الأمر الذى دفع الحكومة

الأمريكية إلى الاهتمام بالمسألة المصرية عقب الحرب حيث طالبت القوى الوطنية المصرية بتحقيق الاستقلال الكامل لمصر وبجلاء القوات البريطانية عن كافة أراضيها خاصة بعد أن تحولت بريطانيا بعد الحرب إلى دولة في المرتبة التالية سياسياً واقتصادياً وتخلت عن الكثير من مستعمراتها ومناطق نفوذها في الهند وإيران وتركيا واليونان.

وقد أعلنت إنجلترا أنها لا تمنع في استئناف المفاوضات مع مصر لتعديل معاهدة ١٩٣٦ لتكون بمثابة معاهدة تحالف للدفاع المشترك، وقد جرت مباحثات تمهيدية في مايو ١٩٤٦ بين اسماعيل صدقي رئيس الوزراء ورونالد كامبل السفير البريطاني في القاهرة تبين منها اختلاف وجهات النظر بين الطرفين ولكن تمكن اسماعيل صدقي من التغلب على بعض العقبات واصلت الحكومة البريطانية يئناً أعلنت فيه عزمها على الانسحاب من الأراضي المصرية ولكنها لم تكن صادقة النية في الجلاء عن قاعدة قناة السويس، وكانت الولايات المتحدة تتربص سير المفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني وكانت تأمل في ضمان السيادة المصرية دون أى تأثير على وسائل الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط.

كان الجانب المصري يأمل في أن تزاوُل الولايات المتحدة صغوبها على بريطانيا للجلاء ولوضع حل نهائى للمسألة المصرية خاصة أن الولايات المتحدة كانت تدرك أن بريطانيا لم تعد وحدها قادرة على مجابهة الاتحاد السوفيتى بسبب عجزها الاقتصادى، وبالفعل بدأت أمريكا فى التدخل فى المسألة المصرية بعد أن وصلت المفاوضات بين الطرفين المصرى والانجليزى إلى طريق مسدود، وقد رأت الحكومة المصرية أنه يمكن قبول مبدأ الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط وأن تكون العضوية فى هذه المعاهدة مفتوحة للدول العربية الكبرى ولدول الشرق الأوسط ولكن بشرط جلاء القوات البريطانية عن مصر أولاً، وقد تقدمت الحكومة الانجليزية بمشروع اتفاقية صدقي - بيشن والتي قامت على مبدأ الدفاع بين الطرفين مع التمسك البريطانى بالبقاء فى قاعدة قناة السويس التى اعتبرتها محور الارتكاز فى أى نظام للدفاع عن الشرق الأوسط ولكن رفضت القوى الوطنية

قبول هذا المشروع وقدم اسماعيل صدقي استقالته في ٨ ديسمبر ١٩٤٦،
وتدخلت الولايات المتحدة وضغطت على بريطانيا لإلغاء مشروع الاتفاقية، وبذلك
أصبح جلياً أن بريطانيا لم تعد وحدها هي التي تقرر سياسة الشرق الأوسط بعد
الحرب وإنما أصبحت الولايات المتحدة طرفاً ثانياً يتدخل في شؤون المنطقة.

بعد فشل محادثات صدقي - ييفرن قررت الحكومة المصرية عرض قضيتها
على مجلس الأمن خاصة وأن قرار الأمم المتحدة بجلاء القوات الأجنبية عن سوريا
ولبنان في عام ١٩٤٦ أعطى لمصر الأمل في امكان مساهمة الهيئة الدولية في
حل القضية المصرية، وقد استاءت الحكومة البريطانية من القرار المصري لأنها
كانت تخشى من موقف الاتحاد السوفيتي - المناصر للحركات التحررية - أن
يساند مصر وشاركتها الولايات المتحدة في هذا الرأي. وفي ١١ يولييه ١٩٤٧
قدمت الحكومة المصرية عريضة الدعوى إلى مجلس الأمن وتضمنت أن القوات
البريطانية تحتل الأراضي المصرية دون ارادة شعبها وأن هذا الاحتلال في زمن
السلم يعد امتهاناً لكرامتها وخرقاً لمبدأ المساواة في السيادة الذي يتناقض مع ميثاق
الأمم المتحدة وفي أثناء مناقشات الموضوع أكد هيثيل جونسون مندوب الولايات
المتحدة، في مجلس الأمن على ضرورة اتفاق حكومتى بريطانيا ومصر للوصول إلى
حل مرضى للطرفين وأشار إلى عطف حكومة بلاده على مطالب مصر الوطنية في
الاستقلال التام، ثم أصدر مجلس الأمن قراره في ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ بعودة
طرقى النزاع إلى المفاوضات المباشرة.

وقد بدأت بدور الشك تتتاب الوطنيين المصريين في النوايا الأمريكية - وبدا
واضحاً أن العلاقات الأمريكية الاقتصادية مع مصر تسير في اتجاه مختلف تماماً
عن العلاقات السياسية بين البلدين، فبرغم الموقف المائع في مجلس الأمن فإن
الحكومة الأمريكية، كانت قد اعتزمت تقديم مبلغ ٧٥٠ مليون دولار كمعونة
لدول الشرق الأوسط ووافقت على كهربية خزان أسوان وإنشاء مصنع للأسمدة.

وفي أعقاب هزيمة القوات العربية في عام ١٩٤٨ وقيام دولة اسرائيل وظهور
مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين بارحوا ديارهم إلى البلدان العربية المجاورة كان

لزماً على الولايات المتحدة وانجلترا البحث عن حل لهذا الوضع الجديد مع وضع الخطر الشيوعي على ذروة الاهتمامات بمصر ومنطقة الشرق الأوسط. فقد تأكدت الحكومة الأمريكية أن ضعف منطقة الشرق الأوسط سيكون عامل إغراء للاتحاد السوفيتي للانقضاض عليه، وإذ تم ذلك فسيكون أعظم كارثة تحملها أمريكا والغرب نظراً لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية، ومن ثم بدأ البحث عن وسائل دفاعية لدرء الخطر الشيوعي وتمتع امتداده إلى الشرق الأوسط وأصبح لزماً على الحكومتين الأمريكية والبريطانية اتخاذ الخطوات الإنجليزية نحو إقامة منظمة دفاعية أو أكثر من تنظيم دفاعي قوى عن منطقة الشرق الأوسط.

وقد تشكلت لجنة من القادة العسكريين بوزارة الدفاع الأمريكية لوضع خطة للدفاع عن الشرق الأوسط، وقدمت هذه اللجنة دراستها في ١٣ يونيو ١٩٤٩ إلى وزارة الخارجية الأمريكية وتضمنت ضرورة تقديم مساعدات عسكرية لتركيا واليونان وإنشاء قواعد طيران عسكرية في كل دول منطقة الشرق الأوسط وبصفة خاصة في قاعدة قناة السويس والظهران بالسعودية وليبيا وكانت هذه المواقع مناطق نفوذ بريطانية مما يدل على احتواء الولايات المتحدة للسياسة البريطانية.

وانطلاقاً من هذه التوصيات شرعت الولايات المتحدة في وضع حل للمسألة المصرية لأنها تأكدت أنه لا يمكن إقامة قيادة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط دون موافقة مصر أولاً، كما مارست الحكومة الأمريكية ضغوطها على الملك فاروق للسماح لحزب الوفد صاحب الأغلبية ليتولى الحكم، وسرعان ما تم تعيين چيفرسون كافري سفيراً لأمريكا في مصر في ١٩٤٩ وكان من أكفأ الدبلوماسيين الأمريكيين، ونجح في أن يصبح صديقاً شخصياً للملك فاروق ولفؤاد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد.

ووصل حزب الوفد بالفعل إلى الحكم في وقت كانت القضية المصرية قد أصبحت فيه في طريق مسدود، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة في بذل الجهود لاتفاق بريطانيا بتسوية المسألة المصرية على أساس ضمان استقلال مصر وتحقيق مطالبها القومية والاشتراك في ذات الوقت في قيادة الدفاع المشترك عن الشرق

الأوسط لدفع الحظر الشيوعي عن المنطقة.

صدر قرار معاهدة الضمان الجماعي العربي في ١٣ ابريل ١٩٥٠ كرد فعل لسياسة الولايات المتحدة الساعية إلى ربط مصر بالغرب، وعبرت هذه المعاهدة عن رفض الدول العربية للتعاون مع الغرب، واعتبرت الدول المتعاقدة أن أي اعتداء يقع على أي واحدة من الدول الأعضاء كأنه وقع عليها جميعاً وأنها ستعمل على رده هذا الاعتداء. وقد رأت الولايات المتحدة وجمهورية فرنسا أن هذه المعاهدة موجهة ضدها وضد إسرائيل وتمثل خطراً على أمنها ومستقبلها ولذلك أصدرت الدول الثلاث بياناً توضح فيه استعدادها لمنع أي اعتداء قد يقع من إحدى دول المعاهدة على الحدود أو خطوط الهدنة. وبعد أن فشلت إنجلترا في توقيع معاهدات دفاعية ثنائية مع مصر والعراق رأت الولايات المتحدة أن تأخذ بزمزم المبادرة وأنه بإمكانها كسب تأييد بعض الدول العربية وأن تعرض عليها معاهدات التعاون المشترك إلا أن المفاوضات كانت قد بدأت بين الحكومتين المصرية والبريطانية في ديسمبر عام ١٩٥٠ لاجتماع حل للقضية المصرية واستغرقت وقتاً طويلاً دون جدوى إذ أن حكومة الوفد كانت ترى أنه بالإمكان التوصل إلى اتفاق ينص على الجلاء والإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ثم يأتي في المرحلة التالية تحالف مع بريطانيا بعد أن يكون وادي النيل خالياً من أي جندي بريطاني بينما بريطانيا متمسكة بقاعدتها العسكرية في قناة السويس.

وأمام هذا الفشل قررت الحكومة المصرية اتخاذ قرارها التاريخي بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ و تم ذلك في ٨ أكتوبر عام ١٩٥١ وبذلك انتهت مصر الأساس الذي كانت تقوم عليه العلاقات المصرية - البريطانية - وكان رد فعل بريطانيا سرياً على هذا القرار فبحثت الحكومة البريطانية بمذكرة احتجاج إلى الحكومة المصرية ووصفت هذا القرار بأنه عمل غير مشروع وأن معاهدة ١٩٣٦ لا تزال قائمة وصارية المفعول لأن الإلغاء تم من طرف واحد، ثم عززت الحكومة البريطانية قواتها المربطة في قناة السويس لمواجهة أية احتمالات، ثم اتفقت الدول الأربع (الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وتركيا) على تقديم اقتراح إلى الحكومة المصرية

لإنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط واشترطت بريطانيا عدم النظر فى موضوع الجلاء عن قاعدة السويس إلا إذا قبلت مصر الاشتراك فى قيادة الدفاع المشترك ولكن الحكومة المصرية رفضت الاقتراح وتمسكت بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ .

وقد حاولت الولايات المتحدة التدخل لصالح بريطانيا وتناشدت مصر إعادة النظر فى موقفها وأن تشارك فى تنظيم الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط لحمايتها من الخطر المشترك، ولكن صممت مصر على إجبار القوات الإنجليزية على الجلاء عن قاعدة قناة السويس بقوة السلاح ولكن كانت نقطة الضعف هى كيفية الحصول على السلاح ومصر فى موقف معاد للغرب وليست على درجة كافية من الصداقة مع المعسكر الشرقى، وقد بذلت بعض الدول العربية وساطتها لدى أمريكا لتحقيق المطالب المصرية ولكن تطورت الأحداث بشكل سريع ووقعت مذبة الاسماعيلية التى راح ضحيتها جميع قوات الشرطة بمبنى المحافظة فى ٢٥ يناير عام ١٩٥٢ والتى أدت إلى المظاهرات التى عمت أرجاء القاهرة فى اليوم التالى وقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ثم وقع حريق القاهرة.

وكان موقف الولايات المتحدة من هذه الأحداث هو إلقاء اللوم على بريطانيا لتشددها إزاء المسألة المصرية وزادت العلاقات بين أمريكا والمملك توتقاً مما أثار مخاوف الحكومة البريطانية ودفعها إلى استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية فى ٢٢ مارس عام ١٩٥٢ لايجاد مخرج للجلاء ولكن ظل التشدد البريطانى قائماً وفشلت جهود أمريكا لاحتواء الملك وكان تنظيم الضباط الأحرار قد قرر القيام بحركة للإطاحة بنظام الحكم وإفقاد البلاد من الحالة التى تردت فيها.

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وموقف الحكومة الأمريكية فيها:

جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ فى وقت مناسب نتيجة للحالة السيئة التى وصلت إليها الأمور فى مصر فى هذه الفترة، وكان الملك فاروق الذى كان فى الإسكندرية يعتقد أنها جالة تمرد محدودة داخل صفوف الجيش لا يخشى بأسها، وقد حاول الملك طلب المساعدة العسكرية من إنجلترا ولكنها رفضت التدخل بعد اتصالها بالحكومة الأمريكية، ثم حاول الملك طلب العون من السفير الأمريكى

لتدمير مدمرة أمريكية، تستطيع نقله إلى بر الأمان إذا اقتضت الضرورة ذلك ولكن الحكومة الأمريكية رفضت التدخل وتجاهلت طلب فاروق.

وفي اليوم السابق لإعلان الثورة قرر الضباط الأحرار الاتصال بأعضاء السفارة الأمريكية بالقاهرة، وإعطائهم فكرة عن أهداف الثورة حيث كانت صورة أمريكا في أذهانهم مرتبطة بحماية الحرية وحركات التحرر، وكان الهدف من هذا الاتصال اتخاذ أمريكا عامل ضغط على إنجلترا خوفاً من تحرك الأخيرة بقواتها المرتكزة في قناة السويس لاحتباط الثورة، وبالفعل قررت الحكومة البريطانية عدم التدخل في شؤون مصر الداخلية إلا إذا اقتضت الضرورة المحافظة على أرواح رعاياها وممتلكاتهم.

ومنذ الأيام الأولى للثورة والعلاقات طيبة بين مصر والولايات المتحدة وأرادت الحكومة المصرية الجديدة استثمار هذه العلاقة في الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا بشأن جلاء قواتها عن البلاد، وكان تأييد الحكومة الأمريكية لثورة يوليو له أكبر الأثر على العلاقات الثنائية بين البلدين وأصبحت العلاقات المصرية - الأمريكية - في المقام الأول. وقد اشترطت إنجلترا لاستئناف المفاوضات المصرية - البريطانية في فبراير عام ١٩٥٣ اشتراك الولايات المتحدة فيها، وقد أرسلت الأخيرة مندوبها جون فوستر دالاس وزير الخارجية إلى مصر ليرى الأمور بنفسه وانتهى إلى أنه لا بد من تقوية المنطقة عسكرياً ضد الخطر الشيوعي، وأنه يجب أن تحفف الولايات المتحدة من الضغط عليها نتيجة قيام إسرائيل، وأكد أن الولايات المتحدة لن تدخراً جهداً في تخفيف حدة التوتر في المنطقة واقتنع دالاس بحجج عبد الناصر التي أوردها لرفض الانضمام إلى الدفاع المشترك وبضرورة الانسحاب البريطاني من مصر.

وقد تعرضت الثورة في أول عهدها لبعض الأزمات الداخلية مثل الخلاف الذي نشب بين أعضائها في ١٩٥٣ م و ١٩٥٤ حول إقامة حياة نيابية وعودة الأحزاب أو عدم عودتها وكان البعض يؤيد أول الاتجاهين والبعض الآخر يؤيد الاتجاه الثاني وكانت الولايات المتحدة تراقب الأوضاع الداخلية في مصر وكانت

لا تؤيد إقامة الحياة النيابية والديمقراطية في مصر لأنه يصعب عليها احتواء مثل هذا النظام وفرض مسألة الدفاع المشترك عليه.

وفي عام ١٩٥٤ لوحّت الحكومة المصرية للولايات المتحدة بإمكانية بدء مفاوضات الجلاء مع إنجلترا ووافقت الأخيرة على ذلك وانتهت هذه المرحلة من المفاوضات بتوقيع الجانبين المصري والبريطاني على اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ وأبدت حكومة أمريكا لارتياحها لعقد هذه الاتفاقية وتلليلاً على ذلك قدمت لمصر منحة اقتصادية قدرها ٤٠ مليون دولار، ثم أعادت الحكومة الأمريكية التفكير في مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط واعتبرتها من المسائل الحيوية بالنسبة للسياسة الأمنية الأمريكية. وكانت أهم بنود معاهدة الجلاء هي:

١ - جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً خلال عشرين شهراً من التوقيع على الاتفاقية.

٢ - انتهاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦.

٣ - بقاء جزء من القاعدة الإنجليزية في قناة السويس في حالة صالحة للاستعمال وفي حالة وقوع هجوم على أي بلد طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية تقدم مصر تسهيلات لبريطانيا لاستخدام القاعدة بعد التشاور بين مصر وبريطانيا.

٤ - محترم الدولتان معاهدة حرية الملاحة في قناة السويس الموقع عليها في الآستانة في ٢٩/١٠/١٨٨٨ م.

اعتقدت الولايات المتحدة أنها حققت نجاحاً كبيراً لسياستها في مصر بنجاح توقيع اتفاقية الجلاء، وأنها كسبت مصر إلى جانبها وأنه لم يعد هناك عائق يحول دون تنفيذ سياستها في الشرق الأوسط وأنها يمكن أن تخل محل إنجلترا في قناة السويس، ولكن اتخذ جمال عبد الناصر موقفاً حازماً من حلف بغداد الذي كانت الولايات المتحدة تبغي إقامته للدفاع عن الشرق الأوسط وأعلن علم اشتراكه فيه مكتفياً بمعاهدة الضمان الجماعي العربي وكان هذا الموقف من أسباب التباعد الذي وقع بين مصر والولايات المتحدة في الفترة التالية.

وتفسر ذلك أن الولايات المتحدة لجأت فى الفترة من إبريل ١٩٥٤ إلى إبريل ١٩٥٥ إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع كل من العراق وباكستان ولبنان، ونصت هذه الاتفاقيات على تبادل الخبرة الفنية والتزويد بالأسلحة بشرط استخدامها فى أغراض الدفاع إذا وقع اعتداء خارجى، وتعهد العراق بتزويد الولايات المتحدة بالمواد الخام التى تزيد على حاجته (والمقصود بذلك البترول). وقد هاجمت مصر بشدة هذه المعاهدات واعتبرتها ضد مصلحة البلدان العربية ثم لجأت الحكومة المصرية إلى تكوين جيش قوى للوقوف أمام قوة إسرائيل المتزايدة وبخلى الاقتصاد المصرى من السيطرة الغربية المتحشة فى شركات الاحتكار والالتزام بسياسة الحياد الإيجابى فى مواجهة الضغوط الأمريكية.

بدأت الولايات المتحدة بعد عقد هذه الاتفاقيات بذل الجهود من أجل إنشاء حلف للدفاع عن الشرق الأوسط على غرار حلف شمال الأطلسى واعترم العراق الانضمام إلى هذا الحلف الذى أطلق عليه «حلف الحزام الشمالى» وحاولت الحكومة المصرية أثناء العراق عن هذا العمل ولكنها رفضت وأكدت أن البلاد مهددة من قبل الاتحاد السوفيتى.

ولما كان الاتحاد السوفيتى قد قرر عقب وفاة ستالين فى ٦ مارس عام ١٩٥٣ الخروج إلى ما وراء الستار الحديدي الذى فرضه ستالين وانتهاج سياسة أكثر مرونة ونبد سياسة التحفظ ازاء منطقة الشرق الأوسط، فقد قرر خلفاء ستالين السير على سياسة مناصرة القومية العربية باعتبارها تعمل على تحرير المنطقة من الاستعمار الغربى وتتصدى للسياسة الاستعمارية الجديدة المتحشة فى السياسة الأمريكية، وبذلك أصبحت منطقة الشرق الأوسط إحدى جبهات الحرب الباردة بين المعسكرين وعلى وجه الخصوص خلال عامى ١٩٥٥، ١٩٥٦.

وحينما أعلن فى ٢٤ فبراير عام ١٩٥٥ عن قيام حلف بغداد أعلنت مصر استمرار معارضتها له واعتبرت أن الولايات المتحدة هى المسئولة عن قيامه ومن ثم فقد تميزت العلاقات الأمريكية - المصرية فى هذه الفترة بالتردد والتوتر.

فقد بدأ جمال عبد الناصر في شن حملاته العنيفة على حلف بغداد وأبدته في ذلك السعودية وسوريا واليمن وحملوا أمريكا وزر هذا العمل وأكدوا أن الدفاع عن المنطقة لا بد وأن يستند أساساً على دولها بمقتضى اتفاقية الضمان الجماعي العربي. ولم تشأ الولايات المتحدة أن تمارس أى نوع من الضغوط على الرئيس عبد الناصر حتى لا يلجأ إما إلى الاتحاد السوفيتي ويوثق علاقاته به أو يعلن سياسة الحياد التي كان قد لوح بها بالاتفاق مع الهند واندونيسيا ويوغوسلافيا، وظلت تراقب الموقف من بعيد وإن كان التباعد والتوتر هو سمة العلاقات المصرية - الأمريكية في هذه الفترة.

وبالفعل أعلنت مصر سياسة الحياد بين المعسكرين المتصارعين أو بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية وتدعم هذا الاتجاه باشتراك مصر في مؤتمر باتندوج (١٨ - ٢٤ أبريل ١٩٥٥) ومعها قيادات ١٩ دولة من آسيا وأفريقيا وقامت مصر بدور فعال وإيجابي في مناقشات المؤتمر وساهمت في نجاحه برغم محاولات الدول الموالية للغرب للاحاق الفشل به.

وقد عارضت الولايات المتحدة سياسة الحياد وهاجمت مؤتمر باتندوج وأعلنت أن الحياد فكرة غير أخلاقية وقصيرة النظر وأنها سياسة قائمة على استغلال الحالة القائمة بين المعسكرين استغلالاً يترتب عليه توسيع شقة الخلاف.

وعلى خلاف ذلك رأى الاتحاد السوفيتي أن مبادئ باتندوج تتفق معه في كثير من الأهداف خاصة فيما يتعلق ببدء الاستعمار الغربي ومحاولة التخلص منه ورفض سياسة الأحلاف العسكرية الغربية لتطويق الاتحاد السوفيتي. وقد حدث تقارب بين بعض الدول العربية والمعسكر الشرقي في هذه الفترة وكان لذلك تأثيره على العلاقات المصرية الأمريكية، فحينما لجأت الحكومة المصرية إلى الدول الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص لامتدادها بالأسلحة لتقوية الجيش المصري بعد الثورة وضعت الحكومة الأمريكية شروطاً لبيع السلاح من بينها أن تكون الدولة طالبة السلاح عضواً في أحد الأحلاف الدفاعية وألا يستخدم هذا السلاح إلا لرد عدوان خارجي وعدم بيع هذا السلاح لدولة أخرى.

واغتتم الاتحاد السوفيتى هذه الفرصة ورأى أن يقدم لمصر كل ما يحتاج إليه من السلاح دون الالتفات لأثر هذا العمل على اسرائيل والغرب، وقد ترتب عبد الناصر ليعطى الولايات المتحدة فرصة كافية فى الاستجابة إلى ما طلب من السلاح، وكذلك منح بريطانيا هذه الفرصة بعد أن كان قد طلب منها شراء الأسلحة، ولكن الحكومة الأمريكية - ظلت على موقفها الرافض لمنح مصر السلاح إلا إذا اشتركت فى مظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. وهنا قررت مصر الاتجاه إلى الاتحاد السوفيتى وكانت قيمة الأسلحة المطلوبة ٨٠ مليون دولار وكان على مصر أن تدفعها قسماً ورحب الاتحاد السوفيتى فى امداد مصر بالأسلحة دون أية شروط. وقبل اتمام صفقة الأسلحة كلفت وزارة الخارجية الأمريكية كيرمت روزفلت بالذهاب إلى القاهرة لمقابلة جمال عبد الناصر ومحاولة التائه عن عزمه فى اتمام صفقة السلاح، وقبل وصول المبعوث الأمريكى تحركت قوة عسكرية اسرائيلية واحتلت منطقة العوجة المنزوعة السلاح والمتحركة فى عدة طرق كلها تودى إلى داخل الأراضى المصرية. وفشلت مهمة المبعوث الأمريكى وأصبحت صفقة السلاح أمراً واقعاً بل وصلت الشحنة الأولى من الأسلحة إلى ميناء الاسكندرية بالفعل ثم وصل الفنيون السوفيت لتدريب القوات المسلحة المصرية عليها، وهنا أحركت الحكومة الأمريكية أن كل مخططاتها الدفاعية فى المنطقة مصيرها إلى الانهيار وأصبحت على عداء مع الشعوب الحربية، واستغلت اسرائيل هذه الفرصة وسارعت إلى طلب الأسلحة من واشنطن حتى لا تتعرض للدمار، وساد المنطقة جو من التوتر المنذر بالعاصفة.

موقف الولايات المتحدة من تأميم قناة السويس والعنوان الثلاثى ١٩٥٦م:

راودت فكرة تأميم قناة السويس مجلس قيادة الثورة منذ الشهور الأولى لقيام الثورة حيث انضج أن شركة القناة تحقق ارباحاً أكثر بكثير من تلك التى تعلن عنها فى ختام ميزانيتها، ولذلك بذلت الحكومة المصرية عدة محاولات من أجل رفع نسبة الموظفين المصريين فى الشركة أو قبول المساهمة فى خطط التنمية الاقتصادية لمصر ولكن إدارة الشركة الأجنبية كانت تساوّم الحكومة المصرية بقبول

هذه الطلبات في مقابل مد امتياز الشركة والذي كان انتهائه في عام ١٩٦٨. وعلى أثر سحب الغرب عروضه بتمويل مشروع السد العالي رأى جمال عبد الناصر أن يرد الإهانة التي وجهت لمصر فقرر في ٢٠ يولية ١٩٥٦ تأميم شركة القناة والإعلان بأن القناة جزء لا يتجزأ من مصر وقد جاء هذا القرار في وقته إذ كان الرأي العام العالمى فى غاليته يتعاطف مع مصر وكذلك الاتحاد السوفيتى.

كانت القيادة المصرية تدرك رد الفعل لهذا القرار التاريخى وأن الغرب قد يشن هجوماً مسلحاً على مصر وخاصة إنجلترا وفرنسا لذلك طلب عبد الناصر تقريراً مفصلاً عن القوات البريطانية الموجودة فى منطقة البحر المتوسط وفى قبرص وحدث ومالطة على وجه الخصوص، وجاءت توقعات الرئيس فى محلها إذ صممت الحكومة الانجليزية على عدم تمكين مصر من اغتصاب القناة، وأرسلت مستشير حليفها أمريكا فى هذا الصدد والعمل على تنسيق السياسة الواجب اتخاذها تجاه مصر.

وبعد أن أعلن الرئيس تأميم قناة السويس فى الخطاب الذى ألقاه فى ميدان المنشية بالاسكندرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ تبينت الحكومتان الأمريكية والبريطانية مدى الخطأ الذى وقع بسحب القروض التى عرضت على مصر ومدى الاستفزاز الذى وقع على شعور الشعب المصرى.

وقد انهمت لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى المسئولين الأمريكيين فى الشرق الأوسط بقصر النظر وسوء التقدير والاعتقاد الخاطى بأن الاتحاد السوفيتى لا يستطيع الوفاء بتكاليف المشروع الضخمة.

كذلك اشتد غضب الفرنسيين على المستوى الشعبى والحكومى بسبب تأميم شركة القناة وبسبب التأيد المصرى لشوارب الجزائر وازداد التقارب الفرنسى - الاسرائيلى وخططاً لعمل مسلح ضد مصر، ثم حاولت الدول الثلاث (انجلترا وفرنسا وأمريكا) توحيد سياستهم والتفاهم حول نوع الضغوط التى يمكن استخدامها على الحكومة المصرية. على أن الحكومة الأمريكية لم تشاطر

الحكومتين الفرنسية والانجليزية اتجاهااتها العدوانية تجاه مصر وذلك لأن تأميم القناة لم يصحبها بضرر فادح حيث لم يكن يمر بقناة السويس سوى ١٥٪ من البترول الذى تستورده أمريكا، وخشيت أمريكا أن يؤدي لجوء إنجلترا وفرنسا لاستخدام القوة إلى قيام حرب عالمية ثالثة قد يندفع فيها العرب إلى جانب الاتحاد السوفيتي ولذلك فضلت حسم النزاع سلمياً.

وأعلن عبد الناصر فى ٣١ يوليه ١٩٥٦ أن مصر متمسكة بحرية الملاحة بالقناة حسب ما تنص عليه اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨م، وكان رد بعض الدوائر البريطانية والفرنسية أنها عازمة على استمرار سيطرتها على القناة حتى لو اضطرت إلى استخدام القوة، وحلرت مصر من العمل المسكرى، وأكدت أنها سوف تقابل العدوان بالقوة. ثم استقر الرأى على عقد مؤتمر فى لندن من الدول البحرية التى تستخدم قناة السويس فى الفترة من ١٦ إلى ٢١ اغسطس ١٩٥٦ لايجاد حل للمشكلة، وقبل أن تعلن مصر قبولها أو رفضها الدعوة إلى المؤتمر أعلن عبد الناصر أن مصر ستحارب إذا سعى الغرب إلى استخدام القوة وأعلن أيضاً عن تكوين كتائب وحرس وطنى للقيام بأعمال المقاومة الشعبية، وأخيراً قررت الحكومة المصرية رفضها حضور المؤتمر وانتهى مؤتمر لندن أعماله وقرر ارسال بعثة برئاسة منزيس رئيس وزراء استراليا إلى مصر لعرض قرارات المؤتمر المتضمنة ادارة القناة بواسطة هيئة دولية، ولم يكن هذا المؤتمر إلا محاولة انجليزية فرنسية لكسب الوقت ريثما تنتهى الاستعدادات العسكرية ضد مصر، وكانت الولايات المتحدة تراقب الموقف وكان أشد ما تخشاه هو أن يتمكن الاتحاد السوفيتى من استغلال الموقف فى الشرق الأوسط لصالحه، ولذلك أعلن المسئولون الأمريكيون معارضتهم لاستخدام العنف لحل مشكلة القناة وحدث تقارب أمريكى - مصرى فى هذه الفترة.

منيت بعثة منزيس بالفشل فى القاهرة واقترحت الولايات المتحدة انشاء هيئة للمتنفعين بقناة السويس لإدارتها ولكن اقتراحها لم يلق القبول ولجأت مصر إلى مجلس الأمن وججحت فى ادراج شكواها بفضل تأييد الولايات المتحدة وتمخضت

المناقشات عن الاتفاق على ستة مبادئ هي: حرية الملاحة فى القناة واحترام سيادة مصر وانفصال القناة عن سياسة أى دولة وتحديد الرسوم والمصروفات بالاتفاق بين مصر والبلاد المتفعمة مع تخصيص جانب منها لتحسين القناة والإلتجاء إلى التحكيم فى حالة الخلاف بين الحكومة وشركة القناة السابقة.

قبلت مصر هذه المبادئ واعتقدت الرأى العام العالمى أن الموقف قد هدأ إلا أن إنجلترا وفرنسا كانتا تستعدان لعمل عسكرى ضد مصر بالاشتراك مع اسرائيل، وبالفعل فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ اخترقت اسرائيل الحدود المصرية وتوغلت داخل سيناء، وطلبت أمريكا دعوة مجلس الأمن للاتخاذ لاتخاذ قرار بانسحاب اسرائيل من الأراضى المصرية فوراً. وتطورت الأمور إلى تقديم إنجلترا وفرنسا انذاراً مشتركاً إلى مصر للانسحاب لمسافة عشرة أميال على جانبى القناة وايقاف جميع العمليات العسكرية فى منطقة القناة، وكان هذا الانذار المشترك دليلاً دامغاً على تواطؤ الدولتين مع اسرائيل. وفشل مجلس الأمن فى الوصول إلى قرار يوقف اطلاق النار لاستخدام إنجلترا وفرنسا حق الفيتو ضده ولكن الولايات المتحدة صمحت على تقديم مشروع قرار للجمعية العامة باتخاذ الخطوات اللازمة لوقف اطلاق النار واعادة تأمين حرية الملاحة فى القناة، وتمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية ساحقة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦.

وقد مضت الأطراف المتحاربة فى عملياتها العسكرية مما جعل الولايات المتحدة تصمم على فرض قرار وقف اطلاق النار وعرضت فى سبيل ذلك قرضاً قيمته ألف مليون دولار إلى بريطانيا وفرنسا إذا وافقت على انتهاء العمليات العسكرية، وكان هدفهم من اطالة العمليات العسكرية هو الاستيلاء على القناة ووضع الرأى العام العالمى أمام الأمر الواقع، ولكن نجحت السياسة الأمريكية فى احتواء السياسة البريطانية والفرنسية وقررت الدولتان سحب قواتهما دون قيد أو شرط وكذلك اسرائيل، وأضح الطريق لقوات الطوارئ الدولية.

قامت السياسة الأمريكية تجاه مصر فى الفترة التى أعقبت انسحاب القوات المحتلة من الأراضى المصرية على اعتبار أن بريطانيا عاجزة عن تولى مهمة الدفاع

عن الشرق الأوسط وأنه لا بد من أن تتحرك الولايات المتحدة ملأ الفراغ الذي تركته إنجلترا في المنطقة حتى لا تعطى الفرصة للاتحاد السوفيتي للسيطرة عليها وطرح الأمريكيون عدة حلول لتنفيذ هذه السياسة كان أبرزها المساعدات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط والسماح باستعمال القوة العسكرية لمواجهة أى هجوم قد تشنه أى دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية ضد دول المنطقة، وعرف هذا المشروع بمشروع ايزنهاور نسبة إلى الرئيس الأمريكى، وقد وافق الكونجرس الأمريكى على هذا المشروع فى ٩ مارس ١٩٥٧ وكانت المرحلة الثانية هى عرضه على دول المنطقة. ورفضت مصر نظرية ملأ الفراغ وأعلنت أن المنطقة مليئة بأهلها العرب الذين بإمكانهم الدفاع عن أنفسهم وأن الحياد بين المعسكرين والحرب الباردة أمر ضرورى للسلام العالمى، وشاركت الدول العربية مصر فى هذا الرأى، ولذلك كان رد الفعل الأمريكى عنيفاً بعد أن أيقنت أن القيادة المصرية تقف فى طريقها وتشكل عقبة أمام تنفيذ مخططاتها وأن عبد الناصر يمهّد الطريق للنفوذ السوفيتى فى المنطقة ولذلك وضعت خطة هدفها تقويض نفوذه وخططت المخابرات الأمريكية للتخلص منه وهذا ما حدث فى يونيو عام ١٩٦٧ م.

الفصل التاسع

الولايات المتحدة والعالم العربي

- البترول العربي.
- بعض القضايا العربية.

أقحمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فى قضايا العالم العربى وأصبحت طرفاً فيها، وكانت دوافعها إلى ذلك الموقع الاستراتيجى الذى تمتعت به المنطقة العربية والذى كان له تأثيره على العلاقة بين الطرفين، وكذلك البترول العربى الذى لا يمكن اغفال أهمية بالنسبة لها ثم خطورة النفوذ الشيوعى وخشية أمريكا من احتوائه للمنطقة، وأخيراً النظريات السياسية الأمريكية التى حاولت ملأ الفراغ الناتج عن تحرير المنطقة من الاستعمار الغربى وما ارتبط بها من تدعيم الوجود الاسرائيلى فى فلسطين.

أولاً: البترول العربى:

ازداد اهتمام أمريكا بالبترول العربى بعد الحرب العالمية الأولى وبصفة خاصة بعد أن زاد استهلاك المازوت الأمريكى من البترول ورغبت فى الاحتفاظ باحتياطى ضخيم من هذه المادة الخام، وكانت أولى المحاولات الأمريكية الناجحة فى هذا المجال هى الحصول على نصيب الربع من بترول الموصل بالعراق بمقتضى اتفاقية سان ريمو ١٩٢٠، ثم حصلت فى ١٩٣١ على عقد امتياز للبحث عن البترول فى البحرين وأصبح لها حق استغلاله فيما بعد، وقد امتد نشاط الشركات الأمريكية إلى مصر وحصلت على امتياز البحث عن البترول شرقى قناة السويس دون منحها حق استغلاله فى ١٩٣٧. وقد اتجهت أمريكا أيضاً إلى السعودية وتوطدت العلاقات بين الدولتين بين الحربين العالميتين وساعد على ذلك النفوس الذى لحق العلاقات الانجليزية - السعودية فى أعقاب تقاعس إنجلترا عن تقديم العون المادى والقروض للسعودية للخروج من أزمتها المالية فى ١٩٣٢. وكان الملك عبد العزيز بن سعود قد سمح للمستثمرين الغربيين بالبحث عن مصادر الثروة الطبيعية فى البلاد لرغبته فى بناء دولته الجديدة والنهوض بها، وقد نشأت فى هذه الفترة منافسة كبيرة بين إنجلترا وأمريكا حول الاستئثار بالبترول السعودى وخاصة فى منطقة الإحساء. وكان

العامل المشجع على هذا التنافس وعلى التنقيب الجاد عن البترول في هذه المنطقة هو الكشف البترولي في البحرين وإثبات الأمريكيين حقيقة الوحدة الجيولوجية بين جزيرة البحرين ومنطقة الإحساء. وكانت بعثة الأمريكي توتيشل Twitchell إلى السعودية في ١٩٣٢ بهدف البحث عن ثلاثة مصادر للطاقة الذهب والبترول والمياه، ثم نجحت شركة ستاندارد كاليفورنيا، التي كان توتيشل نائباً لها، في الحصول على التصريح بالقيام بمعمليات المسح الجيولوجي للمنطقة الشرقية في السعودية وللانفاق على الحصول على امتياز التنقيب في أقرب فرصة حيث كانت تواجه منافسة من شركة بترول العراق ومن بعض الشركات الانجليزية العاملة في هذا المجال، على أن الملك عبد العزيز كان يفضل التعامل مع الأمريكيين ولذلك انسحبت انجلترا والعراق من الميدان ونجحت شركة كاليفورنيا أخيراً في الحصول على امتياز التنقيب عن البترول في المنطقة الشرقية مقابل تقديم مبلغ ٣٠ ألف جنيه انجليزي ذهباً أو ما يعادلها مع دفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه استرليني ايجاراً سنوياً، ثم تقرر أنه عند اكتشاف الزيت بكميات كبيرة وتجارية لن تكون الإيرادات السنوية مستحقة الدفع، كما تقرر إعفاء الشركة من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة والأجور والرسوم الجمركية عن الصادر والوارد، ولم يكن من حق الشركة كذلك التدخل في الشؤون الإدارية أو السياسية أو الدينية في السعودية. وعقب الحصول على الامتياز كونت شركة كاليفورنيا شركة أخرى للعمل في البلاد العربية أطلقت عليها كاليفورنيا ارايان استاندارد California Arabian Standard Oil Company وكانت هذه الشركة هي النواة التي تكونت منها بعد شركة أرامكو.

واستمرت أعمال الكشف البترولية خلال عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٤ ووصلت إلى نتائج مشجعة ولكن لم يندفع الزيت بكميات تجارية إلا في عام ١٩٣٨م وبمبلغ حجم الإنتاج ٤ مليون برميل بعد أن كان متذبذباً في السنوات السابقة، ثم اكتمل

بناء خط أنابيب امتد من منطقة الإنتاج في الإحساء إلى ميناء رأس تنورة شمال الدمام، ومع نهاية عام ١٩٣٩ كانت هناك خمسة آبار منتجة وأربعة تحت الحفر، وتم في نفس الوقت الإنتهاء من إنشاء ثلاثة خزانات للبترول وخط أنابيب بحرى.

وهكذا نجحت أمريكا في إثبات وجودها السياسى فى السعودية وعلم إعطاء الفرصة لأى دولة للإستقاص من هذا الوجود وخاصة حينما حاولت بعض الشركات اليابانية الحصول على امتيازات للتتقيب عن البترول فى السعودية فى نفس الفترة. كذلك نجحت أمريكا فى الإنفراد بالمصالح فى هذا الجزء من العالم العربى حينما امتنع الملك عبد العزيز عن منح أية امتيازات لشركات أخرى خاصة بعد استعداد أمريكا لتلبية احتياجاته المالية بشكل فوري ورغبته فى ربط اقتصاد بلاده بدولة متقدمة فى صناعة البترول وليست لها اهتمامات استثمارية.

ولم تكن البحرين والسعودية هى المناطق البترولية العربية التى تطلعت إليها الولايات المتحدة فقط بل تطلعت إلى الكويت، وكانت أولى محاولاتها تجاه الخليج العربى فى ١٩٢٦ وكانت من خلال شركة الخليج الأمريكية (الجزلف) Eastern Gulf Oil Company ومن خلال شركة ستانلارد أو كاليفورنيا أيضاً. وقد واجهت هاتان الشركتان عقبات كثيرة من جانب إنجلترا التى كانت تستأجر بالنفوذ فى هذه المنطقة، ولكنهما لم تبدلا جهودهما المفضنية إلا بعد أن ثبت وجود الزيت فعلا فى الكويت وطلبتا الحصول على امتيازات بترولية وتدخلت وزارة الخارجية الأمريكية فى هذا المجال فى ١٩٣٢ وأصررت على الوقوف فى وجه إنجلترا وطلبت بتطبيق سياسة الباب المفتوح فى الكويت، وبرغن أن حاكم الكويت كان يميل إلى الأمريكيين فإن إنجلترا لم تتنازل عن حقوقها فى هذا الجزء ولذلك تم الاتفاق على الاستثمار الانجليزى - الأمريكى المشترك للبترول فى الكويت بعد أن تم تسوية الخلافات بين الدولتين فى ١٩٣٣ وكونتا «شركة بترول الكويت». وكانت كميات البترول قد

تدفقت بشكل تجارى فى الكويت فى ١٩٣٨ بعد أن تم التوصل إلى اكتشاف أكبر حوض للبترول فى العالم فى منطقة البرقان جنوبى الكويت. وفى الفترة ما بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٢ تم حفر ثمانية آبار فى البرقان ثم توقف العمل أثناء الحرب العالمية الثانية كإجراء عسكرى واستؤنف بعدها فى ١٩٤٦ حيث صدرت أول شحنة من البترول الكويتى إلى الخارج.

وفى ١٩٤٤ تم عمل تنسيق أخرى بين السياسة البترولية الأمريكية والانجليزية بمقتضى اتفاق واشنطن، وسيطرت بذلك الدولتان على شبكة أنابيب بترول تمتد من الموصل تجاه البحر المتوسط ثم تنفرع إلى فرعين أحدهما ينتهى عند طرابلس لصالح الولايات المتحدة والثانى يصل إلى حيفا لصالح إنجلترا.

وقد نتج عن ذلك تضخم المصالح البترولية الأمريكية فى المنطقة العربية وتزايدت الاستثمارات فى هذا المجال وقدرت بمئات الملايين من الدولارات، ومن ثم أصبح من الضرورى إخضاع هذه المنطقة للتفويض الأمريكى والبريطانى بصورة أو بأخرى ضمانا لمصالح الدولتين، وأصبح من الضرورى أيضا ضمان الأمن والاستقرار لهذه المنطقة لحمايتها من الخطر الشيوعى وكان هذا من أساسيات السياسة الأمريكية فى هذه الفترة (بعد الحرب العالمية الثانية).

قطبة استقلال ليبيا:

فى أثناء الحرب العالمية الثانية نزلت قوات الحلفاء فى الشمال الافريقى ومنها ليبيا وتعاون الليبيون مع قوات الحلفاء على أمل الحصول على الاستقلال والتحرر من الاستعمار الايطالى بعد انتهاء الحرب، ولكن فى ١٩٤٦ انضمت النوايا الاستعمارية حينما احتفظت إنجلترا بنفوذها فى برقة واستحوذت فرنسا على فزان ولاح فى الأفق إمكانية منح الجزء المتبقى لاطاليا. وفى نفس الوقت تقدم الاتحاد

السوفيتي يطلب الوصاية على ليبيا بهدف الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، ولكن رفضت الولايات المتحدة هذا الطلب في نطاق خشية الشيوعية وعرضت بدلاً منه وصاية الدول الخمس الكبرى وهي أمريكا وفرنسا وبريطانيا وروسيا واليابان على أن ينضم إليهم ممثلون عن ليبيا والمستوطنين الإيطاليين.

لقد وقعت الجامعة العربية أمام جميع محاولات التقسيم موقفاً حازماً وطالبت باستقلال ليبيا الموحدة استناداً إلى حق تقرير المصير، وقد وضع حد لأطماع إيطاليا بتنازلها عن جميع حقوقها في مستعمراتها الأفريقية بما فيها ليبيا وذلك في معاهدة الصلح في باريس ١٩٤٧، ثم صدر قرار هيئة الأمم المتحدة بإعلان ليبيا دولة مستقلة موحدة في مدة لا تتجاوز نوفمبر ١٩٤٩ وحددت لها فترة انتقالية من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ كما سبق القول.

وقد عقدت إنجلترا معاهدة صداقة وتحالف مع ليبيا في ١٩٥٣ لمدة عشرين عاماً على أن يعاد النظر فيها كل عشر سنوات مع تقديم مساعدة مالية يتفق الطرفان على شروطها، كذلك حذت الولايات المتحدة حذوا إنجلترا وعقدت معاهدة مع ليبيا تمنحها حق إقامة قاعدة جوية في شرق طرابلس وأخرى في منطقة هون، وكان هدف الولايات المتحدة من هذه المعاهدة هو الحيلولة دون انتشار الشيوعية ثم محاولة ضم دول المنطقة كلها في منظمة كبيرة يتم إنشائها فيما بعد على أن تكون هذه المعاهدات الثنائية نواة لها.

وبعد انتهاء الحرب سعت مصر إلى تعديل المعاهدة ولكن حكومة النقراشي باشا عجزت عن الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا بهذا الخصوص وتدخلت الولايات المتحدة لفض النزاع بين الطرفين ولتحقيق هدفها الأساسي وهو إيجاد منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط تكون مصر عضواً فيها، وقد رحبت مصر بالوساطة الأمريكية

وأُسفرت عن توقيع معاهدة صليقى - ييشن فى أكتوبر ١٩٤٦ ونصت على:

١- إنهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦ .

٢- تعاون الجملترا مع مصر فى حالة وقوع اعتداء مسلح على المناطق المتاخمة لمصر حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم إلى المنطقة

٣- إنشاء لجنة دفاع مشتركة من السلطات المصرية والسلطات البريطانية للتعاون فى حالة التعرض لأى خطر يهدد أمنها.

٤- لايدخل أى طرف فى حلف معاد للطرف الآخر.

٥- يتم حل أى خلاف ينشأ بين الطرفين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٦- مدة المعاهدة عشرين عاماً.

رفضت الأمة المصرية التصديق على المعاهدة لأنها تربط مصر بعجلة الأحلاف الغربية وتجعل منها قاعدة للعدوان على الدول الأخرى، وبذلك لم يكن هناك مفر من عرض الأمر على مجلس الأمن وكان ذلك فى يناير ١٩٤٧، وكان موضوع الشكوى محاولة بريطانيا فرض معاهدة دفاع مشترك على مصر كبديل للجلاء عن البلاد، وقد باءت المساعي المصرية بالفشل أمام الأمم المتحدة لأن الولايات المتحدة أيدت موقف الجملترا حتى تسلم مصر فى النهاية بمبدأ الدفاع المشترك. وعلى ذلك فتح باب المفاوضات من جديد بين مصر والجملترا وأعلنت الأخيرة أنها مرتبطة بسياسة حليفاتها الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط وأن الجلاء سيصبح متعزلاً إذا لم يتحقق الدفاع المشترك، وشككت فى إمكانية دفاع مصر عن نفسها بمفردها وبذلك فشلت المفاوضات بين الطرفين، لم تقدمت حكومة الوفد بطلب إلى البرلمان المصرى فى أكتوبر ١٩٥١ بمشروع قانون لإنهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦ وبأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه ١٨٩٩ التى تتعلق بالسودان، فوافق

البرلمان وصدق عليه الملك في ١٥ أكتوبر ١٩٥١م.

ولإزاء هذه الأزمة في العلاقات المصرية - البريطانية تقدمت إنجلترا بمقترحات وافقت عليها الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لفض النزاع بين الطرفين، وكانت هذه المقترحات تهدف إلى إنشاء هيئة للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط تساهم مصر كشرريك فيها مع الدول الأخرى، وروبطت مصر بذلك بمعاهدة دفاعية وسياسة الأحلاف والتكتلات وأصبحت خصمًا للمعسكر الشرقي. لأهداف لا دخل لها بها.

وبعد قيام الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ طالبت الحكومة المصرية إنجلترا بالجلء ولما تعنتت بريطانيا في ذلك تدخلت الولايات المتحدة وقامت بدور هام في التقريب بين وجهات النظر من أجل الوصول إلى اتفاق، وكان التوقيع على اتفاق الجلء في ١٩٥٤ الذي نظم جلء القوات الانجليزية عن مصر في مدة لا تزيد على العشرين شهرًا من تاريخ التوقيع عليه.

القضية الفلسطينية:

إذا كانت بريطانيا قد لعبت الدور الرئيسي في قضية فلسطين وخاصة في مرحلة إصدار وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن بعيدة عن نشاط الصهيونية العالمية الذي ظهر بشكل واضح في بريطانيا قبيل الحرب العالمية الأولى، وقد تمثل الموقف الأمريكي في التأييد والموافقة والمشاركة. لقد طالب اليهود الصهاينة بجعل فلسطين وطنًا قوميًا لهم إحياء مجد إسرائيل في أرض الميعاد وتخليدًا لملكوتي داود وسليمان، وقد ظهرت هذه الأماني في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في مدينة بال بسويسرا في ١٨٩٧م. وكانت الحرب العالمية الأولى فرصة ذهبية أمام الصهاينة لمساومة الجائنين المتحاربين للوصول إلى أفضل الشروط

التي تحقق لهم مطامعهم في فلسطين خاصة إذا علمنا أن أنصار الصهيانية كانوا يشغلون مناصب هامة في إنجلترا وعلى اتصال بالطبقة الحاكمة، ومن أمثال هؤلاء اللورد روتشيلد الثرى اليهودى والدكتور وايزمان ونعوم سوكلوف وهو من رجال السياسة البارزين، كما كان هناك بعض الصهيانة البارزين في أمريكا أيضا أمثال لويس برانديس القاضى الصهيونى الذى كان له نفوذ كبير فى الأوساط السياسية وكان من المقربين للرئيس الأمريكى وودرو ولسن.

ولما كان كلا الطرفين المتحاربين حريصا على كسب التأييد الأدينى والمادى للصهيونية العالمية إزاء قضيته فقد لجأت ألمانيا وحليفاتها النمسا إلى الضغط على حليفهم الدولة العثمانية لمنح الصهيونية وعدا يسمح لهم بإنشاء شركة ذات امتيازات كبيرة لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وفى ذات الوقت سعت إنجلترا إلى كسب ود اليهود داخل إنجلترا وفى أمريكا أيضا حيث تم تبادل المذكرات السرية بين بريطانيا ويهود أمريكا تعترف فيها الأولى بموافقتها على الاعتراف بفلسطين وملنا قوميا لليهود وإطلاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين. كذلك نشطت الصهيونية فى إنجلترا وأقنع رجالها الحكومة الانجليزية بأن إقامة دولة موالية لهم تتاخم الحدود المصرية وعلى مقربة من قناة السويس يعد من المكاسب الهامة لإنجلترا وأنه على إنجلترا أن تقوم بدور هام فى تأسيس هذه الدولة. وازدادت بريطانيا اقتناعا بأهمية هذه المنطقة للدفاع عن مصر عندما تمكنت القوات التركية من مهاجمة حدودها الشرقية فى ١٩١٥ وعبرت صحراء سيناء وهددت قناة السويس، تأكيد لدى بريطانيا أنه يجب مد حدود مصر الشرقية بحيث تضم منطقة فلسطين وأن تكون هذه المنطقة خاضعة لسيادتها وسلطانها، وكان هذا من دوافع إنجلترا الإمبراطورية، ثم إن كسب تأييد وعطف اليهود فى إنجلترا من شأنه أن يضمن تأييد اليهود فى أمريكا مما يرجح كفة إنجلترا فى الحرب.

وقد أشار لويدجورج رئيس وزراء إنجلترا إلى أن زعماء الصهيونية أخذوا على أنفسهم عهداً بأنه إذا قام الحلفاء بتسهيل إنشاء وطن قومي لهم فإنهم سيبدلون قصارى جهودهم لدفع يهود العالم لتأييد قضية الحلفاء، وقد أثر مشروع إقامة الوطن القومي لليهود على تقسيم المستطيل العربي الممتد من العراق شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً بين بريطانيا وفرنسا؛ فقد حرص الطرفان على أن يكون هذا الوطن صغير المساحة حتى يكون بحاجة إلى مساعدة دفاعية خارجية، وحرصوا أيضاً على ضمان سلامة هذه الدولة اليهودية بالحداد دولة أوروبية صديقة مجاورة لفلسطين وهي فرنسا. وحينما عرض مشروع هذه الدولة على وزارة الخارجية البريطانية في يوليو ١٩١٧ والذي تضمن اعتراف بريطانيا بمبدأ إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وبحق اليهود في إقامة حياة قومية لهم في فلسطين وبحرية الهجرة إليها، وحينما أعيد صياغة هذا المشروع عرض على الرئيس الأمريكي ولسن في سبتمبر ١٩١٧ ووافق عليه.

ولما ظهرت بعض الاعتراضات من جانب اليهود غير الصهيونيين على هذا المشروع ورأوا الإكتفاء بإنشاء موطن في فلسطين لليهود وعدم جعل فلسطين بأكملها وطناً قومياً لليهود، بدأت الحكومة البريطانية تقيد النظر فيه مرة أخرى للتوفيق بين رغبات اليهود الصهاينة وغير الصهاينة. وقد جرت مشاورات في هذه الفترة بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية وتدخل القاضى الصهيونى براندليس لدى الرئيس ولسن وحصل على موافقته على التعديلات المطروحة. وفي نوفمبر ١٩١٧ وبعد أن أطمأنت الحكومة البريطانية إلى موافقة الرئيس ولسن أرسلت إلى اللورد روتشيلد نص الوعد الذي تضمن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انعقد مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩ وتقدم الأمير فيصل نيابة عن والده الشريف حسين بن علي بمذكرة يطالب فيها

باستقلال البلاد العربية ووحدةها كما تمهلت بريطانيا في مباحثات ١٩١٥ مع الشريف حسين، ولكن تقدم الصهاينة بمذكرة تحت عنوان «الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين» ووضحوا فيها أن ظروف الحياة القاسية لملايين اليهود في شرق أوروبا تتطلب إيجاد مخرج لهم في فلسطين، ونجحوا بفضل اتصالاتهم ومناوراتهم في أوروبا والولايات المتحدة من خلق قضية أطلقوا عليها القضية الفلسطينية، وأدرجوها ضمن قضايا الشرق التي تناولتها مناقشات مؤتمر الصلح، ولم يكن هذا الموضوع خافياً على ولسن الرئيس الأمريكي ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا وكليمنصو رئيس وزراء فرنسا وارلندو رئيس وزراء إيطاليا ورئيس وزراء اليابان الذين كونوا ما عرف بمجلس الخمسة وكانت تعرض عليهم جميع القضايا الهامة ويتم الاتفاق عليها في جلسات سرية.

وقد تضاربت الآراء بشأن المشرق العربي بين الدول الحليفة، فكان من المعترف به طبقاً للوعود البريطانية للحرب أن فلسطين تدخل ضمن الدولة العربية المستقلة المقترحة ولكن اليهود استطاعوا اقناع ولسن بأنهم مثل بقية الشعوب الصغيرة من حقهم تقرير مصيرهم طبقاً للمبادئ الأربعة عشرة التي أعلنها. كذلك عارض الصهيوزيون إخضاع فلسطين لإدارة دولية يشترك فيها الاتحاد السوفيتي وفرنسا حتى لا يؤدي هذا التحويل إلى عرقلة نشاطهم في المستقبل، وانصبت مطالبهم على التمسك بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني لاتفاق مصلحة الطرفين.

وأمام اختلاف الآراء اقترح الرئيس ولسن تشكيل لجنة تحقيق من ممثلي الدول الأربع المتحالفة (أمريكا - إنجلترا - فرنسا - إيطاليا) للاتصال بالسكان في فلسطين ومعرفة رغباتهم، وقد تراجعت الدول الحليفة بعد أن وافقت على الاشتراك في اللجنة واقتصرت الأمر على تأليف لجنة أمريكية صرفة وأطلق عليها لجنة كنج - كرين King - Crane نسبة إلى هنري كنج وتشارلز كرين ممثلي اللجنة، ولكنها سميت

فى الوثائق الرسمية (القسم الأمريكى من لجنة الانتداب الدولية فى تركيا) . وبعد أن تجولت اللجنة فى فلسطين وفى أرجاء سورية خلال شهر يونيه ١٩١٩ قدمت تقريرها إلى الحكومة الأمريكية والذى أوصى بانتداب الولايات المتحدة على بعض المناطق فى المستعول العربى وإذا لم تتمكن فلتكن بريطانيا، ولكن يجب استبعاد فرنسا كلية عن القيام بهذه المهمة لعدم رغبة الأهالى فى ذلك. وفيما يتعلق بفلسطين فقد طالبت اللجنة بتحديد الهجرة اليهودية نهائياً ونفذ فكرة جعل فلسطين دولة يهودية. وغلب على الظن أن الرئيس ولسن لم يطلع على التقرير كاملاً لأنه حينما أرسل التقرير إلى واشنطن كان ولسن قد قام برحلته الانتخابية التى انتهت بمرضه، ولذلك لم تهتم إنجلترا وفرنسا بهذا التقرير اهتماماً كافياً وواصلتا مناقشتهما بشأن تقسيم المستعول العربى، وفى اجتماع سان ريمو ١٩٢٠ تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام مستقلة هى سوريا ولبنان وفلسطين ووضعت سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسى، وفلسطين والعراق منفصلتين تحت الإنتداب البريطانى مع الإشارة إلى إلزام الدولة المنتدبة بتنفيذ وعد بلفور. ونلاحظ أن تدخل الولايات المتحدة فى موضوع الإنتداب كان بصفة غير رسمية إذ ترتب على عدم موافقة مجلس الشيوخ الأمريكى على الإشتراك فى العصبة عودة الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة مرة أخرى، ولكنها كانت توفد مندوبين بصفة غير رسمية فى المحادثات حفاظاً على مصالحها الاقتصادية، ولكن ليس معنى ذلك رفع اللوم والمسئولية عنها فى موافقتها على مشروع صك الإنتداب الذى خالف المبادئ الأربعة عشرة التى وضعتها.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩ كانت الأوضاع غير مستقرة فى فلسطين بسبب تجاهل إنجلترا لمصالح السكان العرب ونشطت المنظمة الصهيونية الأمريكية فى خلال هذه الفترة وما بعدها وعقدت اجتماعاً فى ١٩٤٢ تقرر فيه

إنشاء دولة يهودية تضم كل فلسطين وإنشاء جيش يهودى، واستغل الصهانية الأمريكيون أيضاً موجة السخط التى سيطرت على الأمريكيين ضد النازية والفاشية لكسب عطفهم على مطالب اليهود فى فلسطين. وقد قلم عدد كبير من أعضاء الكونجرس الأمريكى مذكرة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإصدار وعد بلفور وأنشادوا فيها بالوعد باعتباره عملاً تاريخياً وأنه يعد دستوراً لتحرير الشعب اليهودى.

وقد استغل اليهود فرصة حلول الانتخابات الأمريكية فى ١٩٤٤ وسارعوا إلى مساومة الحزبين المتنافسين على إعطاء أصواتهم التى قدرت بنحو خمسة ملايين ممن يتمتعون بمركز سياسى ممتاز إلى من يؤيد مطالبهم بشأن فلسطين. وقد سارع روزفلت المرشح الديمقراطى آنذاك بإصدار وعد فى مارس ١٩٤٤ بمساعدة الصهانية على إقامة دولة يهودية فى فلسطين وفعل مثله مرشح الحزب الجمهورى. وبوصول ترومان إلى الرئاسة الأمريكية بدأت صفحة جديدة من العلاقات الأمريكية - اليهودية أساسها التحيز الواضح للصهيونية على حساب العرب حيث طالب بهجرة أكبر عدد من اليهود إلى فلسطين. وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ زاد ضغط الصهيونية على بريطانيا والولايات المتحدة، وعندما طالب ترومان بالسماح لـ ١٠٠ ألف يهودى للهجرة إلى فلسطين قررت الحكومة البريطانية تشكيل لجنة مشتركة بريطانية - أمريكية لبحث هذا الموضوع كى تشرك أمريكا فى تحمل المسؤولية فى القضية الفلسطينية، وقد رفض الشعب الفلسطينى تدخل الولايات المتحدة لمعرفته باتحياز الرئيس ترومان للصهيونية، وأصدرت اللجنة العربية العليا فى فلسطين بياناً بهذا المعنى وأوضحت أن القضية الفلسطينية قائمة بينهم وبين بريطانيا فقط، ورغم ذلك استمرت اللجنة الأمريكية فى عملها وأعلنت توصياتها فى أبريل ١٩٤٦ بإباحة هجرة ١٠٠ ألف يهودى خلال هذه السنة وحدها وألا تتوقف الهجرة بعد ذلك ولكنها اشترطت اشتراك الولايات المتحدة فى تنفيذ هذه التوصية

عسكرياً واقتصادياً. وبذلك ازداد الموقف تعقيداً وأصبحت مسئولية إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين لائق على عاتق بريطانيا فقط وإنما على عاتق أمريكا أيضاً.

وحينما رفض الفلسطينيون مشروع التقسيم الذى اقترحه بريطانيا ١٩٤٦. والذى عرف «بمشروع موريسون» والذى طالب بإنشاء منطقة يهودية وأخرى عربية مع محابة اليهود بمنحهم أجود الأراضى وترك الصحراء المجدبة للعرب، عرض هذا المشروع على هيئة الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ وكان قرارها بتشكيل لجنة من إحدى عشرة دولة هى: السويد وكندا وأستراليا والهند وبيرو وهولندا وإيران وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وجواتيمالا وأوروغواى لزيارة فلسطين وإعداد تقرير عنها. وقد أوصت اللجنة بإنهاء الانتداب وانقسم رأيها فيما يتعلق بالتقسيم إلى فريقين: فريق الأغلبية ومطالب بإنشاء دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية مع تدويل القدس، والفريق الثانى وهو الأقلية ونادى بإنشاء دولة فيدرالية عربية ويهودية تتمتع كل منهما بالاستقلال الذاتى فى الشؤون الاقتصادية. وكانت هذه التوصية فوزاً للصهيونية التى مارست ضغوطها على الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة بحيث حصلت على أغلبية الأصوات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لم تكن إثارة القضية على الصعيد الدولى فى صالح العرب بل كانت فى صالح اليهود وجمعت أمامهم عوامل النجاح ولم يبق سوى إنهاء الانتداب وبدت البشائر حينما أعلنت بريطانيا عزمها على الجلاء بصفة نهائية فى مايو ١٩٤٨، وتم الجلاء بالفعل وترك العرب وجهها لوجه أمام التشكيلات الإرهابية العسكرية اليهودية فى فلسطين. وكانت القوات البريطانية فى انسحابها التدرجى من فلسطين تقوم بتسليم السلطات اليهودية مقاليد الأمور، وفى يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلن المجلس الوطنى اليهودى قيام دولة إسرائيل وسارع الرئيس الأمريكى ترومان إلى الاعتراف بها كدولة على سبيل الأمر الواقع وكذلك الاتحاد السوفيتى.

دخلت القوات العربية السورية واللبنانية والعراقية والأردنية والمصرية الحرب من أجل إنقاذ فلسطين ولكن افتقار العرب إلى السلاح وتدفقه من قبل إنجلترا والولايات المتحدة على إسرائيل أدى إلى ترجيح كفة إسرائيل على العرب، وتدخل مجلس الأمن وقرر وقف الأعمال العدائية في ٢٩ مايو ١٩٤٨ م، ثم استؤنف القتال مرة أخرى في يوليو من نفس السنة وقام اليهود بالإستيلاء على المناطق العربية والتكثيف بأهلها خاصة بعد انسحاب القوات الأردنية من اللد والرملة نتيجة اتفاق سرى بين الاسرائيليين والملك عبد الله وحكومته، ثم تقرر وقف إطلاق النار من جديد.

وقد قامت الولايات المتحدة بدور رئيسي في ضمان حماية إسرائيل ومساندتها في المجال الدولي وإمدادها بالعتاد والأسلحة، ومن أنواع المساعدة الأمريكية المنح والهيئات التي منحت لإسرائيل في شكل تمويلات فرضتها أمريكا على الشركات الألمانية التي استخدمت اليهود للعمل أثناء الحرب، بالإضافة إلى أموال الجباية اليهودية وهي ضريبة شبه إجبارية تفرضها الصهيونية العالمية على يهود العالم وبخاصة في الولايات المتحدة لدعم الكيان الاسرائيلي، وقد حصلت إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ إلى ١٩٦٤ على نحو ١,٦٨٣,٠٠٠ دولار.

ومن أشكال الدعم المادى الأمريكى المعونات الأمريكية التي منحتها هيئة التنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية لإسرائيل في ١٩٦٢ وبلغت نحو ٥٣١ مليون دولار من أجل مشروعات التنمية، ثم قام بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى التابع لوزارة الخزانة الأمريكية بمنح إسرائيل قروضاً بمبالغ تقدر بـ ٢٣٦ مليون دولار، وجدير بالذكر أن هذه المساعدات السابقة تحمل الصفة الرسمية، أما المساعدات الأخرى التي تأتي من المنظمة الصهيونية الأمريكية، وهي فرع من المنظمة الصهيونية العالمية في نيويورك فهي لا تقل خطورة عن المساعدات السابقة.

أما عن المساعدات العلمية والفنية الأمريكية فتتمثل فى المساهمة فى تشجيع البحث العلمى فى اسرائيل وتطويره الذى كان من نتائجه ارتفاع الصادرات الاسرائيلية من ٢٧ مليون دولار فى ١٩٤٨ إلى نحو ٣٧٠ مليون دولار فى ١٩٦٤ . وفيما يختص بالضمانات العسكرية الأمريكية لاسرائيل فقد قامت بها الولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد السوفيتى الذى شكل مصدراً أساسياً للمهاجرين اليهود إلى اسرائيل خاصة إذا علمنا أنه يوجد ٢٠٪ من اليهود العالم فى الاتحاد السوفيتى، وهكذا استطاعت اسرائيل أن تنجح فى الحصول على الحماية العسكرية الأمريكية بشكل منتظم.

الملاحق

ملحق رقم (١)

رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الأولى

الاسم	سنوات الحكم	سنة الاوفاة
جورج واشنطن	١٧٨٩ - ١٧٩٧	١٧٩٩
جون آدامز	١٧٩٧ - ١٨٠١	١٨٢٦
توماس جيفرسون	١٨٠١ - ١٨٠٩	١٨٢٦
جيمس ماديسون	١٨٠٩ - ١٨١٧	١٨٣٦
جيمس مونرو	١٨١٧ - ١٨٢٥	١٨٣١
جون كوينسي آدامز	١٨٢٥ - ١٨٢٩	١٨٤٨
أندرو جاكسون	١٨٢٩ - ١٨٣٧	١٨٥٤
مارتن فان بورن	١٨٣٧ - ١٨٤١	١٨٦٢
وليام هنري هاريسون	١٨٤١ (لشهر واحد)	١٨٤١
جون تايلر	١٨٤١ - ١٨٤٥	١٨٦٢
جيمس بولك	١٨٤٥ - ١٨٤٩	١٨٤٩
زخاري تيلر	١٨٤٩ - ١٨٥٠	١٨٥٠
ميلارد فيلمور	١٨٥٠ - ١٨٥٣	١٨٧٤

الاسم	سنوات الحكم	سنة الاوفاة
فرانكلين بيرس	١٨٥٣ - ١٨٥٧	١٨٦٩
جيمس بوخنانان	١٨٥٧ - ١٨٦١	١٨٦٨
إبراهام لنكولن	١٨٦١ - ١٨٦٥	١٨٦٥
أندرو جونسون	١٨٦٥ - ١٨٦٩	١٨٧٥
يوليسيس جرات	١٨٦٩ - ١٨٧٧	١٨٨٥
روثرفورد هابس	١٨٧٧ - ١٨٨١	١٨٩٣
جيمس جارفيلد	١٨٨١ (لمتة شهر)	١٨٨١
شستر آرثر	١٨٨١ - ١٨٨٥	١٨٨٦
جروفر كليفلاند	١٨٨٥ - ١٨٨٩	١٩٠٨
بنيامين هاريسون	١٨٨٩ - ١٨٩٣	١٩٠١
جروفر كليفلاند	١٨٩٣ - ١٨٩٧	
وليم ماكنلي	١٨٩٧ - ١٩٠١	١٩٠١
تيودور روزفلت	١٩٠١ - ١٩٠٩	١٩١٩
وليم تافت	١٩٠٩ - ١٩١٣	١٩٣٠
ودرو ولسن	١٩١٣ - ١٩٢١	١٩٢٤

ملحق رقم (٢)

المستعمرات الثلاث عشرة الأصلية التي تنازلت إنجلترا سنة ١٧٧٦



ملحق رقم (٤)

المناطق التي تم ضمها للولايات المتحدة من ١٧٨٣ إلى ١٩١٢

- لويزيانا (بالشراء) من فرنسا ١٨٠٣ (المبلغ المدفوع ١٥ مليون دولار) .
- فلوريدا (بالشراء) من أسبانيا ١٨١٩ (٦,٥ مليون دولار) .
- تكساس (بالضم) من أسبانيا ١٨٤٥ .
- أوريجون (بالضم) من إنجلترا ١٨٤٦ .
- مكسيكو (بالتنازل) من المكسيك ١٨٤٨ .
- تكساس (بالشراء) من تكساس (١٠ مليون دولار) .
- ألاسكا (بالشراء) من روسيا ١٨٩٨ (٧ مليون دولار) .
- هاواي (بالضم) ١٨٩٨ .
- بورثوريكو (بالضم) من أسبانيا ١٨٩٩ .
- جوام (بالضم) من أسبانيا ١٨٩٩ .
- الفلبين (بالضم) من أسبانيا ١٨٩٩ .
- جزر توتويلا وسامو (تنازل عن حقوق) ١٨٩٩ .
- بناما ومنطقة القناة (بالشراء) من بناما (١٠ مليون دولار) .

ملحق رقم (٥)
الموقعون على دستور الولايات المتحدة

SIGNERS OF THE CONSTITUTION OF THE UNITED STATES

Geo: WASHINGTON—

Presidt. and Deputy from Virginia

NEW HAMPSHIRE

John Langdon
Nicholas Gilman

MASSACHUSETTS

Nathaniel Gorham
Rufus King

CONNECTICUT

Wm. Saml. Johnson *
Roger Sherman

NEW YORK

Alexander Hamilton

NEW JERSEY

Wilt. Livingston
David Breckley
Wm. Paterson
Jona. Dayton

PENNSYLVANIA

B. Franklin
Thomas Mifflin
Robt. Morris
Geo. Clymer
Thos. Fitzsimons
Jared Ingersoll
James Wilson
Gouv. Morris

DELAWARE

Geo: Read
Gunning Bedford Jun
John Dickinson
Richard Bassett
Jaco: Broom

MARYLAND

James McHenry
Dan. of St. Thos. Jenifer
Danl. Carroll

VIRGINIA

John Blair—
James Madison Jr.

NORTH CAROLINA

Wm. Blount
Richd. Dobbs Spaight
Hu. Williamson

SOUTH CAROLINA

J. Rutledge
Charles Cotesworth Pinckney
Charles Pinckney
Pierce Butler

GEORGIA

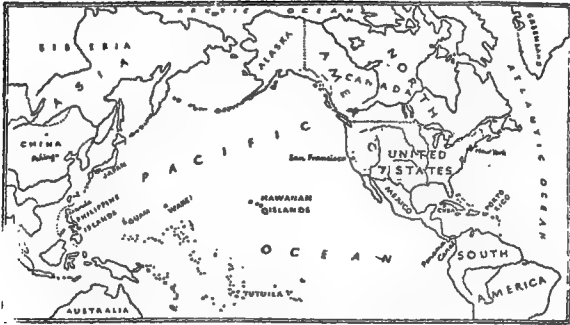
William Few
Abel Baldwin

ABSENT

W. BLAINE JACKSON Secretary

ملحق رقم (٦)

التوسع الأمريكي في نهاية القرن التاسع عشر



THE AMERICAN EMPIRE AT THE END OF THE NINETEENTH CENTURY

المصادر

أولا : وثائق غير منشورة

- PublicRecord Office, Foreign Office, London Turkey 78-1/50.
- Letters and Papers from sir Robert Ainslie at constantinople to the Secretary of State from january to december 1779.
- Letters and Papers from Sir Robert Ainslie at Constantinople to the Secretary of State from january to december 1780.
- Letters and Papers from Sir Robert Ainslie at Constantinople to the Secretary of State from january to december 1781.

ثانياً : المراجع العربية :

- أحمد فؤاد عبد المجيد، أمريكا فى الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٥٤ .
- الان ديفير، هيرى كوماجز، موجز تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة بدر خليل، القاهرة ١٩٩٠ .
- السيد أمين شلى، الوفاق الأمريكى - السوفيتى (١٩٦٣ - ١٩٧٦)، القاهرة ١٩٨٧ .
- بيررونوفان، تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥ - ١٩١٤)، تعريب د. جلال يحيى الاسكندرية ١٩٧١ .
- جاك فريمو، فرنسا والاسلام، ترجمة هاشم صالح، قبرص ١٩٩١ .
- جمال حجر، دراسات فى التاريخ الأمريكى، الاسكندرية ١٩٩٥ .
- حسن صبحى، معالم التاريخ الأمريكى، بيروت ١٩٦٧ .
- ———، التاريخ الاوروبى الحديث، الاسكندرية ١٩٨٢ .

- دانيال بورستن ، أصول السياسة الأمريكية ، ترجمة محمد حسين ، القاهرة ١٩٨٩ .
- دانيال دافيز ، نورمان لنجر ، تاريخ الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ ، ترجمة عبد العليم ابراهيم الأيضي ، القاهرة ١٩٩٠ .
- روبرت هامر ، الحكومة من السياسة الأمريكية ، ترجمة أحمد بدر الدين ، القاهرة ، ١٩٨٨ م .
- ستيفن فنسنت بنية ، امريكا ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد ، القاهرة ١٩٤٥ .
- عادل حسين ، امريكا تنهب بترول العرب ، القاهرة ١٩٥٧ .
- عبد الرؤوف أحمد عمرو ، تاريخ العلاقات المصرية - الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩١ .
- عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوروبا والعالم ، ج٢ ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٦ .
- عبد العزيز الشناوى ، أوروبا فى مطلع العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٦٨ .
- _____ ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مقترى عليها ، ج٢ القاهرة ١٩٨٠ .
- عبد المنعم الشرقاوى ، الولايات المتحدة أرضاء وشعباً وحكومة ، القاهرة ١٩٤٥ .
- عمر عبد العزيز عمر ، دراسات فى التاريخ الاوروبى الأمريكى الحديث ، الاسكندرية ١٩٩٢ .
- _____ ، تاريخ المشرق العربى (١٥١٦-١٩٢٢) ، الاسكندرية ١٩٩٤ .
- _____ ، أوروبا (١٨١٥-١٩١٩) ، الاسكندرية ١٩٩٢ .
- عهد بوملهب عطا الله ، اليابان من الشروق إلى السطوع ، بيروت ١٩٩٤ .

- فاروق اباطة، محاضرات فى تاريخ الشرق الاقصى ، الاسكندرية ١٩٩٥م.
- لينوار تشامبرز رايت، سياسة الولايات المتحدة ازاء مصر (١٨٣٠ - ١٩١٤)، ترجمة د. فاطمة علم الدين، القاهرة ١٩٨٧.
- محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة ١٩٥٧.
- محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة ١٩١٢.
- محمد محمود السروجى، سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، الاسكندرية ١٩٦٥.
- محمد مصطفى صفوت، الجمهورية الحديثة، الاسكندرية ١٩٥٨.
- ميشيل كامل ، امريكا والشرق العربى، القاهرة ١٩٦٢.
- ناهد إبراهيم دسوقى، محاولات الاصلاح فى عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) وأثر الغرب الأوروبى فيها، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الاسكندرية ١٩٨١.
- نجيب المنندراوى، كولومبس والعالم الجديد، القاهرة ١٩٧٠.
- هاملتون جب، هارولد ديون ، المجتمع الاسلامى، الغرب، جزآن ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة ١٩٧٠.
- هربرت فيشر ، أصول التاريخ الأوروبى الحديث من عصر النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية ، ترجمة احمد نجيب هاشم ، مصر ١٩٦١.
- هنرى روبرتس، روسيا وامريكا، ترجمة أحمد شريف، القاهرة ١٩٥٦.

ثالثا : المراجع الاجنبية :

- Anderson , M.S. ,Europe in the Eighteenth Century (17-13-1783), London 1987.
- Beard , Charles and Mary, A Basic History of the United States , Philadelphia 1975.
- Boatner, Mayo, Encyclo pedia of the American Revolution, U.S.A. 1973.
- Claude , Buss , The Far East , New York 1955.
- Daniel , Joseph, The American Democratic Experience, U.S.A 1970.
- Davis , Chester, The American Society, New York 1990.
- EBersole, Luke, American Society , New York 1995.
- Elson , Henry, History of the United States of American , U.S.A 1975.
- Eric, Foner, The New American History , Philadelphia 1990.
- Franklin, Escher, A Brier History of the United States , New York 1954.
- Guémard , Gabired , Les Réformes en Egypte (1750-1848), Le Caire 1936.
- Hawley , E, American History (1917-1933), New York 1978.

- Jeoffry , Lewis, Turkey , London 1965.
- Islam Oglu, Huri, The Ottoman Empire and The World Economy,
Paris 1987.
- Issawi, Charles , The Ottoma Empire in European Economy.,
Leiden 1974.
- Kinross, Lord , Between Two Seas , London 1968.
- , The Ottomon Centuries, New York 1977.
- Lee, Stephen , Aspects of European History (1494-17-89),
London. 1984.
- Madden, R, The Turkish Empire in its Relations with Christianity
and Civilization , London 1862.
- Oscar, Handlin, The American People , New York 1978.
- Precival, Specer , A History of India , London 1980.
- Priest , Comte de Saint , Memoires Sur L'Ambassade de France en
Turquie et sur le Commerce des Français dans le levant , Paris
1877.
- Pattern , Caleb, American Government , New Jersey 1986.
- Rayner , Robert, A concise History of Britain, Britai 1956.
- , European History (1648-1789) , London 1965.
- Richard, Mc Cormick , Public Life in Industrial America (1877,
1917), Philadelphia 1987.

المحتويات

١	مقدمة:
٥	الفصل الأول: الكشف الأوروبي لأمريكا وسكان المستعمرات
٣٥	الفصل الثاني: حرب الاستقلال الأمريكية وأثرها البحر المتوسط
٨١	الفصل الثالث: الحرب الأهلية الأمريكية
١٠١	الفصل الرابع: التوسع الخارجى خلال القرن التاسع عشر
١٢٥	الفصل الخامس: الولايات المتحدة والحرب العالمية الأولى
١٣٩	الفصل السادس: الولايات المتحدة والحرب العالمية الثانية
١٥٩	الفصل السابع: الولايات المتحدة ومشكلات ما بعد الحرب
١٧٥	الفصل الثامن: العلاقات المصرية الأمريكية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين
٢٢١	الفصل التاسع: الولايات المتحدة والعالم العربى
٢٣٩	الملاحق
٢٤٩	المصادر

Bibliotheca Alexandrina



0362181

دار المعرفة الجامعية

٤٠ شارع موتير - الأزاريطة - الإسكندرية ت: ٤٨٧٠١٦٣
٣٧٨ شارع قنل السويس - الشاطبي - الإسكندرية ت: ٥٩٣٣١٤٦